

التواصل⁹

حق لا غنى عنه لتحقيق⁹³
التنمية المستدامة

التواصل

حق لا غنى عنه لتحقيق
التنمية المستدامة

فيليب لي و لورينزو فارغاس

ترجمة: ألان علم الدين



CENTRE FOR
COMMUNICATION
RIGHTS

Many voices, one world

Expanding Shrinking Communication Spaces
Copyright © The Centre for Communication Rights, 2020. All rights reserved.

This book was first published in English by Southbound, Penang.
<https://www.southbound.my>

Arabic Edition © 2021 by The Centre for Communication Rights.
All rights reserved.

No portion of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means – electronic, mechanical, photocopy, recording or any other – except for brief quotations in printed reviews, without prior permission of the publisher.

التواصل: حقٌّ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة

حقوق الطبع محفوظة.

The Centre for Communication Rights © 2020

نُشر هذا الكتاب في نسخته الأصلية باللغة الإنكليزية
بالترتيب مع Southbound, Penang.

الطبعة العربية الأولى ٢٠٢١ م

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع:

ISBN

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها، أو استنساخه بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

الإهداء

إلى ملايين البشر حول العالم ممن يناضلون للوصول إلى عالم أفضل
بالدفاع عن حقهم في التواصل ودفعه قُدماً نحو التقدم.

المحتويات

- ٩ المقدمة: التواصّل: حقٌّ لا غنى عنه
لتحقيق التنمية المستدامة
فيليب لي ولورينزو فارغاس
- ١٩ الفصل ١: توسيع الآفاق المدنيّة الضيّقة:
تصوّرٌ لعالمٍ شاملٍ في عام ٢٠٣٠م
فيليب لي
- ٣٣ الفصل ٢: التواصّل جزءٌ لا يتجزأ
من الطبيعة البشريّة
مايكل ترابر
- ٥١ الفصل ٣: استقلاليّة الإعلام:
دراسة عن إذاعةٍ مجتمعيّةٍ في الأردنّ
داود كُتاب
- ٦١ الفصل ٤: فقرُ التواصّل والمعلومات
في سياق أهداف التنمية المستدامة
لورينزو فارغاس وفيليب لي
- ١٣٣ الفصل ٥: تناوُل القضايا الجنسانيّة
في المحتوى الإعلاميّ
سارة ماتشاريا

١٤٧

الفصل ٦ : ماذا تعني أهداف التنمية المستدامة

للسكان الأصليين في العالم؟

ديف كومار سونوار

١٥٧

لمحة عن المؤلفين

المقدمة

التواصل: حق لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة

فيليب لي (Philip Lee) ولورينزو فارغاس (Lorenzo Vargas)

يوضِّح هذا الكتاب القصير أمراً بديهيّاً: تعتمد الأنشطة البشرية والاجتماعية جميعها على التواصل. ومع ذلك، فإنَّ مجرد توضيح الأمر البديهيّ هذا لا يضمنُ تمتُّع الناس والمجتمعات بالقدرة على التواصل على قدم المساواة أو يعطيهم الإمكانية اللازمة لتحقيق ذلك. فهو يتجاهلُ إمكانية الوصول والقدرة على الاقتناء؛ التنوع والتعددية؛ الملكية والسيطرة؛ التمثيل وإساءة التمثيل؛ الخصوصية والأمن. باختصار، يتجاهلُ الكثير من العوائق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تحولُّ دون الاندماج الكامل في المجتمع، وتؤثِّر في الحياة وسُبُل العيش، لا سيَّما أولئك الرجال والنساء والشباب والأطفال المهمَّشين والمحرومين والمضطَّهدين حول العالم.

وبغضِّ النظر عن القضية - الفقر، أو فضُّ النزاعات، أو تقرير المصير، أو الهجرة، أو الصحة، أو الأرض، أو الإسكان، أو أزمة المناخ- لا يمكن فعلُ الكثير دون تواصل فعَّال.

في عام ٢٠١٢م، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل. ووافقَ تكتُّلٌ معروفٌ بِاسمِ ريو +٢٠، على إنشاء "مجموعةِ عملٍ مفتوحة" من ممثلي الحكومات لوضع مجموعةٍ من أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وكان السؤال الأساسي هو كيفية ارتباط أهداف التنمية المستدامة بالأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) لعام ٢٠٠٠م أو تحسينها. في آب/أغسطس ٢٠١٤م، قدّمت مجموعة العمل المفتوحة تقريرًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث حدّدت ١٧ هدفًا للفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠٣٠م. وقد بدا جليًا غياب هدف يتناول الدور الأساسي للتواصل، مع أنّ هناك أهدافًا ترتبطُ بالتواصل، مثل الهدف الخامس الذي يدور حول "المساواة ما بين الجنسين" من أجل "تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، لا سيّما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين المرأة"، والهدف رقم ١٦ الذي يدور حول "السلام والعدالة والمؤسّسات القويّة" من أجل "ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات، وحماية الحرّيات الأساسية".

كان هذا الإغفال الواضح محلّ خلافٍ جليٍّ ما بين الوكالات ذات الصّلة بالأمم المتحدة ومعظم منظمات المجتمع المدني، التي اتّفقت في القمّة العالميّة لمجتمع المعلومات (القمّة العالميّة لمجتمع المعلومات ٢٠٠٣ و٢٠٠٥م)، ولاحقًا في محافلٍ أخرى، أنّ تلك الوسائط المستقلّة والمتنوّعة والتعدّدية، وإتاحة الوصول بتكلفة ميسورة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي جميعًا أمرٌ حيويٌّ لمجتمعات المعلومات والمعرفة في يومنا هذا، وللتنمية المستدامة نفسها.

ويرى مُعلّق واحدٌ على الأقلّ أنّ أهداف التنمية المستدامة فشلت في الآتي:

- الاعترافُ بأهميّة حرّيّة التعبير بوصفها هدفًا من أهداف التنمية ووسيلةً لتحقيقها.
- ضمانُ حرّيّة الصحافة، سواء الإلكترونيّة أم التقليديّة، وتوفير نظامٍ إعلاميٍّ

على جميع المنصّات يكون حرّاً وتعدّدياً ومستقلاً بوصفه وسيلةً لتحسين دور التواصل والمعلومات في التنمية.

- ضمان وجود القوانين الوطنيّة وتنفيذها أو الضمانات الدستوريّة أو كليهما بشأن الحقّ في الحصول على المعلومة.

- ضمان سلامة الصحفيين ومعالجة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في حقّهم، بتسليط الصّوء على عدد الصحفيين والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين قُتلوا أو اختطفوا أو احتجزوا واحتجازاً غير قانونيٍّ وتعرّضوا للتّعذيب، نتيجة ممارسة نشاطاتهم المشروعة.

- تعزيز بيئة مواتية لوسائل إعلام حرّة ومستقلّة وتعدّدية، لتكون ضماناً لاستدامة وسائل الإعلام، بما في ذلك جودة التعليم الصحفي¹.

يمكن القول إنّ هذه الأحكام لا تُفني بالعرض، وهناك حاجةٌ إلى إطارٍ عملٍ أوسعٍ بكثيرٍ - إطارٍ عملٍ يكون فيه الكلُّ أكبرَ من مجموع أجزائه، ويعمل على التمكين والتشجيع وإحداث التحوّل، ويتحدّى هياكل السّلطة والتقاليد الاجتماعيّة والثقافيّة لضمان الشفافيّة والمشاركة الحقيقيّة للجميع، لا سيّما الفقراء ومن تعرّضوا للحرمان والإقصاء والتهميش من الناس والمجتمعات.

لا بدّ من وجود إطارٍ عملٍ يشدّد على العدل والمساواة والديمقراطيّة والتنوّع بسبب القيم الثابتة المرتبطة بالكرامة الإنسانيّة والاحترام المتبادل والتفاهم العميق.

ويقدّم مثل هذا الإطار بواسطة مفهوم حقّ التواصل وممارسته، وهو حقّ يدعو إلى بنية تحتيّة سياسيّة واجتماعيّة تحقّق فكرة "أصوات عدّة، عالم واحد" - ذلك العنوان المعروف لتقرير ماكبرايد (MacBride) لليونيسكو لعام ١٩٨٠م- وتقوي

1) Fackson Banda (2015). "Setting a media agenda in the post-2015 Sustainable Development Goals". WACC: Media Development 2/2015.

قدرة الأفراد والجماعات على التواصُل. ويتناول هذا الحقُّ أسئلةً أساسيةً حول الآتي:

- ملكيةٌ وسائل الإعلام الجماهيرية والمجتمعية والاجتماعية والتحكُّم فيها.
- الوصولُ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات الجديدة.
- الحقُّ في الحصول على المعلومة والمعرفة.
- حقوقُ اللُّغة.
- حقوقُ الملكية الفكرية والمشاعات الإبداعية.
- حياديةُ الشبكة والوصول إلى الإنترنت.
- المنصات الرقمية، والمحتوى الذي يُنشئه المستخدمون، والأخلاقيات الرقمية.
- الرقابة والإشراف الحكومي والمؤسسي.
- الخصوصية الشخصية وخصوصية البيانات.

على هذا النحو، كان الأدهى من ذلك أن التواصُل ووسائل الإعلام لم تُكنْ جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة كلها، أو خاضعةً لهدفٍ خاصٍّ بها، حيث لا يمكن تحقيق أيٍّ من أهداف التنمية المستدامة ما لم يكن الناس قادرين على التعبير عن أحلامهم ومخاوفهم وحاجاتهم، وذلك على مختلف الأصعدة: محلياً ووطنياً وإقليمياً وعالمياً.

العقبات كثيرة: اجتماعية وثقافية وسياسية وأيديولوجية، لكن يمكن أن يساعد التواصُل في التغلب عليها جميعاً.

لهذا السبب؛ ونظرًا إلى أن التواصُل يدعمُ بوضوح التنمية المستدامة الحقيقية، ويتطلَّب الوصول العادل إلى المعلومات والمعارف، وتكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات، علاوةً على التعددية والتنوع في وسائل الإعلام- تشير فصول هذا

الكتاب إلى الهدف رقم ١٨ المفقود من أهداف الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة: التواصّل للجميع. الغرض منه بديهيّ:

الهدف: توسيع الآفاق المدنيّة العامّة وتقويّتها بالوصول العادل والميسور إلى تكنولوجيا التواصّل ومنصّاته، والتعدديّة الإعلاميّة، وتنوّع وسائل الإعلام.

هدف ١، ١ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان وجود مساحات وموارد للرّجال والنساء، لا سيّما الفقراء والمستضعفين، للمشاركة في حوارٍ ونقاشٍ عامٍّ شفّافٍ ومستنيرٍ وديمقراطيّ.

هدف ١، ٢ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان وجود أنظمةٍ يجري فيها تشجيع الأفكار والمعارف الإبداعيّة، ويمكن نقلها على نطاقٍ واسعٍ وبحريّةٍ لتعزيز العدالة الاجتماعيّة والتنمية المستدامة.

هدف ١، ٣ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان حماية كرامة الناس وأمنهم في ما يتعلّق بعمليات التواصّل، ولا سيّما ما يتعلّق بخصوصيّة البيانات، والتحرّر من المراقبة.

هدف ١، ٤ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان مساحاتٍ تواصّلٍ لمختلف الثقافات والأشكال الثقافيّة والهويّات على المستويين الفرديّ والاجتماعيّ.^٢

(٢) تستند هذه الأهداف الأربعة إلى "الركائز الأربع" لحقوق التواصّل التي حدّتها حملة حقوق التواصّل في مجتمع المعلومات (CRIS) في تقييم حقوق التواصّل: (A Handbook, 2005). ورُغم أنّ التواصّل ووسائل الإعلام العالميّة تغيّرت كثيرًا في تلك الفترة الفاصلة، فإنّ القيم المتضمّنة في المساواة، وإمكانية الوصول، والقدرة على الاقتناء، والتنوّع تظلّ هي ذاتها.

ولا تزال مؤشّرات هذه الأهداف الأربعة قيد التحديد. وإلى حدّ ما، يمكن العثور عليها في المؤشّرات الحاليّة للحريّات السياسيّة والاجتماعيّة، مثل مؤشّر التقدّم الاجتماعيّ، ومؤشّرات تنمية وسائل الإعلام لليونيسكو، والمؤشّر العالميّ لحريّة الصحافة لمنظمة "مراسلون بلا حدود"، والمشروع العالميّ لرصد وسائل الإعلام التابع للرابطة العالميّة للتواصُل المسيحيّ (WACC).

هدف التنمية المستدامة الثامن عشر: يحمل مبدأ "التواصُل للجميع" على عاتقه المطالبة بتوفير المساحات والموارد في المجال العامّ، التي تمكّن الجميع من المشاركة في نقاشٍ ديمقراطيّ وشفافٍ ومُستنير. ويطلبُ بالوصول غير المقيد إلى المعلومات والمعارف الضروريّة للديمقراطيّة، والتمكين، والمواطنة المسؤولة، والمساءلة المتبادلة. كما يطلبُ بيئاتٍ سياسيّة واجتماعيّة وثقافيّة تشجّع التبادل الحرّ لمجموعةٍ متنوّعةٍ من الأفكار الإبداعيّة والمعارف والمنتجات الثقافيّة. أخيراً، يطلبُ هذا المبدأ بالمساواة والعدالة.

تسعى فصول هذا الكتاب إلى شرح هذه المطالب وتبريرها. الفصل الأوّل، "توسيع الآفاق المدنيّة الضيّقة: تصوّر لعالمٍ شاملٍ في عام ٢٠٣٠م"، يتنقّل في قرونٍ عدّة ليقول إنّ التواصُل كان دائماً يتعلّق بالسلطة والإقصاء، وإنّ إمكاناته التحويليّة كانت تواجه عقباتٍ باستمرار. ويحدّد الفصلُ عشرة مبادئ أو استحقاقاتٍ يمكن أن يدرّكها الناس العاديّون ويعترفوا بها على الفور بوصفها ضروريّة للحياة وسبل العيش والحكّم الرشيد والمواطنة الصالحة والمساءلة الديمقراطيّة.

في عام ١٩٩٩م؛ وفي مقالٍ تاريخيّ، استكشف مايكل ترابر (Michael Traber) الأساس الفلسفيّ للتواصُل في المجتمع، وربّط الحقّ في التواصُل بالحقوق الاجتماعيّة والسياسيّة الأخرى، وبقيام هيئةٍ سياسيّة ديمقراطيّة.

ويوضّح الفصل الثاني، بعنوان "التواصُل جزءٌ لا يتجزأ من الطبيعة البشريّة"،

سببَ عدم تمكّن الناس والمجتمعات من العمل دون تواصل، مشبّهًا ذلك «بالجهاز العصبيّ لجسم الإنسان». يقدّم ترابر حالةً لا لبسَ فيها تذهبُ إلى القول إنَّ «على المجتمع ومؤسّساته تمكين المشاركة الفعّالة للجميع في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع. وليس هذا تعبيرًا نبيلًا عن الإحسان، لكنّه مطلبٌ للعدالة».

في الفصل الثالث، بعنوان: «استقلالية الإعلام: دراسة عن إذاعة مجتمعية في الأردن»، يستكشفُ الكاتبُ ثورة وسائل الإعلام الجماهيرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُسلطُ الضوءَ على قطاع الإذاعة المجتمعية في الأردن، الذي بدأ يُبلورُ شكله بعدما صدرَ قانون الإعلام المرئي والمسموع في عام ٢٠٠٤م، حيث منحَ القانون رخصَ بثٍّ أكثر. ويُعدُّ الفصلُ مثلًا حيًّا على الكيفية التي تقدّرُ بها وسائلُ الإعلام المجتمعية أن تُحدثَ تأثيرًا حقيقيًّا في حياة المجتمعات.

يمثّلُ الفصل الرابع، بعنوان «فقّرُ التواصل والمعلومات في سياق أهداف التنمية المستدامة» أهمّ فصول الكتاب. فبتركيز هذا الفصل على مفهوم «فقّرُ التواصل»، فإنّه يستندُ إلى مشاويرٍ مباشرة على أرض الواقع، وعلى الإنترنت مع أناس فعليين من نُسطاء التواصل الشعبيّ حول العالم. ومع استكشاف العلاقة ما بين قضايا التواصل والمعلومات وأجندة ٢٠٣٠م، يقدّمُ الفصلُ سلسلةً من التوصيات للحكومات المانحة والمؤسّسات الدولية والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لمعالجة فقّرُ التواصل والمعلومات بوصفه جزءًا من التدخّلات الإنمائية.

يركّزُ الفصل الخامس، بعنوان «معالجة القضايا الجنسانية في المحتوى الإعلامي»، على تأثير وسائل الإعلام في تحقيق تطلّعات المساواة ما بين الجنسين في كلّ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، في ما يتعلّق بدورها في الحفاظ على الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تدعم التمييز وعدم المساواة في جميع المجالات الموضوعية. وهو يقدّمُ دليلًا على أنّه لا تزال للقضايا الجنسانية في المحتوى الإعلامي

أهميتها حتى بعد مُضيِّ أكثر من عقدين على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي عُقد في بكين، ودليلاً أيضاً على أن القدرة على التغيير تكمن في الحكومات ووسائل الإعلام والجمهور العادي، والسكان الأصليين من بين المجموعات التي غالباً ما يجري تهميشها وممارسة التمييز في حقها.

الفصل السادس، بعنوان "ماذا تعني أهداف التنمية المستدامة للسكان الأصليين في العالم؟"، يُعرب عن أسفه جرّاء الفشل في ضمان "المشاركة الكاملة والفعّالة للسكان الأصليين في عمليّة تطوير خطط العمل والبرامج المتعلّقة بالتنمية المستدامة في المستويات كافة، ومشاركتهم في تنفيذها ورصدها ومراجعتها". لكن حينما أُعلن عام ٢٠١٩م عام لغات السكان الأصليين لتشجيع اتّخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ عليها وتنشيطها وتعزيزها، شدّدت الأمم المتّحدة على أن لغات السكان الأصليين، ومن ثمّ التواصل، ذات أهميّة للتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والتعايش السلميّ والتصالّح.

وتشير ورقة عملٍ نشرها معهد دراسات التنمية إلى الآتي:

"تميل الجهود المبذولة لتقييد الآفاق المدنيّة إلى شمول الاستراتيجيّات الرسميّة (القانونيّة والتنظيميّة والإداريّة) ومجموعةٍ من الاستراتيجيّات غير الرسميّة. ولا يمكن دائماً توثيق الاستراتيجيّات غير الرسميّة بواسطة المؤسّسات الرسميّة، لكنّها تتضمّن وسائل خطّابيّة، كنزاع الشرعيّة أو وصم الجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ في الخطاب العامّ، والآثار العامّة للبيئة «المروّعة» في حرّيّة التعبير، وتكوين الجمعيات والتجمّع السلميّ".³

3) "What Does Closing Civic Space Mean for Development? A Literature Review and Proposed Conceptual Framework" (2018) by Naomi Hossain, Nalini Khurana, Shandana Mohmand, Sohela Nazneen, Marjoke Oosterom, Tony Roberts, Ricardo Santos, Alex Shankland and Patrick Schröder. IDS Working Paper Volume 2018 No 515. Institute of Development Studies.

تعمل الآفاق المدنيّة بوصفها شبكة أمانٍ لمجتمعٍ مفتوحٍ وديمقراطيٍّ؛ فهي خالية من العراقيل، حيث يسمح للأفراد والمجتمعات ومنظّمات المجتمع المدنيّ بالمشاركة والتواصل دون عوائق. وبعمل ذلك، يكونون قادرين على المطالبة بالحقوق والاستحقاقات والتأثير في صنع السياسات على المستوى السياسي والاجتماعي. يمكنهم أيضًا تحميل الحكومات والكيانات المؤسّسيّة وأنفسهم المسؤولية، لكن فقط عندما يجري دعم مبدأ التواصل للجميع، والتحقّق منه.

الفصل ١

توسيع الآفاق المدنيّة الضيقة: تصوُّرٌ لعالمٍ شاملٍ في عام ٢٠٣٠م

فيليب لي

عادةً ما يكون التحوُّل غير متوقَّع ولا يمكن التنبُّؤ به. ففي عام ١٥١٧م، عندما علَّقَ مارتن لوثر (Martin Luther) أطروحاته الخمس والتسعين على الأبواب الخشبيَّة لكنيسة قلعة فيتنبرغ (Wittenberg Castle Church)، لم يكن ينوي بدء حركة الإصلاح، بل جاء ذلك لاحقًا. ما بدأه لوثر حقًّا كان ثورة تواصل، ومع التحوُّل الرقميِّ العالميِّ الشيط، ما زالت هذه الثورة مستمرَّة.

كانتِ الأطروحاتُ الخمس والتسعون، أو الجدل حول سُلطة صُكوك الغفران، هي مجموعةٌ من المقترحات التي تحدَّد آراء لوثر حول ممارسات رجال الدِّين الذين يبيعون "صكوك الغفران". وقد كانت هذه شهاداتٍ تقلُّ من مقدار الوقت الذي يُمضيه مشتري الصُّكوك في "المطهر" لتطهير ذُنوبه. وأضفى البابا القدسيَّة على صكوك الغفران، لذلك كان لوثر يتحدَّى - في الأساس - ما حسبته إساءة استخدام السُّلطة.

تأتي صُكوك الغفران اليوم في شكلِ تعويضاتٍ عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث يمكن شراء ائتمانٍ لحَفْضِ غازاتِ الاحتباس الحراريّ الذي حَقَّقَهُ أحد الأطراف، واستخدامه لمعادلة (أي تعويض) انبعاثاتٍ طرفٍ آخرٍ ثمَّ مراقبة البيانات، حيث يزوِّدُ الأشخاص الشركات ببياناتٍ شخصيَّة، تُستخدم لاحقاً لتوليد أرباحٍ للشركات.

وُزِعَتْ أطروحات لوثر في كلِّ أرجاء ألمانيا، ووجدت طريقها سريعاً إلى روما. وفي عام ١٥١٨م، استُدعيَ إلى أوغسبيرغ (Augsburg)، وهي مدينةٌ في جنوب ألمانيا، للدِّفاع عن آرائه أمام مجلسٍ إمبراطوريّ. وأدَّى نقاشٌ دام ثلاثة أيَّام ما بين لوثر والكاردينال توماس كاجيتان (Thomas Cajetan) - اللاهوتيُّ البارز في ذلك الوقت - إلى طريقٍ مسدود. حيث دافع كاجيتان عن استخدام الكنيسة لصُكوك الغفران، لكنَّ لوثر رفض قبولَ حُججه. في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥١٨م، أدان البابا ليو العاشر (Leo X) كتابات لوثر حاسباً إيَّاهَا متعارضةً مع تعاليم الكنيسة. وبعد عام من ذلك، أعلنت لجنةٌ بابويَّةٌ أنَّ الكتاباتِ مجردةٌ هرطقة، لكنَّ ذَكَرَتْ ثانيةً أنَّها كانت "فاضحةً ومسيئةً لأذان المتديِّنين". أخيراً، في تمُّوز/ يوليو ١٥٢٠م، صدرتُ نشرةٌ بابويَّةٌ تمنحُ لوثر مهلةً مقدارها ١٢٠ يوماً للتراجع. وحينما رفض لوثر ذلك، صدر في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٥٢١م قرارٌ بحرمانه كنسياً. في وقتٍ لاحقٍ من ذلك العام، وقَّع الإمبراطور الرومانيُّ تشارلز الخامس (Charles V) على مرسومٍ في حقِّ لوثر، يأمر بإحراق كتاباته. اختبأ لوثر في بلدة أيزناخ (Eisenach)، حيث واصلَ العملَ في مشروعه المهمِّ جدًّا: ترجمة الكتاب المقدَّس إلى الألمانيَّة المعاصرة. ونُشرتُ ترجمة لوثر في نهاية المطاف في طبعةٍ مكوَّنةٍ من ستَّة أجزاء عام ١٥٣٤م. لم تكنْ تلك النسخة الأولى باللُّغة الألمانيَّة، لكنَّها كانت الأكثر تأثيراً؛ لأنَّها استخدمتِ اللُّغة الدارجة بين الناس. ولمساعدة لوثر في إتمام هذه الترجمة، كان يزورُ البلدات والأسواق المجاورة لسماع حديثِ العامة. يمكن القول إنَّ ترجمة الكتاب المقدَّس

إلى الألمانية العامية كانت مثلاً باكرًا على تعزيز حرية الوصول إلى المعلومة، حيث جعلت النص الغامض مفهومًا ومتاحًا للعامّة. لاحقًا، كتب لوثر أناجيل مطبوعة بحروف كبيرة مخصّصة لمن يعانون ضعف البصر (Lindberg, 1996: 92).

كانت الفكرة القائلة إنه ينبغي السماح للناس باستخدام لغتهم الخاصّة فكرةً ثوريةً وتحديًا مباشرًا لسلطة الكنيسة والدولة على حدّ سواء. وهي تكمن وراء أحكام عدّة واردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨م)، ووجد في النهاية تعبيرٌ عنه في الإعلان العالمي للحقوق اللغوية (١٩٩٦م) الذي يعترف بالمجتمعات التي صنعت لغةً مشتركةً حاسبةً إياها وسيلةً طبيعيّةً للتواصل والتماسك الثقافي ما بين أفرادها.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن لوثر لم يكن وحده من يعارض استعباد الناس؛ ففي ١٦ شباط/فبراير ١٥٢٥م، طالبت نحو ٢٥ قريةً حول بلدة ميمنجين (Memmingen) في شوابيا (Swabia) المجلس المحليّ باتخاذ خطوات لتحسين أوضاعهم الاقتصاديّة، والتخفيف من وضعهم الاستعباديّ. واشتكى الفلاحون من العبوديّة والإيجار وحياسة الأرض ورجال الدين في اثني عشر مقالًا تتضمن بصورة لافتة للنظر دعوةً للاعتراف "بأننا خلقنا أحرارًا ونريد أن نتحرر". وتعدّ أحيانًا هذه الموادّ الاثنتا عشرة المسوّدة الأولى لحقوق الإنسان والحريّات المدنيّة في عموم البرّ الأوروبيّ (Continental Europe).

اتباع نهج قائم على الحقوق من أجل التواصل

كانت الأفكار التي تدور حول الحقوق والحريّة موجودةً في صورة ما في معظم التاريخ البشريّ - يتذكّر المرء، مثلاً، وثيقة أسطوانة كورش (Cyrus Cylinder) التي يعود تاريخها إلى القرن السادس قبل الميلاد، والوثيقة العظمى في إنكلترا التي

يرجع تاريخها إلى عام ١٢١٥م- رغم أنّها لا تشبه مفاهيم اليوم إلى حدّ بعيد. وينبع الخطاب القائم على الحقوق اليوم من وثيقة الحقوق الأميركية (١٧٨٩/١٧٩١م)، وإعلان فرنسا لحقوق الإنسان والمواطن (١٧٩٣م). وهناك مجموعة حقوقٍ يُطلق عليها اسم الجيل الأوّل من حقوق الإنسان، وهي في الأساس ذات طبيعة مدنيّة وسياسيّة، وتعمل على حماية الفرد من تغوّل الدولة.

ومما تشمله حقوق الجيل الأوّل، نذكر حرّيّة التعبير، والحقّ في محاكمةٍ عادلة، وحرّيّة الدين، وحقوق التصويت. وجرى الاحتفاء بها للمرّة الأولى على المستوى العالميّ في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان (UDHR)، ومُنحت مكانةً في القانون الدوليّ في الموادّ من ٣ إلى ٢١ من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (١٩٦٦/١٩٧٦م).

ترتبط حقوق الإنسان من الجيل الثاني بمفاهيم المساواة، وقد بدأت الحكومات بالاعتراف بها بعد الحرب العالميّة الأولى (ما بين ١٩١٤ و١٩١٨م). وهي في الأساس ذات طبيعة اجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة، وتضمن للمواطنين أوضاعاً ومعاملةً متساوية.

تشمل الحقوق الثانويّة الحقّ في الحصول على عمل، والحقّ في السكن والرعاية الصحيّة، وأيضاً الحقّ في الضمان الاجتماعيّ وإعانات البطالة. وشأنها شأن حقوق الجيل الأوّل، فقد شملها أيضاً الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة (١٩٦٦/١٩٧٦م). ويُعرف ثلاثتها- الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة- باسم الميثاق الدوليّ لحقوق الإنسان.

أمّا الجيل الثالث من حقوق الإنسان، فهو ذلك الذي يتجاوز مجرد الحقوق المدنيّة والاجتماعيّة، وجرى التعبير عنه في وثائقٍ تقدّميّة عدّة للقانون الدوليّ، بما في ذلك

إعلان ستوكهولم الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (١٩٧٢م)، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢م)، وأمثلة أخرى لما يُعرف عموماً باسم "القانون اللين" (Soft Law)، وهو الصُّكوك شبه القانونية التي ليس لها قوّة ملزمة، أو التي تكون قوتها الملزمة أضعف من قوّة القانون التقليدي. وبسبب مبدأ السيادة ورجحان الدول المعارضة، كان من الصعب إنفاذ هذه الحقوق باستخدام وثائق ملزمة قانوناً.

ومصطلح "الجيل الثالث من حقوق الإنسان" إلى حدّ ما غير رسمي، ويشمل نطاقاً واسعاً، بما في ذلك الحقوق الجماعية والجمعية: الحق في تقرير المصير، والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحق في بيئة صحيّة، والحق في الموارد الطبيعية، والحق في المشاركة في التراث الثقافي، وحقوق المساواة ما بين الأجيال والاستدامة. وهي تشمل - على وجه الخصوص - حقوق التواصل كما سنرى في القسم المقبل.

أصول حقوق التواصل

شهدت سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته دعوة عاجلة لنظام المعلومات الدوليّ الجديد (NIIO)، الذي عُرف لاحقاً باسم النظام العالميّ الجديد للمعلومات والاتصالات (NWICO). وجرت صياغة مصطلح نظام المعلومات الدوليّ الجديد (NIIO) في ندوة عُقدت في تونس عام ١٩٧٦م، والتي حثت حركة عدم الانحياز على الكفاح من أجل "التحرر من جميع أنواع الاستعمار الجديد والقمع الإمبريالي"، مستشهدة بشعوب البلدان النامية على أنّها "ضحايا الهيمنة على المعلومات، وهذه الهيمنة هي ضربة لقيمتهم الثقافية الأكثر أصالة، وفي التحليل النهائي تخضع مصالحهم لمصالح الإمبريالية" (المعلومات في دول عدم الانحياز، ١٩٧٦: ٢٥-٢٦). وفي ضوء هذا الطلب، أصدر المؤتمر العامّ لليونيسكو عام ١٩٧٨م تعليماته إلى مديره العامّ - أمادو مختار مبو (Amadou Mahtar M'Bow) - بإجراء استعراض

لمشكلات التواصُل وتحدياته في المجتمع المعاصر على خلفيّة التقدُّم التكنولوجي والتطوُّرات المعاصرة في العلاقات الدوليّة. وكانت القضايا الرئيسيّة التي أُثرت في مناقشة النظام العالميّ الجديد للمعلومات والاتّصالات (NWICO) كالآتي:

• كيف أصبحت دول "العالم الثالث" تعتمد اعتمادًا متزايدًا على البلدان الصناعيّة الغنيّة تقريبًا في جميع معدّات الاتّصالات والتكنولوجيا والمهارات والبرامج.

• كيف تدمج البلدان الفقيرة بصورة متزايدة في نظام تهيمن عليه الشركات متعدّدة الجنسيّات، التي لا تستجيبُ معظمها إلاّ لاحتياجات الرّبح.

• كيف أضعفت ثقافات السكّان الأصليين بالتدرّج بواسطة الاندماج الثقافيّ، ممّا أدّى إلى تدهورها المطرد، بل حتّى اختفائها.

• كيف حوّلت المعلومات من حقّ أساسيٍّ إلى سلعة تُباع وتُشترى في السوق.

من اللافت للنظر أنّ القضايا الأربع لا تزال ذات صلة بالمجتمعات الرقميّة الراهنة:

• ما يزال الجنوب العالميّ (الأفقر والأقلُّ تقدّمًا) يعتمد على الشمال العالميّ للبنية التحتيّة للاتّصالات الرقميّة.

• الجنوب العالميّ جزءٌ من نظام تهيمن عليه الشركات متعدّدة الجنسيّات، التي لا تستجيبُ معظمها إلاّ لاحتياجات الرّبح.

• ما تزال مجتمعاتُ السكّان الأصليين تكافحُ من أجل الاعتراف بها، وتتعرّض لغائتهم بصورة متزايدة لخطر الاختفاء.

• جرى السطوُّ على البيانات الرقميّة وتحويلها إلى سلعة تُباع وتُشترى في السوق العالميّة.

أشار المدافعون عن النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات إلى المزايا المجحفة التي تتمتع بها البلدان الغنيّة، بواسطة المؤسّسات الدوليّة التي أنشئت لإدارة تخصيصات ترّد الطيف الكهرومغناطيسيّ، وتهديد بقاء الدول ذات السيادة نتيجة للتطوّرات في تكنولوجيا البثّ الفضائيّ، والأوجه الصارخة لعدم المساواة في نظام حقوق الملكية الفكرية. وشدّدوا أيضًا على تركيز السُلطة - الذي لا رجعة فيه تقريبًا - في أيدي بنوك بيانات الحاسوب وشبكات العالميّة التي تملكها وتديرها الشركات متعدّدة الجنسيّات لمصالحها التجاريّة في المقام الأوّل.

بعد المراجعة الشاملة للوضع، نشرت لجنة اليونسكو الدوليّة لدراسة مشكلات التواصّل - برئاسة شون ماكبرايد (Seán MacBride) - تقريرها بعنوان "أصواتٌ عدّة، عالمٌ واحد: التواصّل والمجتمع اليوم وفي المستقبل". وبتسليط الضوء على جعل التواصّل متاحًا للجميع (Democratization)، وتنوّع وسائل الإعلام، وإمكانيّة الوصول والقدرة على الاقتناء بوصفها قضايا رئيسية، أشار تقرير ماكبرايد إلى أنّه لا يمكن اختزال الديمقراطية في جوانبها الكميّة:

"يعني [مبدأ جعل التواصّل متاحًا للجميع] وصول الجمهور العامّ إلى وسائل الإعلام الموجودة بصورة أوسع؛ لكنّ الوصول ليس سوى جزء من عمليّة جعل التواصّل متاحًا. ويعني هذا أيضًا إمكانيّات أوسع للدول والقوى السياسيّة والمجتمعات الثقافيّة والكيانات الاقتصاديّة والفئات الاجتماعيّة لتبادل المعلومات على قدم المساواة، دون هيمنة على الشركاء الأضعف، ودون تمييز في حقّ أحد. وبكلماتٍ أخرى، يتضمّن هذا تغييرًا في وجهة النظر. ومن المؤكّد أنّ هناك ضرورةً لمزيد من المعلومات الوفيرة من مصادر متعدّدة، لكنّ إذا لم تكن فرصة الردّ بالمثل متاحة، فلا تكون

عمليةُ التواصُل قد أشركتَ الناسَ بما يكفي“ (أصواتٌ عدَّة، عالمٌ واحد، ١٩٨٠: ١٧٣).

لَقِيَ تقرير ماكبرايد استهجانًا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسنغافورة، حيث سحبتُ جميعها الدعم الماليّ لليونيسكو. ونتيجة لذلك، بدأتُ منظماتُ المجتمع المدنيّ بتوليّ زمام الأمور بنفسها. وفي أواخر عام ١٩٩٦م، اجتمع عددٌ من المنظمات غير الحكوميةّ في لندن لمناقشة القضايا المتعلقة بالتواصُل وجعله متاحًا للجميع.

أنشئتُ منصَّةٌ للتعاون في مجال التواصُل وجعله متاحًا للجميع، وشرع أعضاءؤها بمتابعة الدَّعوة إلى قضايا تواصُل محدَّدة، لتقييم جدوى إنشاء قاعدة بيانات للبحوث الإعلامية، وللضَّغط على الأتِّحاد الدوليّ للتواصُل (ITU) ليشمل ممثلي المجتمع المدنيّ في عمليَّات صُنْع القرار.

صاغَ أعضاء المنصَّة أيضًا - بتوجيه من سيس جاي. هاملينك (Cees J. Hamelink) - ميثاقًا للتواصُل ما بين الناس يهدفُ إلى حشد ”الأفراد ومنظماتهم للقيام بدورٍ نشيطٍ في تشكيل البيئة الثقافيَّة التي يولدُ فيها جميع الأطفال، ويعيش فيها جميع الناس ويتعلَّمون“. وعندما أعلنَ الأمينُ العامُّ للأمم المتحدة كوفي عنان (Kofi Annan) عن انعقاد القمَّة العالميَّة لمجتمع المعلومات (WSIS) في جنيف عام ٢٠٠٣م، غيَّر اسمُ المجموعة إلى منصَّة حقوق التواصُل. وكانت لها الأهداف التالية:

- العملُ من أجل الاعتراف بالحقِّ في التواصُل وصِّمَّانه بوصفه أساسًا لتأمين حقوق الإنسان استنادًا إلى مبادئ المشاركة الحقيقيَّة والعدالة الاجتماعيَّة والتعدُّدية والتنوع، التي تعكس المنظورَ الجنسانيَّ والثقافيَّ والإقليميَّ.
- صَوْنُ الفضاء العامِّ المفتوح للنقاش وتعميقه، والمحافظة على الإجراءات

التي تبني فُهمًا نقديًا لأخلاقيّات التواصُل وتطوير السياسة الديمقراطيّة والوصول المنصف والفعال.

في الثاني/ نوفمبر ٢٠١١م، أطلقت المنصّة حملةً من أجل حقوق التواصُل في مجتمع المعلومات (CRIS)، بحجّة أنّ القمّة العالميّة المقبلة لمجتمع المعلومات ليست غايةً في حدّ ذاتها، بل هي وسيلةٌ لتحقيق غاية. ومن جهة حقوق التواصُل في مجتمع المعلومات، ينبغي "لمجتمع المعلومات" استخدام الحقّ في التواصُل لتعزيز حقوق الإنسان الأخرى، وتقوية الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة للأفراد والمجتمعات. وفي هذا الصدد، يجب أن يركّز مجتمع المعلومات على مبادئ الشفافيّة والتنوّع والمشاركة والعدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة المستوحاة من منظور جنسانيّ وثقافيّ وإقليميّ عادل.

وركّزت حملة حقوق التواصُل في مجتمع المعلومات على المجالات التي أثّرت مباشرةً في حياة الناس، مثل:

- تعزيز المجال العامّ، لضمان أن تكون المعلومات والمعارف متاحةً بسهولةٍ للتنمية البشريّة، وليست حكرًا على القطاع الخاصّ.
- ضمان الوصول ميسور التكلفة إلى الشبكات الإلكترونيّة، والاستخدام الفعال لها في سياق التنمية، مثلًا بواسطة التنظيم المتكّر والقويّ والاستثمار العامّ.
- تأمين المشاعات العالميّة وتوسيعها من جهة البثّ والاتّصالات السلبيّة والأسلبيّة، لضمان عدم بيع هذا المورد العامّ لغاياتٍ خاصّة.
- تأسيس حوكمةٍ ديمقراطيّةٍ وشفافيّةٍ لمجتمع المعلومات من المستويات المحليّة إلى العالميّة.
- تحديّ الرقابة والإشراف على المعلومات، حكوميًّا وتجاريًّا.

• دعم المجتمع والإعلام المتمركز على الناس، سواءً كان تقليدياً أم جديداً.

أعقبَ القمّة العالمية لمجتمع المعلومات ٢٠٠٣م (جنيف) القمّة العالمية لمجتمع المعلومات ٢٠٠٥م (تونس). وعموماً، شعرت منظمات المجتمع المدنيّ بخيبة أمل بسبب الافتقار إلى الإنجازات المستدامة، ورأى كثيرون أنه لو كانت هناك فرصة لمشاركة أكثر شمولاً، لأمكن إحداث تأثير أكبر. وقوبلت الإنجازات الطفيفة في النتائج بأوجه قصور كبيرة: لم يُول اهتمامٌ كافٍ بالقضايا التي تركّز على الناس، مثل حقوق الإنسان وحرية التعبير، والآليات المالية لتعزيز التنمية المستدامة، ودعم بناء القدرات. وبعد عقدٍ ونصف، حتّى مع الانتشار السريع لمنصات الوسائط الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعيّ، لا تزال الهيئات الحكومية والشركات تهيمن على الوصول إلى البنى التحتية للمعلومات والمعرفة والتقنيات.

ورغم أن التواصل التفاعليّ الحقيقيّ يتجاوز كونه حقيقة واقعة، فلا يزال هناك الكثير من المشكلات التي يجب حلّها حول أمان البيانات وخصوصياتها ومراقبتها والإشراف عليها وملكيّتها والتحكّم فيها.

التواصُل وعلاقته بالتنمية البشرية

في مقال أُعيد تقديمه في هذا الكتاب، ذهب مايكل تراير إلى القول إنّ التواصل معترفٌ به بوصفه حاجةً إنسانيةً أساسيةً، ومن ثمّ بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان (Traber, 1992). ومن دونه، لا يمكن أن يوجد أو يزدهر أيُّ فردٍ أو مجتمع. كما يتيح التواصل تبادلَ المعاني، ويجعل الناس من هم عليه، ويحفّزهم على العمل. ويُؤيّد التواصل كرامة الإنسان ويُقرُّ بالمساواة ما بين البشر. على هذا النحو، يدعم الاعتراف بحقوق التواصل وتنفيذها وحمايتها جميع حقوق الإنسان الأخرى (أو. سيوكره [Ó Siochrú] وجيرارد [Girard]، ٢٠٠٣م؛ لي [Lee]، ٢٠٠٤م).

تتمثّل إحدى ركائز حقوق التواصّل في القدرة على نقل المعلومات والمعارف الضروريّة وتبادُلها لمعالجة القضايا المتعلّقة بالفقر والصحة والتعليم والسياسة والحوكمة والمساواة ما بين الجنسين والبيئة واستخدام التقنيات الجديدة. والسياسات في هذه القطاعات معقّدة، لكنّ من منظور أجندة ٢٠٣٠م اليوم وأهداف التنمية المستدامة، فإنّ الاعتراف بحقوق التواصّل وتنفيذها أمرٌ بالغ الأهمّيّة. غير أنّ الوصول إلى المعلومات والمعارف ليس سوى جزءٍ من الصورة. وقد صرّح مركز أوسلو للحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ بصورةٍ قاطعةٍ أنّ الاعتراف بالصّلة ما بين حقوق الإنسان ومسائل التنمية الاجتماعيّة، وأنّ إطار العمل الخاصّ بحقوق الإنسان هو أداةٌ مهمّةٌ في ضمان السعي إلى تحقيق الأهداف بطريقةٍ مُنصفَةٍ وعادلةٍ ومستدامة (حقوق الإنسان والأهداف الإنمائيّة للألفية).

وتوفّر حقوق الإنسان أيضًا إطارَ عملٍ معياريًا يؤسّس العملَ التنمويّ في مجموعةٍ قيّمٍ عالميّة.

لا يمكن التغلّب على الإقصاء الاجتماعيّ إلّا عندما تتمثّل مبادئ الإدماج والمشاركة حَجَر الأساس للسياسات والإجراءات التي تهدف إلى "عدم التخلّي عن أيّ شخص" (شعار أهداف التنمية المستدامة). وتحدّد المبادئ التي تقوم عليها حقوق التواصّل من يشاركون ومن تُسمَعُ أصواتهم عند اتّخاذ القرارات. هذا شرطٌ لا بدّ منه؛ لأنّ جوهرَ معايير حقوق الإنسان هو أنّ آثارها المعيارية تُخصّص الجميع: يتطلّب مفهوم حقوق التواصّل ضمنيًا تدابيرَ ملموسةً لإدماج جميع الناس في كلّ مكان.

عشرة مبادئ تُعلّق على باب التواصّل العامّ

تمثّلت إحدى المشكلات المستمرّة في مفهوم "حقوق التواصّل" في كينيّة ترجمتها إلى ممارسات يفهمها الناس ويعترفون بأنّها ضروريّة للحياة وسبل العيش. وفي سياقٍ

متَّصل، صار البرونز منذ مدَّةٍ طويلٍ هو بديلَ الأبواب الخشبيَّة لكنيسة ”أول سينتس مارتن لوثر“ (Martin Luther’s All Saints’ Church)، لكنَّ تلك الأبواب لا تزال تحمل أطروحاته الخمس والتسعين باللغة اللاتينيَّة الأصليَّة. وإذا أردنا اليومَ تعليق عشرة مبادئ على البوابة الرقميَّة لوسائل الإعلام الجماهيريَّة والاجتماعيَّة، فإنَّها ستظلُّ تعكسُ المطلبَ الأساسيَّ لحرِّياتِ التواصل. في هذا الصدد، جرَّت صياغة المبادئ العشرة الآتية بوصفها مقترحاتٍ توضحُ حقوقَ التواصل التي قد يدَّعي الجميعُ أنَّها ضروريَّةٌ للحُكم الرشيد والمواطنة الصالحة والمساءلة الديمقراطيَّة:

- لكلِّ فردٍ الحقُّ في التواصل والإعلام وتبادلُ المعرفة. ويعكسُ هذا حرِّيَّة الأفراد والمجتمعات في التعبير عن آرائهم وتطلُّعاتهم.
- لكلِّ فردٍ الحقُّ في الكرامة والاحترام. ويعكسُ هذا المساواة ما بين الأفراد ”دون تمييزٍ من أيِّ نوع، في العرق أو اللُّون أو الجنس أو اللغة أو الدِّين أو الرأي السياسيِّ أو غير السياسيِّ أو الأصل القوميِّ أو الاجتماعيِّ أو الممتلكات أو المولد أو أيِّ وَضْعٍ آخَرَ“.
- لكلِّ فردٍ الحقُّ في التمثيل العادل. ويعكسُ هذا الحاجةَ إلى تمثيلٍ متوازنٍ وعادلٍ في وسائل التواصل العامِّ، والحاجةَ إلى مكافحة إساءة التمثيل.
- لكلِّ شخصٍ الحقُّ في التمتعُ بهويِّته الثقافيَّة واللغويَّة الخاصَّة. ويعكسُ هذا الحاجةَ إلى التواصل العامِّ لفتحِ مساحةٍ لوجهاتٍ نظرٍ بديلةٍ للعالم.
- لكلِّ فردٍ الحقُّ في التمتعُ بمهاراتِ التواصل ومحو الأميَّة الإعلاميَّة. ويعكسُ هذا الحاجةَ إلى التدريب الكافي وبناء القدرات.
- لكلِّ فردٍ الحقُّ في الوصول إلى وسائل التواصل والمعلومات والمعارف بمستوياتٍ ميسورة. ويعكسُ هذا الحاجةَ إلى إمكانيَّة وصولٍ حقيقيَّةٍ إلى البنية التحتيَّة للاتِّصالات، مع حدٍّ أدنى من العقبات الاقتصاديَّة.

- لكلِّ فردٍ الحقُّ في المشاركة في مجتمع المعلومات والاتّصالات. ويعكس هذا الحاجة إلى تفكيك الحواجز السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.
- لكلِّ فردٍ الحقُّ في وسائل إعلام اجتماعيّة وإعلاميّة مستقلّة. ويعكس هذا الحاجة إلى مساءلة وسائل الإعلام والشفافيّة والعلاقة التكافليّة ما بين الحُكم الرشيد والمواطنة الصالحة.
- لكلِّ فردٍ الحقُّ في تنوُّع الآراء ووجهات النظر. ويعكس هذا الحاجة إلى مجموعةٍ من مصادر المعلومات، علاوةً على أخبارٍ متوازنةٍ وموضوعيةٍ في سياقها السليم.
- لكلِّ فردٍ الحقُّ في التواصُل العامّ العادل وغير المتحيّز. ويعكس هذا الحاجة إلى المعايير الأخلاقيّة والمساءلة على جميع المستويات.

حدَّر تقرير المخاطر العالميّة ٢٠١٧م بالقول:

”هناك حِقْبَةٌ جديدةٌ من الحرّيّات المقيّدة والسيطرة الحكوميّة المتزايدة يمكن أن تقوّض الاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ، وتزيد من مخاطر الصراع الجيوسياسيّ والاجتماعيّ. وبفضّل الأدوات التكنولوجيّة الجديدة المتطوّرة في مجالات المراقبة، يعملُ صنّاع القرار الحكومات حول العالم على إحكام السيطرة على منظّمات المجتمع المدنيّ والأفراد والجهات الفاعلة الأخرى.“

في سياق التحوُّل الرقميّ للمجتمع، من الضروريّ معالجة هذه القضايا وتجاوزُ الاحتفال بقدرٍ أكبرٍ من إمكانيّة الوصول والقدرة على الاقتناء لمعالجة المسائل الأساسيّة حول الملكية والسيطرة والتنظيم والخصوصيّة والأمن والمراقبة، والتي تُعدُّ جوهريةً للأخلاق الرقميّة والحقُّ في التواصُل اليوم.

المراجع

1. Girard, Bruce. & Ó Siochrú, Seán. (eds.) (2003). Communicating in the Information Society. Geneva: UNRISD.
2. Communicating in the Information Society. Geneva: UNRISD. Global Risks Report 2017 12th Edition published by the World Economic Forum within the framework of The Global Competitiveness and Risks Team.
3. "Human Rights and the Millennium Development Goals: Making the Link" (2007). Oslo: UNDP.
4. Information in the Non-Aligned Countries (1976). International Symposium on the Ways to Develop Information Between Non-Aligned Countries, Tunis, 26-30 March.
5. Lee, Philip. (ed.) (2004). Many Voices, One Vision. The Right to Communicate in Practice. Penang: Southbound.
6. Lindberg, Carter (1996). The European Reformations. Oxford: Blackwell Publishing.
7. Many Voices, One World. Towards a new more just and more efficient world information and communication order. Paris: UNESCO, 1980.
8. Traber, Michael. (1992). "Communication as a Human Need and Human Right." In Religion and Society, Vol. XXXIX, No. 1. Bangalore:
9. Christian Institute for the Study of Religion and Society.

الفصل ٢

التواصل جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية

مايكل ترابر

يبدو أن الخطاب حول الحق في التواصل يكتسب زخمًا جديدًا.^١ قد يكون أحد أسباب ذلك هو أن كثيرين - على عتبة الألفية الجديدة - يعانون شعورًا بالعجز بشأن العالم من حولهم. يشعرون بأنهم معرّضون للحرب والعنف والتدهور البيئي، وبأنه يجري التلاعب بهم من جهة ما يشترونه ومن جهة كيفية الإدلاء بأصواتهم، ويشعرون بعدم الأمان في أحكامهم الأخلاقية. إنهم يشككون في العالم الذي يرغبون في العيش فيه، وتوريثه لأطفالهم. يريدون التحدث، لكن لا يمكنهم إسراع صوتهم.

في هذه الحالة، يحتاج الخطاب حول التواصل بوصفه حقًا - خاصًا وعمامًا؛ فريدًا ومجتمعياً - إلى المضي قُدماً بدرجة عالية من الوضوح، مع التركيز على الأسس

(١) خصّصت الدورية المتخصصة "التواصل الدولي" (The Journal of International Communication) عددًا مزدوجًا (المجلد ٥، رقم ١، ٢، ١٩٨٩م) للنقاش حول التواصل وحقوق الإنسان في سياق العولمة والفضاء الإلكتروني. ودُعِيَ شاليني فينتورييلي (Shalini Venturelli) لتحريره، وهو يتضمن إسهامات من قادة في هذا المجال، مثل سيس جاي. هاملينك (Cees J. Hamelink)، وجورج جيربнер (George Gerbner)، ومارك رابوي (Marc Raboy) وآخرين.

الرئيسة للتواصُل في الطبيعة البشرية نفسها. أجل، تُعدُّ الأطر القانونية للحقِّ في التواصُل وتنفيذ هذا الحقِّ أمراً مهماً، وينطبق الأمرُ أيضاً على التقنيات التي يمكن أن تقوِّص فرصَ الحرِّيَّة والديمقراطية أو تعزِّزها.

وينسحبُ الأمرُ ذاته على المقتضيات الثقافية في عصرٍ تزداد فيه وسائل الإعلام القائمة على العولمة. ولمجرد أنَّ الحقَّ في التواصُل يلامسُ الكثيرَ من الجوانب الحيويَّة للحياة البشرية، فإنَّ الحاجةَ إلى إيجاد أرضية مشتركة للخطاب هي أمرٌ بالغ الأهميَّة. هذا هو الهدف الرئيس من هذا المقال. وينطلق ممَّا يعنيه أن تكون إنساناً.

رغمَ أننا قد نتصوَّر أنفسنا أولاً وقبل كلِّ شيء أفراداً، فإنَّ شخصيتنا ذاتها تعتمد على الآخرين. فنحن كائناتٌ فرديَّة واجتماعيَّة. ثمَّ تنتقل إلى التفكير في الطبيعة البشرية بأن نوجدَ مع الآخرين، بحيث تكونُ مشروطةً وموجهةً نحو الآخرين. ويوضِّحُ ذلك الهبة الإنسانية الفريدة للغة بوصفها موطننا الاجتماعي والثقافي، ومصدرَ التمكين الفردي والاجتماعي.

التواصُل إذاً هو حاجةٌ إنسانيَّةٌ وضرورةٌ اجتماعيَّةٌ أساسيةٌ. وجوهرها هو المفهومُ الفلسفيُّ للذاتيَّة المشتركة (Intersubjectivity)، التي تعني التواصُل بحرِّيَّة ومساواةٍ وتضامناً. وتدورُ تأملاتنا النهائية حول التواصُل بوصفه شريانَ الحياة للمجتمع.

الوجود بين الآخرين: الذاتية المشتركة

أحدُ الأسئلة الفلسفية التي شغلتِ المفكرين على مدى قرونٍ هو أصالة الإنسان. ما الخصائص الأساسية للإنسان؟ ما الذي يميِّزنا عن الثدييات الأخرى؟ ما الإنسان الأصلي؟

تختلف حياة الإنسان عن أية حياةٍ أخرى من حيث إنَّها موجهةٌ بصورةٍ أساسيةٍ نحو الآخرين. فيبدو أننا مجبولون على العيش في عالمٍ ”نحن“، قبل عالمٍ ”أنا“ و”أنت“. ويصفُ برنارد لونرغان (Bernard Lonergan، 1972: 57) هذا على النحو الآتي:

”مثلما يرفع المرءُ ذراعَه تلقائياً ليتجنَّبَ ضربةً على رأسه، بالعفويةِ نفسها يمدُّ يدهَ لإنقاذِ شخصٍ آخرٍ من السُّقوط. ويشملُ ذلك الإدراكَ والشعورَ والحركةَ الجسديَّةَ، لكنَّ المساعدةَ المقدَّمةَ إلى الآخر ليستَ متعمَّدةً، بل تلقائيَّةَ. ولا يعلنُ المرءُ عنها قبل حدوثها، بل في أثناء حدوثها. ويبدو الأمر كما لو «كنا» أعضاءً بعضنا في بعض قبل تمييز كلِّ منا عن الآخر“.

لقد جرَّت الإشارةُ في أحيانٍ كثيرةٍ إلى أنَّ البشرَ هم الثديياتُ الوحيدةُ التي تعتمد اعتماداً تاماً على البشر الآخرين - أمهاتهم أولاً وقبل كلِّ شيءٍ - عندما يولدون. حيث يعتمدُ بقاءُ الأطفال على قيد الحياة على الآخرين، ليس فقط لبضعةِ أسابيع، بل لبضعِ سنوات. لا عجبَ إذاً أن يكونَ المظهرُ الأوَّلُ للذاتيةِ المشتركةِ هو ابتمامةُ الطفل.

فنحن لا نتعلَّم أن نبتسمَ كما نتعلَّم المشي والكلام والسباحة والتزلُّج. وعادةً ما لا نفكِّر في الابتسام قبل أن نبتسم. نحن نبتسمُ فحسب. مرَّةً أخرى، لا نتعلَّم معنى الابتسام كما نتعلَّم معنى الكلمات. ومعنى الابتسام هو اكتشافُ نقوم به بمفردنا، ولا يبدو أنَّ هذا المعنى يختلفُ من ثقافةٍ إلى أخرى، كما هي الحال مع معاني الإيحاءات. هناك شيءٌ لا يمكنُ اختزالُه في الابتسامة (Lonergan, 1972: 60).

تعبِّرُ الابتسامةُ عمَّا يعنيه أيُّ من الوالدين للطفل. وطوال حياتنا، تشيرُ الابتسامة إلى ما يعنيه شخصٌ لآخر. إنَّ معناها مقترنٌ بالذاتيةِ المشتركةِ؛ إذ إنَّها تشيرُ عفويًّا إلى ”حضور الآخر“. إنَّها شكلٌ أساسيٌّ من أشكالِ السموِّ الذاتيِّ (Self-transcendence).

يصبحُ البشرُ أصليين في السموِّ الذاتيِّ؛ فهذا هو جوهر كونهم كائناتٍ اجتماعية. و"الذاتوية" (Solipsism) هُوَّةٌ غير إنسانية. و"الغياب المتعمد للآخر"، على حدِّ تعبير جان بول سارتر (Jean-Paul Sartre)، هو "الجحيم". في المقابل، فإنَّ أعلى شكلٍ من أشكال السموِّ الذاتيِّ هو تسليم الذات للآخر في الحبِّ، وهو "الضرورة الدائمة لكلِّ ما هو إنساني" (Lonergan, 1985: 134). وبهذا يصبحُ المرء ما هو عليه في ذاته بتجاوزِ الذات.

اللُّغة بوصفها السموُّ الذاتيِّ

عرَّف أفلاطون الإنسان بأنَّه "الحيوان الذي يتكلَّم" (zoon logon echon). ولا جدوى من تأليب أفلاطون على تلميذه أرسطو، الذي يرى أنَّ الإنسان هو "الحيوان الذي يفكر"؛ فالكلام والعقل يكملان بعضهما بعضاً، ويعتمد كلُّ منهما على الآخر. في ما عدا ذلك، نفسياً وفي مراحل التطوُّر البشريِّ، تأتي اللُّغة أوَّلاً.

البشر يتحدَّثون. نتحدَّث عندما نكون مستيقظين، ونتحدَّث في أحلامنا. نتحدَّث دائماً، حتَّى عندما لا ننطقُ بكلمة، أي حينما نستمعُ أو نقرأ مثلاً، وحتَّى عندما لا نستمعُ أو نتحدَّث، لكننا نحضُّرُ بعض الأعمال، أو ننالُ قسطاً من الراحة. نتحدَّث باستمرارٍ بطريقةٍ أو بأخرى. نتحدَّث لأنَّ التحدُّث أمرٌ طبيعيٌّ عندنا، ولا ينشأ أوَّلاً عن إرادةٍ خاصَّة.

يقالُ إنَّ لدى البشرِ لغةً بطبيعتهم. ويُعتقد أنَّ البشر- على اختلافهم عن النباتات والحيوانات- هم الكائن الحيُّ القادرُ على الكلام.

وتعني هذه الجملةُ ليس فقط أنَّ البشرَ يمتلكون- إلى جانبِ الملكات الأخرى- ملكة الكلام، بل تعني أنَّ الكلامَ فقط هو ما يجعلُ الإنسانَ الكائنَ

الحي الذي هو عليه بوصفه إنساناً. إنه كمن يتحدث أن الإنسان هو إنسان (Heidegger, 1971: 189).^٢

دون شك، فلسفة اللغة أقدم بكثيرٍ من كتابات هايدجر، الذي أطلق على اللغة "بيت الوجود". لكن اللغة بوصفها أساساً للأنثروبولوجيا الفلسفية قد تكون فكرةً من الأفكار الفلسفية الأساسية في القرن العشرين. كان العمل الأساسي لتشارلز موريس (Charles Morris)، "أساس نظرية العلامات" (The Foundation of a Theory of Signs) (١٩٣٨ م)، من أولى ثمار السيميائية الحديثة (Modern Semiotics).

وقال موريس (١٩٧٥: ٢٣٥) لاحقاً:

"يعتمد كل ما يميز الإنسان على اللغة؛ فالإنسان بالمعنى الحقيقي هو الحيوان الناطق. حيث يؤدي الكلام الدور الأهم - لكنه ليس الوحيد - في تنمية الذات البشرية واختلالاتها وحماية هذه الذات، كما يفعل في تنمية المجتمع واختلالاته، وصون تلك التنمية".

في الفلسفة الحالية للغة، يُعدُّ العقل واللغة أصلاً مشتركاً. ولا يمكن أن يتطور أحدهما دون الآخر. "يتقدمُّ العقل فقط بإنشاء التعبيرات القابلة للنقل، واللغة هي المظهر الوحيد والملموس للعقل" (Pasquali, 1997: 43).

٢) عدلت ترجمة هايدجر لهذا المقطع لإنصاف المصطلح الشامل الذي يستخدمه للإنسان، أي إنسان (Human being) وليس رجلاً (Man). انظر أيضاً مارتن هايدجر، "في الطريق إلى اللغة" (On the Way to Language)، ترجمة بيتر دي. هيرتز (Peter D. Hertz)، نيويورك: هاربر آند رو (Harper and Row)، ١٩٧١ م، حيث ينبر المؤلف (في الصفحات ٤٧-٥٤) من الكلمة اليابانية التي تعني اللغة، "koto ha"، وتعني حرفياً: بتلات الزهور (ha) التي تزدهر بفضل الرسالة اللطيفة للرحمة التي أبتتها (koto).

وفي الفعل التواصلِيّ، ”تصبح اللُّغة أساسًا وشكلًا ومضمونًا للذاتِيَّة المُشتركة“ (المرجع السابق نفسه). يُلخِّص فانتسلاف هافل (Vaclav Havel, 44: 1990) معنى اللُّغة على النحو الآتي:

”يمكن القول إنَّ الكلمات هي مصدرٌ وُجودنا، جوهرُ شكل الحياة الكونيَّة الذي نطلق عليه الناس. الروح والنفس البشريَّة ووعينا الذاتِيُّ وقدرتُنا على التعميم والتفكير في المفاهيم وإدراك العالم على أنَّه العالم (وليس مكاننا فحسب)، وأخيرًا قدرتُنا على معرفة أنَّنا سنموت، والعيش مع كلِّ تلك المعرفة- من المؤكَّد أنَّ كلَّ هذه الأمور تتمُّ في الواقع بواسطة كلمات“.

وقدَمَتِ الطَّبِيعَةُ البشريَّةُ نَفْسَهَا على أُمَّها دليلٌ ملموسٌ على وجهة النظر هذه المتعلقة باللُّغة. وتناقش سوزان كاي. لانجر (Susanne K. Langer, 1974) بشيء من التفصيل ظاهرة ”الأطفال المتوحَّشين“ أو ”أطفال الذئب“، والتجارِب على الشمبانزي في ما يتعلَّق بتعلُّم اللُّغة. وجرت دراسةٌ عدِدٌ من حالات ”أطفال الذئب“، أي الأطفال الذين نشأوا دون رفقةٍ بشريَّة.

وأفضل مثلٍ على ذلك هو بيتر، الذي عُثر عليه في الحقول بالقرب من هانوفر عام ١٧٢٣م، وفيكتور الذي جرى الإمساك به في أفيرون (Aveyron) جنوب فرنسا وهو في سنِّ الثانية عشرة عام ١٧٩٩م، وفتاتان صغيرتان، أمالا وكمالا، كان قد جرى اقتيادهما إلى معتقل بشريٍّ بالقرب من ميدناپور (Midnapur) الهنديَّة عام ١٩٢٠م.

لم يستطع أيُّ من هؤلاء الأطفال التحدُّث بآيَّة لغة، بل كانوا يقلِّدون أصوات الحيوانات التي عاشوا بينها. ولم تتمكَّن أمالا وكامالا من التحدُّث بعضها إلى

بعض، وبعد ست سنوات في محيطٍ بشريٍّ، تعلّمت كامالا (التي عاشت أكثر من شقيقتها) ٤٠ كلمة تقريباً، وتمكّنت من نُطقِ بعض الجمل المكوّنة من ثلاث كلمات، لكنّها كانت تفعل ذلك فقط عندما يتحدّث أحدٌ إليها. على ما يبدو، يتمتّع الأطفال الصغار بفترةٍ مثاليّةٍ لتعلّم اللُّغات، وهو ما يفتقدونها في حياتهم اللاحقة (انظر Langer, 1974: 122).

وفي ما يتعلّق بمسألة لغات الحيوانات، توصل لانجر (Langer, 1964: 33) إلى الاستنتاج الآتي:

”لغة الحيوان ليست لغةً بتاتاً، والأهمُّ من ذلك أنّها لن تؤلّف لغةً يوماً. حيثُ تتعلّم الكلابُ التي تعيش مع الرّجال فهم الكثير من الإشارات اللفظيّة، لكن فقط في هيئة إشارات، مقارنةً بأفعالها. والقروء التي تعيش في مجموعات، ويبدو أنّها تتواصل جيّداً إلى حدٍّ ما، لا تتحدّث بتاتاً. أمّا الطفل الذي لديه بضعة كلماتٍ فقط يبدأ بالتحدّث: «ذهب أبي»، «هل جاء أبي؟»، «جاء أبي». السؤال والجواب، التأكيد والنفي، الدلالة والوصف - هذه هي الاستخدامات الأساسيّة للغة؛ فالفجوة ما بين الإنسان والحيوان هي... اللُّغة“.

اللُّغة إذاً هي القاسم المشترك للجنس البشريّ؛ فنحن نعيش في بيت اللُّغة. ولم يُعثر على أيّة مجموعةٍ أو قبيلةٍ أو أشخاصٍ ليس لديهم نظامٌ لغويٌّ متطورّ، بغضّ النظر عن الاختلافات اللغويّة ما بينهم. لكنّ التعبير السمعّي عن أصوات الكلمات والجمل هو ليس سوى نوع واحدٍ من اللُّغة، لكنّه أقوى أنواع اللُّغات البشريّة. ويُطلَق على أنواع اللُّغات الأخرى لغة الجسد، وتستخدم بصورةٍ أساسيّةٍ اللمس

والإبهاءات والرموز المرئية بوصفها علامات. لذلك، فإنَّ وجودَ البشر معًا يتطلَّب لغةً لتشكيل العلاقة بالآخرين، والحفاظ عليها والتعبير عنها، تمامًا كما تمكَّننا اللغة من "تسمية" أشياء في العالم من حولنا.

باختصارٍ إذاً، فإنَّ جوهرَ الإنسان، بوصفه كائنًا اجتماعيًا، يتشكَّل ويكتملُّ باللغة. ووجودُ البشر معًا في العالم، أو التمتعُّ بالذاتية المشتركة، يتحقَّق ويُنفَّذ في السموِّ الذاتيِّ للتواصل. وعندما نُحرم من هذا التآزر، لا يمكننا أن نعيش حياةً تليقُ بالطبيعة البشرية. لذا فإنَّ اللغة هي البناءُ البشريُّ الرمزيُّ الذي يسمحُ بتكوين العلاقات والحفاظِ عليها.

التواصُل بحريَّةٍ ومساواةٍ وتضامُن

من السَّهل إلى حدِّ ما (كما رأينا) إثباتُ أنَّ اللغةَ جزءٌ من الإنسان. واللُّغة المتداولة - أي التواصُل - هي حاجةٌ إنسانيةٌ فرديةٌ أساسيةٌ كالطَّعام والملبس والمأوى. والاحتياجات الأساسية هي تلك الاحتياجات الضرورية لوجودنا وبقائنا. إنَّها الشروط المسبِّقةُ لحياة الإنسان. لهذا، تصبحُ الاحتياجات الإنسانية الأساسية من الحقوق الأساسية للإنسان.

في حين أنَّ هذا المنطقَ معترفٌ به عمومًا من جهة الاحتياجات الماديَّة للإنسان - الطعام والشراب والمأوى والملبس، وربَّما بالترتيب التنازليِّ المدرج - فإنَّ الاحتياجات البشرية غير الماديَّة مثل اللغة والتواصُل هي محلُّ خلافٍ أكبر.

يبدو أنَّ معظمَ الناس ينجون من الحبس الانفراديِّ والإقصاء والحرمان الكنسيِّ، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى أنَّهم تمكَّنوا بطريقةٍ ما من الاحتفاظ بنوعٍ من التواصُل الشخصيِّ المتعمد، والحفاظ على الشعور بالانتفاء أو إعادة التفاوُض بشأنه رغم إسكاتهم. والإسكات لا ينجح بتاتًا؛ لأنَّه لا يمكن أن يجرمنا أحدٌ من طبيعتنا العلائقية.

لكن تجربة الإسكات تكشفُ بُعداً وجودياً آخر للإنسان: الحاجة إلى الحرية. وما فائدة بيت اللغة إذا كنا لا نستطيع التحدث فيه بحرية؟ إذا فاللغة والحرية متشابكان. وهبة اللغة هي في الوقت نفسه هبة الحرية. ويجعل الحرمان من الحرية التواصل الحقيقي أمراً مستحيلًا، وأول علامة على القمع في الجماعات والمجتمعات هو تقييد حرية التعبير.

يمكن أن يكون هذا غير ملحوظ جدًا. وقد يؤدي الترهيب أو غرس الخوف والتعرض للسخرة إلى قمع الحرية، كما يمكن أن يفعل بناء الهياكل الاستبدادية التي تسمح بقليل من المعارضة، أو لا تسمح بها بتاتاً. وتعني الحرية أن تكون جزءاً من الحياة المشتركة، ومن ثم القدرة على المشاركة فيها.

”مبدأ حرية التعبير هو مبدأ لا يسمح بأي استثناءات، وينطبق على جميع الناس حول العالم بحكم كرامتهم الإنسانية“ (تقرير ماكبرايد، ١٩٨٠: ١٨).

”حرية الإنسان معتمدة على القيم. ولا تحتاج إلى برهان. إنها جزء من التجربة الحياتية، ولا يمكن إلا أن تنعكس عليها. ويكشف هذا الانعكاس أن الحرية جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية، ومن ثم فهي شرط مسبق يواجهه البشر لجعلهم كائنات أخلاقية. وتجعل الحرية جميع الأنشطة البشرية على وجه التحديد ممكنة، بما في ذلك التواصل... والأساس المنطقي للحرية هو أن تصبح أكثر إنسانية وآدمية حقاً. والحرية جزء من أن تكون إنساناً وأن تصبح إنسانياً... فقط في اللقاء الحر مع الآخرين يمكن اختبار الحرية الحقيقية“ (Traber, 1997: 334-335).

غير أن البشر لا "يولدون أحراراً". حيث ينخرطون في العلاقات القائمة، في العائلات والمجموعات. لذلك يلاقي البشرُ حرِّيَّةَ الآخرين. تقبلُ الحرِّيَّةُ الحقيقيَّةُ الحرِّيَّاتِ الأخرى دون قيدٍ أو شرط، وتتنسَعُ لحرِّيَّةِ الآخرين. وتجدرُ الإشارةُ إلى أن الحرِّيَّةَ ليستُ موجَّهَةً في المقام الأوَّل نحو الأشياء بل نحو الناس. فلا تُختبَرُ الحرِّيَّةُ الحقيقيَّةُ إلاَّ في اللقاءِ الحرِّ مع الآخرين.

كما أنَّ نهجَ الذاتيةِ المشتركةِ المتبعِ بشأن مفهوم الحرِّيَّةِ يؤسِّس أيضاً الأساسَ المنطقيَّ لقيودِ الحرِّيَّةِ، المنصوص عليها في القوانين العُرفيَّةِ (والمُتَبَّنة) للمجتمعات كافة.

وتؤدِّي هذه الانعكاسات إلى بُعدٍ آخرٍ للتواصُل: المساواة. فلا يمكننا التواصُل بالآخرين إذا كنَّا نحسبُهم "أدنى منزلةً". وقد ينقلُ السيِّدُ معلوماً إلى عبده أو خادمه، لكنَّ التواصُل الحقيقيَّ نادراً ما يحدث ما بينهما. وينطبقُ الأمرُ نفسه عندما يحسبُ الرجالُ المرأةَ كائناتاً بشرياً "أدنى منزلةً".

وقد يصبح مجرد المعلومات، أو بيع المنتجات الإعلامية والوصول إليها، بدائلٍ للتواصُل الحقيقيِّ. وتستلزم الحرِّيَّةُ في التواصُل الاعترافَ مسبِّقاً بأنَّ جميع البشر متساوون في القيمة. وكلِّما كانت المساواة أوضح وتظهُرُ في التفاعلات البشرية، كان التواصُل أسهلَّ وأكثر اكتمالاً.

المساواة في إطار مفهوم فلسفيٍّ غير مشروطة، لكنَّها لا تنكُرُ حقيقةَ الهويَّات الاجتماعيةِ أو الولاءات أو المصالح التفضيليَّة. ولا تعني المساواة التجانسَ أو الاتِّساق. كما أنَّها لا تتعارضُ مع الأدوار والمراتب الخاصَّة التي تمنحُها المجتمعاتُ للأفراد والمجموعات.

لكنَّ المساواة تعني الحقَّ في عدم التعرُّض للتمييز بسبب الأصل أو العرق أو الدِّين أو الجنس أو السنِّ، وما إلى ذلك. وتعليقاً على الميثاق الأفريقيِّ لحقوق

الإنسان والشعوب لعام ١٩٨٦م، الذي يشدد على واجبات الفرد تجاه المجتمع، ويُضفي الطابع الرسمي على مفهوم الحقوق الجماعية والجمعية، يقول تشارلز هاسبند (Charles Husband, 1998: 139):

”بالاعتراف بأن شخصيتنا الفردية مرهونة بمجمعات الهوية التي ننتمي إليها، فإننا ندرك ارتباطنا وتضامنا. ومن ثم، لا يمكن التمتع بالحقوق الفردية أو ضمانها بالكامل في غياب احترام كرامة مجتمعات الهويات وسلامتها ومساواتها وحرّيتها، بما في ذلك مجتمعات العرق الذي ننتمي إليه. وفي المطالبة بالاعتراف بأيّ من مجتمعاتنا... يجب أن نعترف اعترافاً متبادلاً بشرعية وجود المجتمعات الأخرى وسلامتها، بما في ذلك اختلافها عنا“.

وقد يؤدي عدم الاعتراف بمثل هذه الهويات في التواصل العام إلى ”انتشار أحياء الأقلية التواصلية التي يستهلك فيها الجمهور المتجانس نسبياً مقداراً محدوداً من المعلومات والترفيه والقيم“ (Husband, 1998: 143). ومن المرجح أن يؤدي إدراج المجموعات المتميزة في المجال العام إلى خطاب غير متجانس للمواطنين، حيث يمكن تأكيد الهويات الاجتماعية والتعبير عن المصالح الجماعية.

لكنّ هناك نوعاً آخر من الولاء - غالباً ما يجري تجاهله - يحافظ على الحق في التواصل، وهو الولاء للضعفاء والمستضعفين في المجتمع والتضامن معهم، مثل المرضى جسدياً أو عقلياً، أو صغار السن والكبار. ويشمل التضامن أيضاً التزاماً فاعلاً تجاه الأفراد والجماعات التي جرى إقصاؤها وتهميشها، مثل اللاجئين والنبوزين (لأيّ سبب كان) والمستغلين والمضطهدين. وبصفة خاصة ”التضامن مع مَنْ سلبت حرّيتهم، وجعلوا أقل من البشر“ (Traber, 1997: 335).

التضامنُ الفَعَالُ هو أحدُ ”المطالب التي لا مفرَّ منها تُجَاهَ بعضنا بعضًا، والتي لا يمكننا التخلِّي عنها إلَّا على حساب إنسانيتنا“ (پوكيرت [Peukert]، مقتبس من كريستيانز [Christians, 1997: 7]).

إنَّ وجودنا المشترك في العالم شاملٌ من الناحية الوجودية (Ontological)، وتحوُّليٌّ (Transformative) من الناحية الأخلاقية. والظُّلم الجسيم - على أقلِّ تقدير - يُزعجنا ويُثيرُ اشمئزازنا، وقد يدفعنا هذا الشعور بالاشمئزاز إلى العمل. ثمَّ يكتسبُ السموُّ الذاتيُّ صفةً جديدةً وأخلاقيةً. وتسعى الذاتية المشتركة ضمناً من أجل نظام اجتماعيٍّ عادل، وفي النهاية من أجل ”المجتمع الصالح“، كما أوضحت إحدى الدراسات الثقافية حول المعايير الأوَّلية الأخلاقية (كريستيانز وترابر، ١٩٩٧م). وليس المجتمعُ الصالحُ مجردَ إسقاطٍ ”يوتوبي“ (فاضل)، بل هو أيضًا موضوعٌ تحليلٍ ملموس، والذي يُعدُّ مهمَّةً من مهمَّات العلوم والأخلاق الاجتماعية. ويجري تلخيصُ الإمكانياتِ التحوُّلية للتواصل على النحو الآتي:

”التواصلُ هو الذي يحرِّرُ الناسَ ويمكِّنهم من التعبير عن احتياجاتهم الخاصَّة، ويساعدهم على العمل معًا لتلبية تلك الاحتياجات. وهو يعزِّزُ إحساسهم بالكرامة، ويؤكدُ حقَّهم في المشاركة الكاملة في الحياة المجتمعية. ويهدفُ إلى إنشاء هياكل في المجتمع تكون أكثر عدلاً ومساواةً وملاءمةً للوصول إلى حقوق الإنسان“ (WACC, 1997: 8).

الحقُّ في التواصُل العامُّ للجميع

يقوِّدُ نهجُ الاحتياجات البشرية إلى حقِّ الأفراد في التواصُل. ويهدفُ هذا الحقُّ إلى

ضمان الطبيعة الاجتماعية للبشر وتنفيذها بواسطة التواصل ما بين الأفراد. ورغم أن ذلك يتضمن الحق في التواصل العام، فلا تزال هناك حاجة إلى تأكيد صريح؛ لأن الحق في التواصل بهذا المستوى يكون أكثر ما يجري التنازع عليه.

الحق في التواصل علناً غريبٌ عن تفكير جميع الذين ربطوا تقليدياً التواصل العام بالنخبة السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. وقد أثر مفهوم "الأطراف الاجتماعية العامة الفاعلة" تأثيراً كبيراً في تاريخ الصحافة وجميع وسائل التواصل الجماهيرية الأخرى. فالمعايير التقليدية للأخبار مهووسة بقيمة أخبار "المشاهير": الشخصيات المهمة ذات النفوذ السياسي والاقتصادي، و"نجوم" الرياضة والترفيه. وفي الواقع، تعمل وسائل الإعلام على توريث النجومية، وذلك بالتعرض المتكرر؛ فهذا هو اختراع هوليوود الذي انتشر من الأفلام إلى التلفزيون والموسيقى الشعبية. وطوّرت وسائل الإعلام الجماهيرية بمرور الزمن ثقافتها الخاصة وفقاً لمعاييرها الخاصة. وأحد هذه المعايير هو "الاحترافية". ولا يعني هذا بالضرورة التدريب أو التعليم، لكن الفكرة النخبوية القائلة إن "الأشخاص المميزين" فقط - ذوي المواهب الخاصة - هم من يجب أن يكونوا صحفيين وإعلاميين.

ومن ثم، فإن التواصل العام هو حق مقصورٌ على أولئك الذين يستطيعون التمسك بالمعايير المهنية لثقافة وسائل الإعلام، ويمارسون هذا التمسك.

وهناك تعبيرٌ آخرٌ عن النخبوية: الميل (وليس أكثر من ذلك) إلى إظهار عدم الثقة بالأشخاص "العاديين" الذين قد يُسيئون استخدام حرية التواصل العام وسلطتها. ويتجلى عدم الثقة هذا لا سيما مع الشباب. ويُفترض أن المسؤولية السياسية والأخلاقية هي حق مقصورٌ على أعضاء طبقة اجتماعية ومهنية معينة. لكن إساءة استخدام قوة التواصل العام في السنوات الأخيرة كانت إلى حد كبير في أيدي المحترفين. ومن الأمثلة على ذلك نقل أحداث حرب الخليج الثانية

(١٩٩١م)، والدَّور الذي أدَّته الإذاعة والتلفزيون في الإبادة الجماعية في رواندا (١٩٩٤م)، والخطرة العرقية والدعوة إلى الحرب من جانب وسائل الإعلام في يوغوسلافيا السابقة (قبل مدَّة طويلةٍ من اندلاع الصراعات).

يتحدَّى المدافعون عن الحقِّ في الحصول على المعلومات العامة صلاحيَّات النخبة السياسيَّة والمهنيَّة. ونموذجهم في التواصُل العامِّ ديمقراطيٌّ لا استبداديٌّ. ويهدِّفون إلى توزيع قوَّة التواصُل من القلَّة إلى الأكثرية؛ من النخبة إلى القاعدة الشعبيَّة.

وينصُّ هذا الحقُّ أيضًا على دورٍ جديدٍ للدولة، التي تصبح فقط إحدى جهاتٍ عدَّة معنيَّة، وهي تضمُّ مؤسَّساتٍ ومجموعاتٍ ومنظَّماتٍ أُخرى - بمعزلٍ عن الأفراد.

وبكلماتٍ أُخرى، يعتمدُ الحقُّ في التواصُل اعتمادًا كبيرًا على الهياكل الاجتماعيَّة التي يحدث فيها التواصُل العامِّ. باختصار، تتطلَّب الديمقراطية أكثر من مجرد انتخاب ممثِّلين للمجالس التشريعيَّة في نظام متعدِّد الأحزاب. وعلاوةً على التصويت والسياسات الحزبيَّة، تتطلَّب الديمقراطية أشخاصًا يمكنهم التعبير عن رغباتهم علنًا، ويشاركون في النقاش حول نوع العمليَّات السياسيَّة التي يطمحون إليها.

لكن لا يمكنُ أن يظلَّ الحقُّ في التواصُل منعزلاً؛ فهو مرتبطٌ بحقوق الإنسان الأُخرى، لا سيَّما الحقُّ في التعليم والثقافة والتنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة. ويؤكد هاملينك (١٩٩٨: ٥٦) الحقُّ في التمكين الذاتي:

”من بين الشروط الأساسيَّة للتمكين الذاتيِّ للناس هو الوصولُ إلى الموارد التي تُمكنُ الناسَ من التعبير عن أنفسهم واستخدامها، وإيصال هذه التعبيرات إلى الآخرين، وتبادل الأفكار معهم، وإطلاع أنفسهم على الأحداث التي تدورُ في العالم، وإنشاء عمليَّة إنتاج المعرفة والتحكُّم فيها ومشاركة

مصادر المعرفة في العالم. وتشمل هذه الموارد البنى التحتية التكنولوجية، والمعرفة والمهارات والوسائل المالية والأنظمة الطبيعية. ويضع توزيعها غير المتكافئ ما بين شعوب العالم معوقات أمام الاستحقاق المتكافئ لشروط التمكين الذاتي، وينبغي أن يُعدَّ انتهاكاً لحقوق الإنسان.

ويقول تقرير ماكبرايد (١٩٨٠: ٢٥٣) إنَّ الحقَّ في التواصل هو شرطٌ أساسيٌّ لحقوق الإنسان الأخرى. وهناك علاقةٌ مباشرةٌ ما بين التواصل وجميع تلك الحقوق الأخرى التي تشدُّ على المشاركة في الشأن العامِّ. وعلى المجتمع ومؤسَّساته تمكين المشاركة الفعَّالة للجميع في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع. وليس هذا تعبيراً نبيلاً عن الإحسان، لكنَّه مطلبٌ للعدالة. كما أنَّ هذه المشاركة في مجال التواصل هي بالتأكيد أكثرُ من مجرد "اختيار المستهلك" أو الوصول السليبيِّ إلى وسائل الإعلام، أو حتَّى المحادثات التفاعلية ما بين الرفقاء على الإنترنت. بل تعني المشاركة هنا حواراً عاماً حول الصالح العامِّ. وهدفها هو الإسهامُ في النقاش حول المجتمع وقيمه وأولوياته، وقبل كلِّ شيء، حول مستقبلنا المشترك.

إنَّها عمليةٌ ديناميكيةٌ مستمرةٌ تهدفُ إلى التغيير وإحداث التحول.

الخلاصة

نعود الآن إلى موضوع الذاتية المشتركة، أو الوجود في العالم معاً، ومن ثمَّ صنع مستقبلنا معاً. لتأزرننا جانبٌ شخصيٌّ خاصُّ له حقُّه، ومسؤوليةٌ عامةٌ لها حقوقها. ويتعلَّق الحقُّ في التواصل العامِّ بالنظام والصالح العامِّين، وهما حقٌّ للجميع ومسؤوليةٌ عليهم، وهو ليس حكراً على قلةٍ فقط.

التواصُل مشابهٌ للجهاز العصبيِّ في جسم الإنسان. حيث يجري الحفاظ عليه بواسطة إشاراتٍ صادرةٍ عدَّة من جميع أجزاء الجسم. وإذا تعطلَّ الجهاز العصبيُّ أو الجهاز المناعيُّ، تعرَّضتْ صحَّة الجسم كلُّه للخطر. وبالمثل، لا يمكن أن توجد ديمقراطيَّةٌ حديثة- ولن تزدهر إن وُجدت- دون مستوىٍ معيَّن من المعلومات والمشاركة. ومن ثمَّ، فإنَّ الهيئة السياسيَّة الحقيقيَّة هي التي تعتمدُ على الحقِّ في التواصُل. وقد وُصفتْ أدوارُ التواصُل - الشخصيِّ والعامِّ - ببراءةٍ في الفقرة الأولى من الفصل الأوَّل من تقرير ماكبرايد (١٩٨٠: ٣):

”يحافظُ التواصُل على الحياة ويُنعشها. كما أنَّه محرِّكُ النشاط الاجتماعيِّ والحضارة المعبرَ عنها. ويقود التواصُل الناسَ والشعوبَ من الغريزة إلى الإلهام، بواسطة عمليَّاتٍ وأنظمةٍ متنوِّعةٍ للاستقصاء والقيادة والسيطرة. إنَّه يكونُ مجموعةً مشتركةً من الأفكار، ويقوِّي الشعور بالتآزر... ويترجم الفكرَ إلى عمل، ويعكسُ كلَّ عاطفةٍ وحاجةٍ بدءاً من المهمَّات المتواضعة لبقاء الإنسان ووصولاً إلى المظاهر العُليا للإبداع، أو للتدمير.

ويدمجُ التواصُل المعرفةَ وتنظيم السُلطة، ويعمل مثل خيطٍ يربطُ ما بين أقدم ذكرى للإنسان [البشر] وتطلُّعاته [تطلُّعاتهم] النبيلة بواسطة السعي المستمرِّ من أجل حياةٍ أفضل.

ومع تقدُّم العالم، أصبحتْ مهمَّةُ التواصُل أكثرَ تعقيداً ودقَّةً للإسهام في تحرير الجنس البشريِّ من العوزِ والقَمعِ والخوفِ وتوحيده في المجتمع والمشاركة والتضامُن والتفاهُم. لكنَّ ما لم يجر إدخالُ بعض التغييرات الهيكلية الأساسية، فلن توضعَ الفوائد المحتملة للتطوُّر التكنولوجيِّ والاتِّصالات تحت تصرُّف أغلبية الجنس البشريِّ.“

المراجع

1. Christians, Clifford (1997). 'The Ethics of Being in a Communications Context,' in Clifford Christians and Michael Traber (eds), Communication Ethics and Universal Values, Thousand Oaks, London, New Delhi: Sage, 3-23.
2. Hamelink, Cees J. (1998). 'Human Rights – The Implementation Gap,' in Journal of International Communication, Vol.5, No 1-2: 54-74.
3. Havel, Vaclav (1990). 'From Arrogance to Humility: the ambiguous power of words,' in Media Development, Vol. 37, No. 1, 44-46.
4. Husband, Charles (1998). 'Differentiated Citizenship and the Multi-Ethnic Public Sphere,' in Journal of international Communication, Vol. 5, No. 1&2,134-148.
6. Heidegger Martin (1971). Poetry, Language, Thought, (trans. Albert Hofstadter). New York: Harper and Row.
7. Langer, Susanne K. (1964). Philosophical Sketches, New York: New American Library.
8. Langer, Susanne K. (1974). Philosophy in a New Key. A Study in the Symbolism of Reason, Rite and Art. Cambridge: Harvard University Press.
9. Lonergan, Bernard J.F (1972). Method in Theology. New York: Herder and Herder.
10. Lonergan, Bernard J.F. (1985). A Third Collection of Papers, edited by Frederick Crowe. New York: Paulist Press.
11. Morris, Charles (1938). Foundation of the Theory of Signs. Chicago: University of Chicago Press.
12. Morris, Charles (1975), "Sprechen und menschliches Handeln", in FIG. Gadamer und ST. Volger (eds.), Neue Anthropologie. Stuttgart.
13. Pasquali, Antonio (1997). "The Moral Dimension of Communication", in Clifford Christians and Michael Traber (eds.), Communication Ethics and Universal Values. Thousand Oaks CAL. London, New Delhi: Sage, 24-45.
14. Traber, Michael (1997). "An Ethics of Communication Worthy of Human Beings", in Clifford Christians and Michael Traber (eds.), Communication Ethics and Universal Values. Thousand Oaks, GAL, London, New Delhi: Sage, 327-343.
15. UNESCO (1980). (MacBride Report) Many Voices, One World. Towards a new, more just and more efficient world information and communication order, London: Kogan Page.
16. World Association for Christian Communication (WACC) (1997). "Christian Principles of Communication", in Statements on Communication. London: WACC, 5-9.

الفصل ٣

استقلالية الإعلام: دراسة عن إذاعة مجتمعية في الأردن

داود كُتَّاب

عانى الإعلام الجماهيري، لا سيَّما الإذاعات في العالم العربيّ، جرّاء سوء الحظّ. ففي العصر الذهبيّ للإذاعات، شهدت المنطقة ثوراتٍ وانقلاباتٍ عسكريّةً عدّة. وقد استهدفت الثوّار والقادة العسكريّون في العادة موقعين: القصر الجمهوريّ/الملكّي، والإذاعة الوطنيّة لإعلان ثورتهم أو انقلابهم. دون شكّ، كان لدى هؤلاء القادة الجدد تحوُّفٌ أن يأتي آخرون ليصنّعوا بهم ما صنّعه بمنّ قبلهم، لذا جرى تحصين القصور، وتحويل الإذاعة إلى قلعة عسكريّة يصعب الوصول إليها.

ولم يقتصر الموضوع على التحصين العسكريّ للإذاعات؛ فسياسات الإذاعات (لاحقاً التلفزيونات الوطنيّة) وشخصها جرى اختيارها بعناية على أساس الولاء، وليس بالضرورة الكفاءة. لم تكن للاستقلاليّة ومهنيّة الإعلام أيّة علاقة بشروط الاختيار، بل بالعكس.

وعلى خلاف الصُّحف التي تتطلَّب من المستهلك أن يكونَ قادرًا على القراءة والكتابة، فالإذاعةُ لا تكلفُ المستهلكَ شيئًا، ويمكن أن يستفيدَ منها حتى لو كان أميًا. لذلك، وفي غضون مدَّةٍ قصيرة، أصبحت الإذاعةُ الوطنيةُ التي تبثُّ على الموجة العامَّة "AM" تمثُلُ الصوتَ الرسميَّ للحكومات، وفي الوقت نفسه، كان لها احتكارٌ للأثير، حيث لم تتوافرُ رُخصٌ لآيةٍ جهةٍ غير حكوميَّة. وفي المناطق العربيَّة، لأنَّه كانت للجمهور الواسع القدرةُ على الاستماع إلى إذاعاتٍ أجنبيَّة ناطقةٍ بالعربيَّة، مثل هيئة الإذاعة البريطانيَّة، أو مونتني كارلو الفرنسيَّة، أو صوت أميركا، ولكنَّ تلك الإذاعات لم تتعاملَ مع الأمور المحليَّة في الدول التي كانت تتلقَى بثَّها على الموجة العامَّة.

وقد فرضَ التطوُّر التكنولوجيُّ ضرورةً لقادة الدول العربيَّة أن يُعيدوا النظرَ في موضوع احتكار الأثير. وكان للموجة الجديدة التي تبثُّ على نظام التضمين التردُّدي "FM" جاذبيَّةٌ بسبب جودة الصوت، لا سيَّما ما يتعلَّق بالموسيقا، الأمر الذي زادَ رواجها رغم أنَّ مدى بثَّها كان مختصرًا، وعادةً ما لا يتجاوزُ مساحةَ مدينةٍ كبرى فقط.

وفي سياقٍ متَّصل، شكَّلَ التغيير في سياسة "إذاعة صوت أميركا" للمنطقة هزَّةً سياسيَّةً لدى قادة تلك الدول. فقد قرَّرَ القائمون على الإذاعة الأميركيَّة تحويلَ محتوى برامجهم تحويلًا كبيرًا يهدف إلى الوصول إلى شباب المناطق العربيَّة. فقد جرى تغيير اسم الإذاعة عام ٢٠٠٢م إلى "إذاعة سوا"، وجرى تركيز المحتوى بصورةٍ أساسيَّة على الموسيقا، حيث تناوَبَ البثُّ ما بين أغنيةٍ أجنبيَّةٍ وأخرى عربيَّة، وكانت كلُّها مدروسةٌ بحسب الفِرَقِ والمغنيِّين ممَّن يحظونَ بشعبيةٍ لدى شباب المناطق العربيَّة. ومع إدخال تقنيات نظام التضمين التردُّدي (FM)، وتحسين نوعيَّة البثِّ الإذاعيِّ، مثَّلَ التغييرُ ثورةً في مجال الإعلام المسموع. وقد جرى حَصْرُ موضوع الأخبار في

مواجهز إخباريية وتقارير قصيرة. كما جرى اختيار بث الأخبار في فترة ١٥ و ٤٥ من كل ساعة، وهي أوقات لا تتضمن أية منافسة في مجال الأخبار مع الإذاعات الباقية، والتي غالباً ما تبث أخبارها على رأس الساعة، أو عند منتصفها.

تفاعل القادة العرب والحكومات بسرعة، حيث لم تكن لديهم القدرة على وقف إذاعة لقوى عظمى مثل الولايات المتحدة، ولم يرغبوا أصلاً في ذلك. وبدل منعها، جرت محاولة تقليدها. فقد فهم القادة العرب أن الحكومات غير مؤهلة لعمل شعبي ناجح، فجرى اختيار رجال أعمال موالين للحكومات، وسُمح لهم بصورة محددة بإقامة إذاعات شبائية من أجل استعادة الشباب الذين جرى استدراجهم إلى إذاعة سوا الأميركية.

ومع أن البداية شهدت نجاحاً أولياً، فسرعان ما سببت الأمور السياسية تراجعاً. فحرب جورج بوش الابن على العراق فرضت على القائمين على "سوا" بث تقارير إخبارية عن الحرب الأميركية، بما فيها بث مؤتمرات صحفية مطولة للقادة العسكريين الأميركيين. لم يمثل ذلك اختراقاً لفكرة التخصص الموسيقي، بل كشف الأمر لكثير من الشباب الذين لم يكونوا يعرفون أن "إذاعة سوا" هي في الحقيقة ناطق إعلامي باسم الحكومة الأميركية، حالها حال الإذاعات العربية.

وفي السياق نفسه، مثلت الحروب في منطقة الشرق الأوسط فرصة ذهبية لإدخال شكل جديد من الإعلام الجماهيري، وهو الفضائيات التي تبث الأخبار على مدار الساعة. فمحطة "سي. أن. أن" (CNN) وُلدت في أثناء حرب جورج بوش الأب في المنطقة، وكانت الانتفاضة الفلسطينية المحرك الرئيس لنجاح فضائية الجزيرة القطرية، والتي وصل عدد متابعيها في أحد الأوقات إلى ٦٠ مليون مشاهد. كما كان للحروب والمنافسات الإقليمية دوراً في ولادة فضائيات إخبارية سعودية مثل العربية وسكاى نيوز.

ومع أن الإذاعات الأجنبية والفضائيات العربية آنفة الذكر تمتعت بشعبية كبيرة، فإن مضمونها كان أساساً مقتصرًا على الأخبار الإقليمية والدولية، ولم يُشبع الحاجة إلى معلومات ذات طابع محليّ، والتي لا يمكن إيجاد حلول لها سوى بواسطة الإعلام المحليّ.

وينقسم الإعلام ذو الطابع المحليّ في العالم العربيّ قسَمين؛ فالحكومات تملك جزءاً مهماً من الإعلام، أو تديره، بواسطة تملك التلفزيون والإذاعة الوطنية وفروعها، وهي تمثل في الأساس وجهة نظر الحكومات. وعلاوة على الملكية المباشرة لتلك المحطّات، فإنّ دولاً عربية عدّة تملك وسائل إعلام خاصّة، أو لها سيطرة غير مباشرة عليها، منها صحفٌ يوميةٌ وأسبوعية. فتسيطر الحكومات على ذلك الإعلام بواسطة ملكية كاملة مؤثّرة لأسهم الشركات من مؤسّسات حكومية أو شبه حكومية، كمؤسسة الضمان الاجتماعيّ، أو غيرها من المؤسّسات التي تسيطر عليها الدولة.

وفي الحالات التي لا تملك الحكومات الإعلام الخاصّ أو لا تسيطر عليه، ففي الغالب تكون للملكي تلك المؤسّسات الإعلامية علاقةٌ حميمةٌ برجال الأعمال المالكين للإعلام الخاصّ والمولين للحكّام، حيث يجري التنسيق المباشر لضمان استمرار تلك العلاقة وتحسّنها.

وفي كلّ الأحوال، تركّز تلك المؤسّسات الإعلامية المحليّة في ما تنشره على ما يأتيها من وكالة الأنباء الوطنية، ووكالات الأنباء العالميّة. ويبقى هناك هامشٌ بسيطٌ لكتّاب الأعمدة، كما تغلب هنا نوعيّة كتّاب ذوي ولائٍ للنظام الحاكم في كلّ بلد، وتعمل الحكومات على سياسة الاحتواء الناعم بواسطة المساعدات والهدايا، وتوفير إمكانيّة حلّ مشكلات بيروقراطية تكون وسيلةً لضمان ولائٍ هؤلاء الكتّاب.

ولا بدّ هنا من توضيح أنّ من الخطأ التعميم ووضّح تحليل لكلّ دول المنطقة العربيّة؛ فلا شكّ أنّ هناك استثناءات. وأحد تلك الاستثناءات هو منطقة من الصعب وصّفها من الناحية القانونيّة أنّها دولة ذات سيادة، وهي فلسطين.

أنا شخصياً عملتُ صحفياً في فلسطين في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، وتابعت التغييرات السياسيّة منذ الحرب الإسرائيليّة على لبنان عام ١٩٨٢م، والحرب الدائمة على منظّمة التحرير، بما في ذلك كلّ من أيد المنظّمة في فلسطين المحتلّة.

وقد وفّرت الانتفاضة الفلسطينيّة التي اندلعت عام ١٩٨٧م فرصةً فريدةً لإعلام محليّ. حيث شاركتُ في إنتاج فيلم وثائقيّ ركّز على حياة شبّان وشاباتٍ من فلسطين عملوا على تصوير مجتمعاتهم المحليّة. وقد بُثّ هذا الفيلم، وحمل عنوان "يوميات فلسطين"، حول العالم، وكان يُعدّ نموذجاً جديداً، وعكس بصورةً حقيقيّةً ومن الداخل مجريات الانتفاضة.

مثّلت فكرة نقل ما يجري في المجتمعات المحليّة في فلسطين جزءاً من العمل المقاوم، وبدأ بعض الأشخاص باكتشاف وسائلٍ محليّةٍ خلاقّة للتواصل. فطبيعة الوضع السياسيّ والعسكريّ وفّر إمكانية العمل الإعلاميّ المحليّ؛ لأنّ آية محاولة عملٍ إعلاميٍّ على مستوى الوطن كان سيجري هدمه بسرعةٍ على يد المحتلّ الإسرائيليّ.

بعد ذلك، وفّرت اتّفاقيّة أوسلو عام ١٩٩٣م السّماح للسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة إقامة محطة تلفزيون وإذاعاتٍ وطنيّة، لكنّ القيادة الفلسطينيّة في الوقت نفسه سمحت بإقامة إذاعاتٍ محليّةٍ خاصّة لتوفير المعلومة للمواطنين، على أن تكون أيضاً البديل للإذاعة الوطنيّة في حال ساء الوضع ما بين القيادة الفلسطينيّة والسّلطات الإسرائيليّة. وهذا ما حدث بالفعل في كانون ثاني/يناير عام ٢٠٠٢م عندما نسفت إسرائيل مبنى التلفزيون واستوديوهاته، وجرى تدمير هوائيّة صوت

فلسطين الإذاعيَّة. وقد هبَّ فوراً أصحاب الإذاعات المحليَّة بتوفير تأثيرهم لبثَّ النشرات الإخباريَّة الفلسطينيَّة، ما وفَّر استمرار تدفُّق المعلومات للمواطنين.

كنتُ منخرطاً حينها في العمل الإعلاميِّ؛ فقد أنشأتُ مؤسَّسة الإعلام الحديث في جامعة القدس، وأسَّسنا تلفزيون القدس التربويِّ، والذي كان يَبثُّ باستخدام أجهزة إرسالٍ متواضعة لمنطقة رام الله.

وفي عام ١٩٩٨م، انتقلتُ جزئياً إلى الأردنِّ لأسبابٍ عائليَّة، وكنتُ أنتقلُ ما بين عمَّان ورام الله، وبدأتُ بعملية تجريبية في الأردنِّ بتأسيس إذاعةٍ محليَّة تبثُّ على الإنترنت. كنتُ قد شاركتُ في مؤتمرٍ إعلاميِّ دوليٍّ في العاصمة الأردنيَّة عمَّان عام ٢٠٠٠م من تنظيم ”معهد الصحافة الدوليِّ“، وقد استمعتُ إلى محاضرة لوزير الإعلام آنذاك- صالح القلاب- الذي تباهى بأنَّه ليسَت هناك أيُّ قيودٍ في الأردنِّ على الإنترنت، وأنَّ أيَّ شخصٍ يمكنه الاستفادة من الإنترنت دون أيَّة رقابةٍ أو تدخلٍ حكوميِّ. في ذلك الوقت، لم تكُن الدولُ العربيَّة، بما فيها الأردنِّ، تسمح بإقامة إذاعاتٍ خاصَّة، فقرَّرتُ العمل على إقامة إذاعةٍ خاصَّة، هي إذاعة ”عمَّان نت“، كانت تبثُّ على الإنترنت، وكانت فكرة ناجحة؛ فكوَّن الأردنُّ قريباً جغرافياً من فلسطين؛ ولأنَّ هناك الكثير من الإذاعات الخاصَّة في فلسطين، كان من السهل إقناع القائمين على تلك الإذاعات بنقل بعض ما يَبثُّ على الإنترنت على إذاعة ”راديو بيت لحم ٢٠٠٠“، والذي كان له مستمعون في الأردنِّ. فبذلك كُنَّا نمارس عملاً غير قانونيٍّ (أي إذاعة محليَّة)، لكنَّ بصورة قانونيَّة.

بعد سنتين من إقامة أوَّل إذاعةٍ عربيَّة على الإنترنت، جرى تعديل القانون في الأردنِّ بحيثُ سُمِحَ بترخيص إذاعاتٍ خاصَّة. وكانت هيئة المرئيِّ والمسموع، التي تأسَّست بقانونٍ مؤقَّتٍ عام ٢٠٠٤م، تهدفُ إلى استقطابِ مستثمرين من الخارج، وكان من المتوقع أن يكون معظم الأثير محصوراً بإذاعاتٍ تجاريَّة ترفيهيَّة، لكنَّ كان لنا فكرٌ آخر.

تقدّمنا بطلب، وحصلنا على رخصة إذاعة تبث على موجة "FM"، لكن واجهتنا، ولا تزال تواجهنا، مشكلة تنظيمية، وهي الرسوم الباهظة للإذاعة والتي تصل إلى ٢٥ ألف دينار سنوياً، ورسم إضافي يُقدّر بنحو ٥٠٪ من الرسوم لأية إذاعة تنوي تقديم أخبار أو نشر مواضيع سياسية. نجحنا في جمع المبالغ المطلوبة، درّبنا كوادر شبابية، وحوّلنا في برامجنا التخصص بالشأن المحلي، ومنه الشأن البرلماني. كان لاهتمامنا البرلماني واقع خاص، حيث من المعروف أنّ الحكومات في العالم العربي تركّز اهتمامها على السلطة التنفيذية، ويجري تجاهل السلطة التشريعية. إضافة إلى المواضيع المحلية، كان اهتمامنا واسعاً بما يجري تحت القبة، وكنا الوحيدين الذين نبث بصورة حيّة وقائع جلسات البرلمان، رغم أنّ للدولة الأردنية عدداً كبيراً من وسائل الإعلام المرئي والمسموع.

إخبارياً، كان للشأن المحلي حصّة الأسد من نشراتنا. ومع أنّ بثنا على موجة "FM" وعلى الإنترنت كان يمكن التقاطه حول العالم، فإنّ مضمون ما كنا نركّز عليه كان محلياً. ودون شك، كنا نهنّم بالعمل الصحفي المهنيّ لضمان المصداقية والموضوعية. كما كنا نُجري تحقيقات استقصائية تكشف المستور في أمور حياتية عامة. وكان للشأن العمانيّ، وأمور حياتية كالوضع الصحيّ والسكانيّ والمواصلات والتعليم، مكان في البرامج. كما مثل الاقتصادُ جُلّ اهتمامنا، ففي إحدى السنوات، كان أكثر من ٥٠٪ من مضمون نشراتنا الإخبارية يتعامل مع الشأن الاقتصاديّ المحليّ في أمور كأسعار النفط والخبز والمواصلات وتكلفة الحياة في ظلّ تآكل القيمة الشرائية لدخل الفرد.

وكان للشأن البلديّ نصيبٌ من الاهتمام، مثل موضوع المواصلات العامة، فقد خصّصنا برنامجاً عن النقل العامّ باسم "سيّارة FM"، وكان التواصل مع السكّان، لا سيّما السائقين، القسم الأكبر من مضمون تلك البرامج، لا سيّما في أوقات رُفَع

أسعار البنزين، ما أثر سلباً في أوضاع سائقي التاكسي، وتكلفة البضائع التي تُنقل بواسطة الشاحنات.

تولّد ردُّ فعل بين المستمعين، ولا سيّما أصحاب السيّارات العموميّة، فعملنا في مدّة قصيرة على تدريب بعضهم على العمل الإذاعي، وجرى تعيين أحدّهم مديعاً للبرنامج، ومُعدياً تطوَّع مرّاتٍ عدّة بإرسال تقارير ميدانيّة عن حركة السّير في العاصمة عمّان.

لقد كانت بعض الأمور التي تناوَلناها في بثنا مجهولة لدى المستمعين. فخصّصنا فقراتٍ إخباريّة عن وَضْع السجناء الأردنيّين الموجودين في المعتقلات الإسرائيليّة، والتي لم يتسنّ لأهلهم زيارتهم بسبب عراقيل تضعّها إسرائيل، فنقلنا اعتصاماتهم ونشاطاتهم حتّى سُمحَ لبعضهم بزيارة ذويهم بالتعاون مع منظمّة الصليب الأحمر.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٧م، نظّمنا مؤتمراً دولياً للاتّحاد الإذاعات المجتمعيّة، والذي يُعقد مرّة كلّ ثلاث سنوات. ونجّحنا في نقل فكرة الإذاعات المجتمعيّة والمتجذّرة في قاراتٍ عدّة إلى منطقتنا، ما خلّق اهتماماً من قبل النُشطاء لمميّزات الإعلام المجتمعيّ.

كما خلّق الربيع العربيّ، الذي انطلقت أحداثه في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٠م فرصةً ذهبيّة للعمل الإعلاميّ المجتمعيّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى مدى ثلاث سنوات، أدّرنا مشروع "أصواتنا"، الذي أدخل مفهوم الإعلام المجتمعيّ في دولٍ عربيّة عدّة بواسطة مؤتمراتٍ وورش عملٍ ودليلٍ حول كيفية إقامة إذاعةٍ مجتمعيّة. كما جرى العمل على خَلْق سبع إذاعات مجتمعيّة وتمويلها في دولٍ عربيّة مختلفة، بعضها كان يبثُّ على موجات "FM"، وبعضها الآخر نقل تجرّبة "عمّان نت" الأوّليّة، وكان يبثُّ على الإنترنت.

وقد تعاونَ فريقُ شبكة الإعلام المجتمعيّ أيضًا في السنوات التالية مع مؤسّسة الحلول المجتمعيّة في مدينة شيفيلد البريطانيّة لإقامة "صندوق أصواتنا"، والذي دعمَ مشاريع إعلاميّة مجتمعيّة في كافّة الدول العربيّة.

ووفّر التطوّر التكنولوجيُّ فرصةً ثمينةً لبعض العاملين في المجال للتغلّب على محدّداتٍ قانونيّة وسياسيّة وأمنيّة تمنع إنشاء إذاعات تبثُّ على الأثير العامّ. وما زاد من نجاح هذه التجارب هو الطبيعة العمريّة لسكّان الدول العربيّة، والتي تتمثّل في أغلبيّة من الفئات العمريّة الشبّابيّة، وتعاملهم السّلس مع التكنولوجيا والهواتف النّقالة، فزاد الجمهور الذي يمكن التعامل معه بغضّ النظر إذا كانت الإذاعات المجتمعيّة تبثُّ على الأثير أو الإنترنت.

وجديرٌ بالذّكر أنّ الإعلام المجتمعيّ ليس مرتبطاً بصورةٍ محدّدة بأجهزة البثّ، بل بمضمون ما يُبثُّ. ويبقى السؤالُ المهمّ: كيف يمكن أن نُحسّن نطاق الإعلام المجتمعيّ ونوسّعه، ونجد الوسيلةَ الناجعةَ لتمويل تلك الإذاعات المجتمعيّة واستمراريتها لما فيها من تأثيرٍ وتحسّنٍ في صحّة المجتمعات المحليّة.

الفصل ٤

فقرُ التواصُل والمعلومات في سياق أهداف التنمية المستدامة

لورينزو فارغاس وفيليب لي

يفتقر ملايين الأشخاص في كلِّ قارّةٍ إلى الوصول إلى منصّات التواصُل، وهم ممثّلون تمثيلاً ضعيفاً أو سيئاً في وسائل الإعلام، ولديهم مستويات منخفضة من المعرفة الإعلامية، ولديهم وصولٌ محدودٌ إلى المعلومات والمعارف الدقيقة ذات الصلة، ويجري إقصاؤهم من المشاركة في عمليّات صنع القرار، ويعيشون في سياقات لا تتمتع سوى بحرّيّةٍ محدودةٍ في وسائل الإعلام. ويمكن تلخيص هذه القضايا بفقر التواصُل والمعلومات، وهو شكّلٌ من أشكال الفقر الذي يُسهم في إحساس الناس بالعجز وعدم القدرة على إسماع صوّتهم، وهو أحد أكثر مظاهر الفقر انتشاراً وفقاً لدراسةٍ بارزةٍ أجراها البنك الدوليُّ عام ٢٠٠٠م.^١

على هذا النحو، يُعدُّ فقرُ التواصُل والمعلومات بُعداً حاسماً للفقر بجميع أشكاله. وتُعدُّ معالجة هذه الأنواع من قضايا التواصُل والمعلومات أمراً بالغ الأهمّيّة لتحقيق

1) Deepa Narayan, Robert Chambers, Meera K. Shah, Patti Petesch. (2000). *Voices of the Poor: Crying Out for Change*. World Bank. New York: Oxford University Press.

رؤية أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر^٢؛ وذلك لأنَّ هذه القضايا تعرقل المشاركة الكاملة في عمليات التنمية، لا سيَّما لأشدَّ الناس فقراً وتهميشاً في المجتمع. يعكسُ هذا الاعتقاد نتائج تقرير عام ٢٠١٣م الذي نشرته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن خُطَّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥م، الذي وجد أنَّ الناس يريدون أن يكون لهم صوتٌ عامٌّ في القرارات المتعلقة بالتنمية ويدعو إلى "وَضْعِ الناس - بحقوقهم وتطلُّعاتهم وفرصهم - على رأس أولويَّات التنمية"^٣.

مثلاً، يصعبُ تحيُّل إمكانية الوصول الشامل إلى خدمات الرعاية الصحيَّة الجنسيَّة والإنجابيَّة (الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، الهدف الفرعيُّ رقم ٧، ٣) ما لم تتمكَّنِ النساءُ والفتيات من الحصول على معرفةٍ دقيقةٍ حول الصحة الإنجابيَّة، وأنَّ يَكُنَّ قادراتٍ على المشاركة في عمليَّات صُنع القرار بشأن أولويَّات الرعاية الصحيَّة. وبالمثل، سيكونُ من الصعب الحدُّ من الفساد والرشوة (الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، الهدف الفرعيُّ رقم ٥) ما لم يتمنَّع الصحفيون بالحرية والحماية اللازمين لتحقيق في حالات الرشوة وتسليط الضوء عليها.

لسوء الحظِّ، لا تمثُل معالجة فقر التواصُل والمعلومات دائماً جزءاً من أجندات التنمية التي وضعها الشركاء المانحون والمؤسَّسات الدوليَّة والحكومات الوطنيَّة.

إنَّ الوصول العادل إلى وسائل التواصُل والمعلومات، مع أنَّه العمود الفقريُّ للمجتمعات الديمقراطيَّة، فهو غالباً ما يُعدُّ أمراً بديهياً لدى أولئك الذين يَضعون أولويات التنمية. ويمكن أن يُعزى ذلك - جزئياً - إلى حقيقة أنَّ قضايا التواصُل

2) Sustainable Development Knowledge Platform. (2015). Sustainable Development Goals <https://sustainabledevelopment.un.org/sdgs>.

3) United Nations Development Group. (2013). A Million Voices: The World We Want. A Sustainable Future With Dignity For All.

والمعلومات غالبًا ما تكون أقل واقعيَّة من أولويات التنمية الأخرى، مثل الأمن الغذائيّ أو الوصول إلى الأدوية المتقدِّمة للحياة. لكنَّ يجب أن تكون اعتبارات المعلومات والاتِّصالات جزءًا من أجندات التنمية؛ لأنَّها تساعد على تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى، ويمكن أن تعزِّز الاستدامة طويلة الأجل لبعض نتائج التنمية، مثل التغيير السلوكي المرتبط بالصحة.⁴

تسلِّط أجنحة الأمم المتَّحدة لعام ٢٠٣٠م الضَّوء على عددٍ من قضايا التواصُل والمعلومات، وهو أمرٌ مشجِّعٌ جدًّا. مثلًا، يسلِّطُ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الضَّوء على أهميَّة تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات (ICT) بوصفها أدواتٍ لتمكين المرأة، في حين يشجِّع الهدف التاسع على الوصول الشامل إلى الإنترنت. كما ذُكرت تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات في الهدفين الرابع والسابع عشر من أهداف التنمية المستدامة. ويلفُت الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة الانتباه إلى أهميَّة الوصول إلى تشريعات المعلومات العامَّة، وضرورة حماية الصحفيين والنقابيِّين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومع أنَّ هذا يُعدُّ تقدُّمًا، فإنَّ زيادة دُمج قضايا التواصُل والمعلومات في أهداف التنمية المستدامة الأساسيَّة وأهدافها الفرعيَّة كان من شأنه أن يعزِّز رؤية أجنحة ٢٠٣٠م.

ويستند هذا الفصل إلى عمليَّة تضمَّنَت مشاورات وجهًا لوجه وعلى الإنترنت مع نشطاء التواصُل الشعبيِّ حول العالم. كما يستكشفُ العلاقة ما بين قضايا التواصُل والمعلومات وأجنحة ٢٠٣٠م.

كما يقدِّم سلسلة من التوصيات للحكومات المانحة والمؤسَّسات الدوليَّة والحكومات الوطنيَّة وأصحاب المصلحة الآخرين لمعالجة فقر التواصُل والمعلومات

4) Sugg, (2016). "Coming of Age: Communication's Role in Powering Global Health". BBC Media Action.

بوصفه جزءاً من التدخّلات الإنمائيّة التي تسترشدُّ بالهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتيّة) والهدف السابع عشر (الشراكة من أجل الأهداف) والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسّسات القويّة). وبالقدر نفسه من الأهمّيّة، تعكسُ هذه التوصيات الموقف القائل إنّ اتّباع نهجٍ حقوقيٍّ للتواصُل والمعلومات هو الطريقة الأكثر أخلاقيةً لمعالجة القضايا المذكورة آنفاً. ويرجع ذلك إلى وجود أُطرٍ حقوقيّةٍ مقبولة على نطاق واسع حول التواصُل والمعلومات، مثل الحقِّ في حرّيّة التعبير، والحقِّ في الوصول إلى المعلومات، والحقوق اللغويّة، وهي تستند كلّها إلى مبادئ المساواة وإمكانية الوصول والقدرة على الاقتناء والشُّمول.

لكنّ غالباً ما يجري حسابان التواصُل ما بين البشر أمراً بديهيّاً. مثلاً، وصفَ الفلاسفة اليونانيّون الإنسان بأنّه "الحيوان الذي يتكلّم"، وهو ما أصبح لاحقاً "الحيوان الذي يفكّر" (انظر الفصل الثاني لمايكل ترابر). ويؤدّي التواصُل (بوصفه كلمةً جامعةً للكلام والكتابة والمرئيّات والآن الوسائط الرقميّة) الدورَ الأهمّ - وإنّ لم يكن الوحيد - في تطوير الذات البشريّة والعائلات والمجتمعات والأمم والحفاظ عليها. وتعدُّ الحاجة إلى التواصُل أمراً جوهريّاً للطبيعة البشريّة. وفي هذا الصدد، يُعدُّ التواصُل أمراً محوريّاً للمشاركة الفرديّة، ولتنظيم المجتمعات من أجل التغيير، ولإنشاء نسيجٍ اجتماعيٍّ صحيٍّ.

وعلى صعيدٍ متّصل، التواصُل أمرٌ سياسيٌّ، وتصيرُ السيطرة عليه استعراضاً للسلطة. ويعتمدُ التغييرُ السياسيُّ والاجتماعيُّ - ومعها التنمية المستدامة - على الوصول غير المقيّد إلى التواصُل. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ فقُر التواصُل والمعلومات - وهو شكل من أشكال الفقر يسير جنباً إلى جنبٍ مع الفقر الاقتصاديّ والاجتماعيِّ - يحتاج إلى معالجة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

والتواصُل والمعلومات هي "شروطٌ أساسيةٌ للتنمية، وتؤثّرُ في كلِّ جانبٍ من جوانب الحياة. [لذلك]، فقَرُ التواصُل والمعلومات - مع أنَّه بُعدٌ واحدٌ فقط من أبعاد الفقر - يؤثّرُ في جميع الأبعاد الأخرى".^٥

المظاهر الأساسية لفقر التواصُل والمعلومات

الافتقار إلى الوصول إلى المنصّات بصورةٍ هادفةٍ لإثارة المخاوف بشأن القضايا التي تؤثّرُ في حياة الفرد

ضعف/ سوء التمثيل في المحتوى الإعلاميِّ

انخفاض مستويات الثقافة الإعلامية

الوصول المحدود إلى المعلومات ذات الصّلة، بما في ذلك المعلومات العامّة

الإقصاء من عمليّات صنْع القرار

القيود المفروضة على حرّيّة تكوين الجمعيات وحرّيّة التجمّع

غياب قطاعٍ إعلاميٍّ حرٍّ ومستقلٍّ وشاملٍ وتعدُّديٍّ

5) Barja Daza, Gover and Bjorn-Soren Gigler. (2007). "The Concept of Information Poverty and How to Measure it in the Latin American Context".

In Hernan Galperin and Judith Mariscal, eds. Digital Poverty: Latin American and Caribbean Perspectives. International Development Research Centre (IDRC) https://www.researchgate.net/publication/248381571_The_Concept_of_Information_Poverty_and_How_to_Measure_it_in_the_Latin_American_Context

التواصل والتنمية

اتَّخَذَتِ العلاقةُ ما بين التواصل والتنمية أشكالاً عدَّةً على مرِّ السنين، رغم أنَّ فكرةَ فَقرِ التواصل والمعلومات لم تكنْ دائماً محورَ هذا النقاش. منذ بداية التنمية الدولية بوصفها مشروعاً عالمياً في خمسينيات القرن الماضي، سلَّطَ ممارسو التنمية والباحثون الضَّوءَ على إمكانات التواصل في دَعْمِ عمليَّات التنمية.^٦ على مرِّ السنين، أَدَّى ذلك إلى ظهور ممارساتٍ بالغة التَّبَاطُؤِ في مجال التواصل من أجل التنمية، مثل استراتيجيات التواصل للإرشاد الزراعيّ ونقل التكنولوجيا، وتغيير السلوك، والتواصل التشاركيّ.^٧ ونتيجة لذلك، ظهرَ عددٌ كبيرٌ من العلامات لوصف المجال، مثل التواصل من أجل التغيير الاجتماعيّ، والتواصل التنبؤيّ، والتواصل لدعم التنمية، والتواصل من أجل التنمية، والتواصل التشاركيّ، وتنمية وسائل الإعلام، ووسائل الإعلام التنبؤيَّة، والتواصل الاجتماعيّ، والتواصل لتغيير السلوك.^{٨،٩}

هناك نهجان أساسيان مثلاً تاريخياً دورَ التواصل في التنمية. فمن ناحية، هناك فهمٌ للتواصل بوصفه "عمليةً خطيَّةً لنقل المعلومات تودِّي إلى تغيير اجتماعيٍّ من حيث المعرفة والمواقف وأنماط السلوك". ويرتبطُ هذا الفهم عادةً بمنظور التنمية

6) Melkote, Srinivas R. (2000). "Reinventing Development Support Communications to Account for Power and Control in Development". In Karin Gwinn Wilkins, ed. *Redeveloping Communication for Social Change: Theory, Practice, and Power*. Lanham: Rowman and Littlefield Publishers.

7) Colle, Royal D. (2008). "The Threads of Development Communication". In Jan Servaes, ed. *Communication for Development and Social Change*. New Delhi & London: Sage Publications.

8) Quarry, Wendy & Ramirez, Ricardo (2009). *Communication for Another Development: Listening Before Telling*. London and New York: Zed Books Ltd.

9) Manyozo, Linje. (2011). "Rethinking Communication for Development Policy: Some Considerations". In Robin Mansel and Marc Raboy, eds. *The Handbook of Global Media and Communication Policy*. Blackwell Publishing.

بوصفها تحديًا، ممَّا يؤكِّد استنساخَ المسارات الغربيةَ للتقدُّم. ومن الأمثلة على ذلك النماذج الباكراة للإرشاد الزراعي، التي زوَدَت المزارعين في الجنوب العالميِّ بمعلومات عن الممارسات الزراعيَّة الجديدة في كثير من الأحيان دون مراعاة السياق المحليِّ.

ويميل نهجُ النقل عموماً إلى التَّغاضي عن قضايا مثل الثقافة المحليَّة، والوصول المحليِّ إلى وسائل الإعلام، وقدرة المزارعين على المشاركة في صُنْع القرار، وهي جميعها مرتبطةٌ بفقرُ التواصُل والمعلومات.

من ناحيةٍ أُخرى، هناك وجهةُ نظرٍ مفادها أنَّ «التواصُل عمليَّةٌ معقَّدةٌ مرتبطةٌ بالثقافة ومتَّصلةٌ بالهياكل الاقتصاديَّة والسياسيَّة والأيدولوجيَّة، العالميَّة والمحليَّة». وترتبط هذه الفكرة - من جهة المفاهيم - بآراء التنمية على أنَّها تمكِّنُ المجتمعات المهمَّشة، وتحديِّ علاقات القوة غير المتكافئة.¹⁰ ومن الأمثلة على ذلك استخدام المسرح المجتمعيِّ ليكونَ آليَّةً لإثارة النقاش واستكشاف الهويَّات الثقافيَّة وبناء توافقٍ في الآراء حول المشكلات المشتركة. ويميل هذا النهج إلى فَهْم التواصُل والمعلومات من منظورٍ قائم على الحقوق، ويتناول القضايا الأساسيَّة لفقرُ التواصُل والمعلومات، مثل وجود منصَّات للمشاركة الحقيقيَّة، والثقافة الإعلاميَّة، والأهميَّة الثقافيَّة واللغويَّة.

جرى تشكيل المجال أيضًا بواسطة المفاهيم الإقليميَّة للتواصُل، حيث تتمتع بعض مناطق العالم بتقليدٍ قويٍّ في التواصُل القائم على الحوار التشاركيِّ، في حين ركَّز آخرونَ تاريخيًّا على الهياكل الإعلاميَّة، أو على المحتوى الإعلاميِّ من أجل التنمية.¹¹

10) Sevaes, Jan. (2006). "Introduction". In Jan Servaes, ed. Communication for Development and Social Change. New Delhi & London: Sage Publications.

11) Melkote, Srinivas R. and Leslie Steeves (2001). Communication for Development in the Third World. New Delhi & London: Sage Publications.

12) Manyozo, Linje (2012). Media, Communication and Development: Three approaches. New Delhi & London: Sage Publications.

اليوم، هناك إجماعٌ متزايدٌ على أنَّ تدخُّلات التنمية القائمة على التواصُل يجب أن تلتزمَ نُجَاهَ مبادئ مثل الإدماج، والتنمية المدفوعة محليًّا، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المجتمع، والمشاركة، واحترام حقوق الإنسان.

هناك أيضًا اعترافٌ متزايدٌ بأنَّ جميعَ مناهج التواصُل من أجل التنمية يمكن أن تُسهمَ في عمليَّات التغيير الاجتماعيِّ، اعتمادًا على السياق المحليِّ، والقضيَّة المطروحة، ومدى ملاءمة الأدوات المستخدمة (وسائل الإعلام، ووسائل الإعلام المجتمعيَّة، الحوار المجتمعيِّ، الفنُّ العام... إلخ).

وفكرة التواصُل بوصفه عمليَّةً دوريَّةً أو ثنائيَّة الاتجاه للتبادل المضمَّنة في الثقافة هي أيضًا سمةٌ مميزةٌ للتدخُّلات التي ترى التواصُل بوصفه إحدى اللَّبَنَات الأساسيّة للتنمية المستدامة. كما يؤكِّد هذا الفهمُ المتغيِّر للتواصُل فكرةً أنَّ دمجَ قضايا التواصُل والمعلومات في التنمية يتعلَّق أكثرَ بنهجٍ شاملٍ يعالج فقرَ التواصُل والمعلومات أكثرَ من مجرد تزويد الناس بالمعلومات، أو الوصول إلى تقنيات التواصُل.

تشمل مناهج دمج التواصُل في عمليَّات التنمية ما يلي:

- التواصُل من أجل التغيير الاجتماعيِّ: «عمليَّة حوارٍ عامٍّ وخاصٍّ يحدِّدُ الناس بواسطتها مَنْ هم، وما يريدونه وما يحتاجون إليه، والكيفيَّة التي يمكنهم بها العملُ جماعيًّا على تلبية تلك الاحتياجات وتحسين حياتهم».¹³
- التواصُل من أجل التنمية: «عمليَّة اجتماعيَّة تقوم على الحوار باستخدام مجموعةٍ واسعةٍ من الأدوات والأساليب. وتتعلَّق شركة «ComDev» [أو C4D] بالسعي إلى التغيير على مستوياتٍ مختلفة، بما في ذلك الاستماع وبناء

13) Maria Elena Figueroa, D. Lawrence Kincaid, Manju Rani, and Gary Lewis. (2002). Communication for Social Change: An integrated Model for Measuring the Process and Its Outcomes. The Communication for Social Change Working Paper Series. The Rockefeller Foundation.

- الثقة، وتبادل المعرفة والمهارات وبناء السياسات والمناقشة والتعلم من أجل تغيير مستدام وهادف. إنَّهَا لَيْسَتْ عِلَاقَاتٍ عَامَّةٌ أَوْ اتِّصَالَاتٍ مَوْسَمِيَّةً.^{١٤}
- هناك تعريفٌ مختلفٌ قليلاً هو الآتي: "يتجاوزُ التَّوَاصُلُ من أجل التَّنْمِيَةِ مَجْرَدَ توفير المعلومات؛ فهو يتضمَّنُ فَهْمَ النَّاسِ وَمَعْتَقَدَاتِهِمْ وَقِيَمِهِمْ وَالْأَعْرَافَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ وَالثَّقَافِيَّةَ الَّتِي تَشكُلُ حَيَاتِهِمْ. وَهُوَ يَتضمَّنُ إِشْرَاكَ الْمَجْتَمَعَاتِ وَالاسْتِمَاعَ إِلَى الْبَالِغِينَ وَالْأَطْفَالِ وَهُمْ يَحْدِدُونَ الْمَشْكَلاتِ وَيَقْتَرِحُونَ الْحُلُولَ وَيَعْمَلُونَ عَلَيْهَا. وَالتَّوَاصُلُ من أجل التَّنْمِيَةِ عَمَلِيَّةٌ ذَاتُ الْمُجَاهَيْنِ لِمُشَارَكَةِ الْأَفْكَارِ وَالْمَعْرِفَةِ بِاسْتِخْدَامِ مَجْمُوعَةٍ من أدوات التَّوَاصُلِ وَأَسَالِيهِ الَّتِي تَمكِّنُ الْأَفْرَادَ وَالْمَجْتَمَعَاتِ من اتِّخَاذِ إِجْرَاءَاتٍ لِتَحْسِينِ حَيَاتِهِمْ."^{١٥}
 - تَوَاصُلُ التَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالسَّلُوكِيِّ (SBCC): "استخدام التَّوَاصُلِ لِتَغْيِيرِ أَنْمَاطِ السَّلُوكِ، بِمَا فِي ذَلِكَ الْاسْتِفَادَةُ مِنَ الْخِدْمَةِ، بِالتَّأثيرِ الْإِيجَابِيِّ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْمَوَاقِفِ وَالْأَعْرَافِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ."^{١٦}
 - التَّنْمِيَةُ الْإِعْلَامِيَّةُ: "الْجُهُودُ الْمَبْدُولَةُ لِتَشْيِيدِ الْبِنَى التَّحْتِيَّةِ لَوْسَائِلِ الْإِعْلَامِ أَوْ تِكْنُولُوجِيَا الْمَعْلُومَاتِ وَالْاتِّصَالَاتِ، وَسِيَاسَاتِ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ وَالْاتِّصَالَاتِ، وَقِدْرَاتِ الصَّحْفِيِّينَ... وَالْهَدَفُ هُوَ تَعْزِيزُ الْحُكْمِ الرَّشِيدِ، وَحُرِّيَّةِ التَّعْبِيرِ، وَالْمَوَاطِنَةِ السِّيَاسِيَّةِ، وَالتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ."^{١٧}

14) The Communication Initiative, FAO, World Bank. (2007). World Congress on Communication for Development: Lessons Learned, Challenges, and the Way Forward. The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.

15) UNICEF. (2018). Communication for Development: Communication Lies at the Heart of Sustainable Development. <https://www.unicef.org/cbsc/>

16) Health Communication Capacity Collaborative. (2012). What is SBCC? http://ccp.jhu.edu/wp-content/uploads/JHU_Social_and_Behaviour_FULL_OUTLINES_V2.pdf

17) Manyozo, Linje. (2016). The Governance and Sustainable Livelihoods Strands in Media Development. DW Akademie. Deutsche Welle.

تحتوي مؤشرات تنمية وسائل الإعلام التابعة لليونيسكو بقبولٍ واسعٍ بوصفها الإطار الأساسي لتقييم تنمية وسائل الإعلام.^{١٨}

• حقوق التواصُل والدعوة ذات الصلة بوسائل الإعلام: مبادرات لتعديل القوانين و/أو السياسات و/أو الممارسات أو وضعها، لا سيَّما المتعلقة بقضايا مثل حق الوصول إلى المعلومة، أو حرّية التعبير، أو إدارة وسائل الإعلام، أو الديمقراطية الإعلامية.

• تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية: استخدام المعلومات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والبيانات الضخمة لتمكين التنمية وتسريعها.^{١٩} وتوفّر خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات^{٢٠} (WSIS) إطاراً شاملاً لتوجيه هذا العمل. وينبغي التشديد على أنّ هذه ليست سوى بعض المناهج لدمج التواصُل في التنمية.

وتعدُّ المناهج الأخرى، مثل التواصُل التعليمي، والتعليم الترفيهي، والتواصُل الصحي، والتسويق الاجتماعي أجزاءً مهمّةً من هذا المجال.

وجهة نظر حقوقية للتواصُل

يعتقد كثيرون أنّ معالجة فقر التواصُل والمعلومات بواسطة التدخّلات الإنمائية يجب أن تتمّ من منظورٍ حقوقيّ. ويرجع هذا إلى أنّه علاوةً على الاعتماد على أطر العمل

18) UNESCO. (2008). Media Development Indicators: A Framework for Assessing Media Development. UNESCO.

19) ITU. (2018). ICTs for a Sustainable World. Website. <https://www.itu.int/en/sustainable-world/Pages/default.aspx>

20) WSIS Forum. (2015). WSIS-SDG Matrix: Linking WSIS Action Lines with Sustainable Development Goals. ITU. https://www.itu.int/net4/wsis/sdg/Content/Documents/wsis-sdg_matrix_document.pdf

الحقوقية الحالية والمقبولة على نطاق واسع، فإن النهج القائم على الحقوق لممارسي التنمية يوفر عدسةً مشتركةً يمكنهم بها عرض قضايا التواصُل والمعلومات وفهمها ومعالجتها. والحق في حرّية التعبير - المنصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^{٢١} - هو نقطة الانطلاق لاتباع نهج قائم على الحقوق في التواصُل والمعلومات. «يُنظر إليه على أنه ركيزةٌ أساسيةٌ للديمقراطية، حيث يحمي الحق في محاسبة حكّامنا، وهو أمرٌ حيويٌّ لمنع الرقابة، وهو شرطٌ لا غنى عنه لوسائل إعلام فعّالة وحرّة»^{٢٢}. لكنّ السُلطة ما بين الناس في أيّ مجتمع تمكّن، أو تحدّ، من التواصُل والوصول إلى المعلومات، ما قد يقوّض حرّية التعبير في بعض الحالات. مثلاً: «شخصٌ فقيرٌ يسعى إلى تسليط الضوء على الظلم في حياته، وقطبٌ إعلاميٌّ قويٌّ يتمتّع - أمام القانون - بالحماية نفسها لحقها في التعبير عن آرائها بحرّية. لكنّ من الناحية العملية يفترق الأول إلى وسيلةٍ لساع صوته، في حين أنّ الأخير يمكنه تضخيم رسالته بشدّة، وضمان سماعها على نطاقٍ واسع»^{٢٣}.

ونتيجة لذلك، فإنّ أفضل ضمانٍ للحقّ في حرّية التعبير هو تعزيره جنباً إلى جنب مع عددٍ من الحقوق الأخرى. ولهذا أهميّةٌ خاصّةٌ اليوم حيث أصبحت النظم البيئية

(٢١) الأمم المتّحدة، (١٩٤٨). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٩: لكل فرد الحقّ في حرّية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحقّ حرّيةً نبيّ الآراء دون تدخّل، والسعي إلى الحصول على المعلومات والأفكار وتلقّيها ونقلها بأيّة وسائل، وبغضّ النظر عن الحدود.

<http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights>

22) CRIS Campaign. (2005). Assessing Communication Rights: A Handbook. Communication Rights in the Information Society Campaign. Pg.22. <http://cdn.agilitycms.com/wacc-global/Images/Galleries/RESOURCES/COMMUNICATION-RIGHTS/Assessing-Communication-Rights.pdf>

23) CRIS Campaign. (2005). Assessing Communication Rights: A Handbook. Communication Rights in the Information Society Campaign. Pg.22. <http://cdn.agilitycms.com/wacc-global/Images/Galleries/RESOURCES/COMMUNICATION-RIGHTS/Assessing-Communication-Rights.pdf>

للاتّصالات معقّدة على نحوٍ متزايدٍ بسبب التغيُّر التكنولوجيِّ السريع، ومستويات مختلفة من الوصول إلى المنصّات، وعمليّات حوكمة الوسائط متعدّدة الطبقات، والتي غالبًا ما تكون عالميّة، والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقميّة، وظهور وسائل الإعلام بوصفها مساحةً أساسيّةً لتعزيز الإدماج والتغيير الاجتماعيّ.^{٢٤}

أمّا الحقوق الأخرى التي تساعد على "بناء البيئة التي يمكن فيها إتمام حرّيّة التعبير بالكامل" فتتضمّنُ "الحقّ في المشاركة في ثقافة الفرد ولغته، والتمتّع بفوائد العلوم، والمعلومات، والتعليم، والمشاركة في الحكم، والتمتّع بالخصوصيّة، والتجمّع السّلمي، وحماية سمعة الفرد"^{٢٥} وجميعها جزءٌ من الميثاق الدوليّ لحقوق الإنسان.^{٢٦} وتشمل العناصر الحاسمة الأخرى تنوعٌ محتوى وسائل الإعلام وملكيّتها، وحرّيّة الصحافة، ووسائل الإعلام المتنوّعة والمستقلّة، والوصول الديمقراطيّ إلى وسائل الإعلام.^{٢٧}

وفي ما يأتي بعض الحقوق الأساسيّة المعترف بها بالفعل في المواثيق الدوليّة لحقوق الإنسان والتي تساعد على تمكين حقّ الوصول إلى المعلومة والتواصُل والمشاركة على جميع المستويات:

24) Couldry, Nick and Clemencia Rodriguez (2015). "Chapter 13- Media and Communications". Rethinking Society for the 21st Century: Report of the International Panel on Social Progress. <https://www.ips.org>

25) CRIS Campaign. (2005). Assessing Communication Rights: A Handbook. Communication Rights in the Information Society Campaign. Pg.23. <http://cdn.agilitycms.com/wacc-global/Images/Galleries/RESOURCES/COMMUNICATION-RIGHTS/Assessing-Communication-Rights.pdf>

26) The International Bill of Human Rights (Universal Declaration of Human Rights, International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, and International Covenant on Civil and Political Rights. <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Compilation1.1en.pdf>

27) CRIS Campaign. (2005). Assessing Communication Rights: A Handbook. Communication Rights in the Information Society Campaign. Pg.21-24. <http://cdn.agilitycms.com/wacc-global/Images/Galleries/RESOURCES/COMMUNICATION-RIGHTS/Assessing-Communication-Rights.pdf>

- حرِّيَّة التعبير، بما في ذلك حقُّ وسائل الإعلام في العمل بحريَّة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٨، ١٩، ٢١، العهد الدوليُّ الخاصُّ بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة ١٩)؛
- حقُّ الوصول إلى المعلومة من المصادر العامَّة والخاصَّة التي تتعلَّق بالمصلحة العامَّة (الإعلان العالميُّ لحقوق الإنسان ١٩، والعهد الدوليُّ الخاصُّ بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة ١٩)؛
- وسائل إعلام متنوِّعة ومتعدِّدة من حيثُ المصادرُ والمحتوى ووجهاتُ النظر ووسائلُ البثِّ (الإعلان العالميُّ لحقوق الإنسان ١٩، والعهد الدوليُّ الخاصُّ بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة ١٩)؛
- الوصول الشامل إلى وسائل الإعلام الضروريَّة للتفاعل مع المجال العام، بما في ذلك التواصُل المباشر والحقُّ في التجمُّع (الإعلان العالميُّ لحقوق الإنسان ١٩، والعهد الدوليُّ الخاصُّ بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة ١٩، ٢١، ٢٢).
- الحقُّ في معرفة القراءة والكتابة والتعليم الأساسيَّ (الإعلان العالميُّ رقم ٢٦، العهد الدوليُّ الخاصُّ بالحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة ١٣).
- الوصول بتكلفة ميسورةٍ وبإنصافٍ إلى وسائل تبادلُ المعرفة (الإعلان العالميُّ لحقوق الإنسان ١٩، ٢٧، العهد الدوليُّ الخاصُّ بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة ١٩، ٢٧).
- التواصُل باللُّغة الأمِّ للفرد في المجالات الأساسيَّة مثل السياسة والإعلام (العهد الدوليُّ الخاصُّ بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة ١٠f، ٢٧).
- خصوصيَّة الاتِّصالات الشخصية (العهد الدوليُّ الخاصُّ بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة ١٧).^{٢٨}

كيف يقوِّض فقرُ التواضع والمعلومات رؤية أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

”تحويلُ عالمنا: أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة“ هو إطار عمل تابع للأمم المتحدة من أجل التنمية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠م. إنَّها أجندةٌ عالميَّة، بما في ذلك البلدان المتقدِّمة والنامية، وتسعى إلى تحقيق التوازن ما بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والسلام والتنمية البشرية من أجل تحقيق تغييرٍ ذي مغزى. وترتكز أجندة ٢٠٣٠م- من بين أمورٍ أُخرى- على أطر حقوق الإنسان، وتُعيد التشديد على نتائج العمليَّات العالميَّة الأخرى كإعلان الحقِّ في التنمية (١٩٨٦م)، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢م) واتفاقية الأمم المتحدة الإطاريَّة بشأن تغيُّر المناخ (١٩٩٢م)، ومنهاج عمل بكين (١٩٩٥م).



وتحدِّدُ أجندة ٢٠٣٠م سبعة عشرَ هدفًا للتنمية المستدامة (SDGs)، وهي ”متكاملةٌ وغير قابلةٍ للتجزئة، وذات طبيعةٍ عالميَّة وقابلةٍ للتطبيق عالميًّا، مع مراعاة مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنيَّة واحترام السياسات والأولويَّات الوطنيَّة“.

ويحتوي كلُّ هدفٍ أساسيٍّ على أهدافٍ عدَّةٍ فرعيَّةٍ لتوجيه عملية التنفيذ، رغم أنَّ هذه الأهداف الفرعيَّة تظلُّ «طموحة وعالمية»^{٢٩}. وفي حين أنَّ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو مسؤوليَّة الحكومات الوطنيَّة، فإنَّ أجندة ٢٠٣٠م تتصوَّرُ شراكةً عالميَّةً ما بين الحكومات والمجتمع المدنيّ والقطاع الخاصّ ووكالات الأمم المتَّحدة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعبئة الموارد والمعرفة اللازمة لتنفيذ رؤية أجندة ٢٠٣٠م.

لكن يبدو من الواضح أنَّ رؤية أجندة ٢٠٣٠م لا يمكن أن تتحقَّق بالكامل ما لم تُمكن النُظم البيئيَّة للاتِّصالات والمعلومات الناس من المشاركة في صنع القرار المتعلِّق بحاجات التنمية المستدامة الخاصَّة بهم. وفي أثناء عملية التشاور التي أدَّت إلى صياغة هذا الفصل، جرى تحديد هدف التنمية المستدامة الخامس (المساواة بين الجنسين) والتاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتيَّة) والسادس عشر (السلام والعدل والمؤسَّسات القويَّة) والسابع عشر (الشراكة من أجل الأهداف) - لتكون نقاطاً أساسيَّةً حيث يكونُ ملتقى الطُّرق مع فقر التواضع والمعلومات أكثر وضوحاً. ويجري استكشاف الأفكار والتوصيات حول أهداف التنمية المستدامة هذه في الأقسام التالية.

الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة- المساواة بين الجنسين

تقرُّ أجندة ٢٠٣٠م بأهميَّة معالجة عدم المساواة بين الجنسين بوصفها عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. ويسعى الهدف الخامس إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات.

29) United Nations. (2015). Declaration. Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

تتناوَلُ أهدافه الفرعيَّة التسعة والمؤثَّرات الأربعة عشر القضايا الجنسانيَّة الحرجة، مثل التمييز في حقِّ النساء والفتيات، والعنف الموجه إلى النساء والفتيات، والممارسات الضارَّة كالزواج المبكَّر والقسري، وتشويه الأعضاء التناسليَّة للإناث أو ختان الإناث (FGM)، وعمل المرأة غير مدفوع الأجر، وعدم حصول المرأة على الموارد الاقتصاديَّة وخدمات الصِّحة الجنسيَّة والإنجابية، مثلاً لا حصراً. ٣٠ ويُعدُّ عدم المساواة بين الجنسين أحد الأبعاد الأساسيَّة لفقر التواصُل والمعلومات؛ لأنَّ القضايا الجنسانيَّة تؤثر في كفيَّة تمثيل النساء والفتيات في وسائل الإعلام، والوصول إلى المنصَّات الإعلاميَّة، واكتساب المعلومات والمعرفة. كما يقوِّض عدم المساواة بين الجنسين قدرة النساء والفتيات على ممارسة حقِّهنَّ في حرِّيَّة التعبير، والذي بدوره يمنعهنَّ من المشاركة الكاملة في عمليَّات صنع القرار بشأن الأمور التي تؤثر في حياتهنَّ. وبهذا المعنى، فإنَّ فقر التواصُل والمعلومات يُديم عدم المساواة بين الجنسين على نحوٍ أوسع، ويقوِّض التنمية المستدامة.

تسلَّطُ أربع أهدافٍ فرعيَّة من الهدف الخامس الصَّوِّء على العلاقة ما بين فقر التواصُل والمعلومات والمساواة بين الجنسين. الأوَّل هو الهدف الفرعيُّ رقم ٥،١: وَضَعُ حدٍّ لجميع أشكال التمييز في حقِّ جميع النساء والفتيات في كلِّ مكان. وكما أظهرت البحوث،^{٣١} فإنَّ المرأة ضعيفة التمثيل أو الممثَّلة تمثيلاً سيئاً في المحتوى الإعلاميِّ - وهذا أحد أشكال التمييز - يؤدي إلى تفاقم أشكالٍ أخرى من التمييز في حقِّ النساء والفتيات وإدامتها وتطبيعها.

30) Sustainable Development Goal 5. <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg5>

31) Macharia, Sarah, et al. (2015). Who Makes the News? Global Media Monitoring Project 2015. World Association for Christian Communication. <http://whomakesthenews.org/gmmp/gmmp-reports/gmmp-2015-reports>

وينصُّ الهدفُ الفرعيُّ ٥،٢ على الآتي: القضاء على جميع أشكال العنف في حقِّ جميع النساء والفتيات في المجال العام، بما في ذلك الأتجار وأنواع الاستغلال الأخرى. تواجهُ نساءٌ وفتياتٌ كثيراتٌ حول العالم العنفَ عند ممارسة حقهنَّ في حرِّيَّة التعبير.

هذه هي حال الصحفيَّات، حيث يواجه كثيرٌ منهنَّ العنفَ الجنسانيَّ في العمل ووفقًا لاستبيانٍ أجراه الأتحاد الدوليُّ للصحفيِّين.^{٣٢} لقد ظهرت هذه القضية أيضًا مرارًا وتكرارًا في سياق التواصُل على الإنترنت. ونأتي الآن إلى الهدف الفرعيِّ رقم ٥،٥: ضمانُ المشاركة الكاملة والفعَّالة للمرأة، وتكافؤُ فرص القيادة على جميع مستويات صنُّع القرار في الحياة السياسيَّة والاقتصاديَّة والعامَّة. والارتباط بقضايا التواصُل والمعلومات أمرٌ بديهيٌّ؛ لأنَّ النساء يحتجنَ إلى الوصول إلى منصَّات التواصُل والمعلومات من أجل التمتعُّ بالمشاركة الكاملة والفعَّالة. وتمثُل الإشارة إلى تكافؤ فرص القيادة- التي تنعكسُ أيضًا في المؤشِّر ٥،٥،٢- أهميَّةً أيضًا؛ لأنَّها تدعُمُ الحاجةَ إلى تعزيز قيادة المرأة في قطاع الإعلام.

ويذكر الهدف الفرعيُّ رقم ٥ ب الآتي: تعزيزُ استخدام التكنولوجيا التمكينيَّة، لا سيَّما تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات، لتعزيز تمكين المرأة. كما ذُكر آنفًا، فإنَّ أحد المظاهر الأساسيَّة لفقر التواصُل والمعلومات هو الوصول المحدود إلى منصَّات التواصُل وموارده. كما أنَّ التمتعُّ بقدرة أكبرَ على الوصول إلى هاتف نقال- كما هو موضَّحُ في المؤشِّر ٥.ب.١ لهذا الهدف الفرعيِّ- سيساعد بالتأكيد في تلبية عددٍ من حاجاتِ التواصُل والمعلومات للكثير من النساء.

32) International Federation of Journalists. (2017). IFJ survey: One in two women journalists suffer gender-based violence at work. <http://www.ifj.org/nc/en/news-single-view/backpid/1/article/ifj-survey-one-in-two-women-journalistssuffer-gender-based-violence-at-work/>

إنَّ العملَ من أجل تحقيق هذه الأهداف الفرعية هو أمرٌ غايةً في الأهمية للمساعدة على معالجة فقر التواصُل والمعلومات الذي تعانيه النساء والفتيات. لكن، وكما يشير تقريرُ المشروع العالمي لرصد وسائل الإعلام (GMMP) لعام ٢٠١٥م، هناك عملٌ كبيرٌ يجب القيام به لتعزيز المساواة بين الجنسين في التواصُل.

ومع كلِّ الجهود التي يبذلها النشطاء والحلفاء في وسائل الإعلام ومؤسسات التدريب الإعلامي وغيرها، فإنَّ تحقيق المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام بواسطتها يظلُّ مهمَّةً خطيرة.

ويشيرُ الدليلُ الإحصائيُّ للمشروع العالمي لرصد وسائل الإعلام (GMMP) إلى العجز عن تضيق الفوارق بين الجنسين في وسائل الإعلام في العقد الماضي، والتراجع في بعض المؤشرات.^{٣٣}

في الوقت نفسه، ازداد الوعي العامُّ بالعلاقة ما بين التواصُل والنوع الاجتماعي (الجندر) والتنمية في السنوات الأخيرة، كما زاد عدد المبادرات التي أطلقتها وكالات الأمم المتحدة وشبكات أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني. مثلاً، تأسَّس التحالفُ العالمي للإعلام والمساواة بين الجنسين (GAMAG) بقيادة اليونسكو في عام ٢٠١٣م لتسريع تنفيذ التوصيات بشأن "المرأة ووسائل الإعلام" الواردة في "القسم أ" من منهاج عمل بكين لعام ١٩٩٥م. وبالمثل، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٦م مبادرة "اتَّخذ خطوة نحو الميثاق الإعلامي للمساواة بين الجنسين" لحثَّ المؤسسات الإعلامية على أداء دورها في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ضمن إطار عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥م.

33) Macharia, Sarah, et al. (2015). Who Makes the News? Global Media Monitoring Project 2015. World Association for Christian Communication. <http://whomakesthenews.org/gmmp/gmmp-reports/gmmp-2015-reports>

وتؤكد هذه التطورات من جديد حتمية النظر في قضايا التواصل من منظور العدالة بين الجنسين، ومن منظور حقوق الإنسان.

توصيات لمعالجة فقْر التواصل والمعلومات من منظور جنساني في سياق أجندة ٢٠٣٠م

تحتاج الحكومات المانحة والحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني إلى:

- الاعتراف بأن لعدم المساواة بين الجنسين تأثيراً في طريقة تواصل الناس ووصول إلى المعلومات، ومن شأن هذا الحد من قدرتهم على تحسين حياتهم. مثلاً، في حين أن الفوارق بين الجنسين في ما يتعلّق بالتواصل والمعلومات تختلف اختلافاً كبيراً حسب السياق، يميل الرجال إلى الحصول على المعلومات بصورة أكبر من النساء، ممّا يؤدّي إلى إقصاء الكثير من النساء والفتيات من المشاركة في صنع القرار.
- دَعْم المبادرات لتمكين قدرة النساء والفتيات وتعزيزها من أجل المشاركة في عمليات التنمية، بما في ذلك الوصول إلى منصّات وسائل الإعلام حيث يمكنهنّ إثارة مخاوف بشأن القضايا التي تؤثر في حياتهنّ والفرص المتاحة للمجموعات النسائية لإنشاء وسائل الإعلام الخاصّة بهنّ.
- تعزيز البحث والدعم في ما يتعلّق بتمثيل النساء والفتيات في المحتوى الإعلامي.
- تعزيز وصول النساء والفتيات إلى فرص التعلّم المرتبطة بالثقافة الإعلامية، لا سيّما ما يتعلّق بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيّد).
- تعزيز الوصول واسع النطاق إلى المعلومات العامّة، لا سيّما بالوسائل التي تضع في الحسبان البعد الجنسانيّ للوصول إلى المعلومات.

- دعم الجهود المبذولة لجعل جميع وسائل الإعلام "أماكن آمنة" للنساء والفتيات. يمكن أن يأخذ هذا شكل الحوار الداخلي، وتنمية المعايير الأخلاقية، وزيادة الوعي، والمحتوى المصمم تصميمًا خاصًا. ويجب أن تأخذ وسائل الإعلام المجتمعية، وهي شكل من أشكال وسائل الإعلام التي يُفترض أن تعكس قيمًا مثل الشمول والتنوع والمساواة، زمام المبادرة في توجيه وسائل الإعلام التجارية والعامّة نحو مزيجٍ من المساواة بين الجنسين.
- تعزيز شبكات الإعلاميين وتقويتها، لا سيّما الإعلاميين الذين يعملون من أجل المساواة بين الجنسين.
- تشجيع عمل المرأة وتقديره بواسطة التواصل العامّ سواء باستخدام منصات الإعلام التقليدية أم الرقمية. ويمكن أن يتخذ هذا شكل المناصرة، وزيادة الوعي، والمحتوى المتخصّص.
- دعم الجهود المبذولة لمعالجة الممارسات الثقافية الأبوية والأعراف الاجتماعية على المستويات كافة، لا سيّما على المستوى الشعبي. أيضًا السعي إلى دعم عمليّات التواصل والتعليم التي يمكن أن تساعد في زيادة الوعي حول تأثير النظام الأبويّ على المجتمع، والمساعدة في تغيير أنماط السلوك في الأمور المتعلقة بالقضايا الجنسانية. وينبغي أن يشمل هذا أيضًا العمل مع قادة المجتمع ورجال الدين الذين يدعمون النظام الأبويّ.
- بناء قدرات المنظّمات النسائية ومنظّمات حقوق المرأة على المستويات كافة، لا سيّما على المستوى الشعبيّ لتوضيح صور معاناة النساء جرّاء عدم المساواة بين الجنسين.
- دعم التدريب الإعلاميّ للمرأة للمساعدة في تمكينها من المشاركة في قطاع الإعلام في مناصب صحفية وتحريرية وإدارية.

جرى إصدار إعلان^{٣٤} بعد مشاورَةٍ جَرَتْ في نيويورك عام ٢٠١٧م، حيث قُدِّمَتْ فيه توصياتٌ إضافيةٌ منها:

- المساعدة في القضاء على الصور النمطية الجنسانية وخطاب الكراهية من وسائل الإعلام العامة، وتعزيز المساواة بين الجنسين باستمرار في وسائل الإعلام.
- دمجُ مراعاة النوع الاجتماعي (الجندر) والتاريخ المحلي والتنوع الثقافي في تعليم المهنيين وتدريبهم في مجال التواصل، من أجل زيادة مراعاة النوع الاجتماعي في إعداد التقارير، والقضاء على المحتوى الإعلامي المتحيز جندياً والكاره للمرأة.
- ضمانُ حريّة التعبير للنساء ومجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسيّ والمتحولين جنسياً.
- تعزيزُ ظهور النساء والفتيات من الأقليات والفئات المهمّشة، والنساء الريفيات، والنساء ذوات الإعاقة، والمهاجرات، واللاجئات، والمشرّعات، والوصول المتكافئ إلى وسائل الإعلام ليكن جزءاً من إنتاج المحتوى الإعلامي، وصناعة الأخبار والتحدّث بشأن تجاربهنّ.
- تطوير أدوات وسائل الإعلام وتعزيزه لإعداد التقارير المراعية للنوع الاجتماعي (لغة مراعية للنوع الاجتماعي، وقواعد بيانات الخبراء، وأكواد الصحفيين) علاوةً على المراقبة المستمرة لتنفيذها في المحتوى الإعلامي، وفي مجتمع الصحفيين وجمعياتهم.

34) WACC Project Partners. (2018). The New York Declaration: Gender and Media Post-2015. World Association for Christian Communication (WACC). <http://whomakesthenews.org/articles/from-bangkok-to-new-york-gendermedia-post-2015>

الهدف ٩ للتنمية المستدامة- الصناعة والابتكار والبنية التحتية- والهدف ١٧ للتنمية المستدامة- الشراكة من أجل الأهداف

في أجندة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠م، يقرُّ هدفا التنمية المستدامة التاسع والسابع عشر بالحاجة إلى تمكين الناس في كلِّ مكانٍ من الاستفادة من الوصول إلى الإنترنت والهواتف النقّالة. ويمثّل هذا تقدُّمًا لا يمكن إنكاره من منظور التواصل والمعلومات حيث يمكن أن تساعد زيادة الوصول إلى التكنولوجيا والمنصّات ذات الصلة على تزويد الأشخاص بالأدوات اللازمة للمشاركة في مجتمع المعلومات، وإسعاد أصواتهم، والإسهام في إنتاج المعرفة ونشرها.

ولهذا أهمّيّة خاصّة، حيث تشير التقديرات إلى أنّ نحو ثلاثة مليارات شخصٍ يفتقرون اليوم إلى الوصول إلى الإنترنت، ونحو ملياري شخص لا يمكنهم الوصول إلى هاتفٍ نقالٍ.^{٣٥} يسلطُ الهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) الضّوء على مسألة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (ICT) والإنترنت في إطار الهدف الفرعيّ رقم ٩.٠.٠ ج:

زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات زيادةً كبيرة، والسعي إلى توفير وُصولٍ شاملٍ وبأسعار معقولةٍ إلى الإنترنت في أقلِّ البلدان نموًّا بحلول عام ٢٠٢٠م.^{٣٦} ومن جهة الحكومات الوطنيّة، يُعزّزُ هذا الهدف التزامها نحو توفير الوصول الشامل إلى خدمات التواصل الأساسيّة لمواطنيها، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية. كما أنّه يولّد فرصةً لترويج نماذج أكثر ديمقراطيّة لتنمية وامتلاك البنية التحتيّة للاتّصالات، كما يتّضح من شركة الاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة التي يديرها

35) 2018 Global Digital Report. (2018). <https://wearesocial.com/us/blog/2018/01/global-digital-report-2018>

36) Sustainable Development Goal 9. <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg9>

المجتمع (Telecomunicaciones Indigenas Comunitarias) في أواسكاكا، المكسيك. ٣٨،٣٧

يركّز الهدف السابع عشر (الشراكة من أجل الأهداف) على قضايا التمويل والتكنولوجيا والقدرات والتجارة والفعاليّة والرصد المتعلقة بتنفيذ أجندة ٢٠٣٠م. ٣٩. وضمن الهدف الفرعيّ "التكنولوجيا" من هدف التنمية المستدامة هذا، يركّز هدفان فرعيّان على الوصول إلى الإنترنت: الهدف الفرعيّ ١٧،٦، تعزيز التعاون الإقليميّ والدوليّ ما بين الشمال والجنوب، وما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثيّ بشأن الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار، المؤشّر ١٧،٦،٢ المتعلّق باشتراكات النطاق العريض للإنترنت الثابت لكلّ ١٠٠ نسمة؛ والهدف الفرعيّ ١٧،٨ التشغيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآليّة بناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأقلّ البلدان نموًّا بحلول عام ٢٠١٧م، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينيّة، لا سيّما تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، المؤشّر ١٧،٨،١ نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت. ويمكن أن يكونَ لزيادة الوصول إلى الإنترنت تأثيرٌ كبيرٌ في حاجات التواصّل والمعلومات، لا سيّما على المستوى الشعبيّ، علماً أنّ الوصول إلى الخدمات في أجزاء كثيرة من العالم يزدادُ على الإنترنت.

37) Ó Siochrú, Seán. (2017). Spectrum Innovation for Small-Scale Community-Owned Mobile Telephony: Strategic Considerations. World Association for Christian Communication (WACC) and World Association of CommunityRadio Broadcasters (AMARC).

38) Lakhani, Nina. (2016). "It feels like a gift": mobile phone co-op transforms rural Mexican community". The Guardian <https://www.theguardian.com/world/2016/aug/15/mexico-mobile-phone-network-indigenous-community>.

39) Sustainable Development Goal 17 <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg17>

40) Rey-Moreno, Carlos. (2017). "Understanding Community Networks in Africa. Internet Society". https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/2017/08/CommunityNetworkingAfrica_report_May2017_1.pdf

إنَّ التركيزَ على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الإنترنت في أجندة ٢٠٣٠م هو أمرٌ يستحقُّ الثناء. لكنَّ في الوقت الذي ازدادَ فيه انتشارُ الاتصالات الرقمية، مع تطوير صنَّاع السياسات في بلدان عدَّة البنية التحتية الرقمية ونماذج الحوكمة في المستقبل، من المهمِّ تجاوزُ مجرد الاحتفال بالوصول من أجل معالجة المزيد من القضايا الهيكلية. ويجب أن تكونَ الأسئلة المتعلقة بالملكية والتنظيم والخصوصية والمراقبة غير القانونية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني- عناصرَ مركَّبة للحوار حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية. وقد أثارَ المقرَّر الخاصُّ للأمم المتحدة المعنيُّ بتعزيز الحقِّ في حرِّية الرأي والتعبير وحمايتها، ديفيد كاي (David Kay)، بعض هذه القضايا في تقارير مكتبه للأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧م.^{٤١} وتعدُّ أجندة ٢٠٣٠م فرصةً لتعزيز الشفافية والمساءلة في ما يتعلَّق بالبنية التحتية الرقمية للقرن الحادي والعشرين.

وسيوذِّي الفشل في معالجة هذه القضايا إلى إثارة مخاوفٍ سياسية وأخلاقية تتراوح ما بين تقويض الديمقراطية والتدخل في حياة الناس والتحكُّم فيها.

وقد يوذِّي هذا في النهاية إلى تقويض مصداقية المنصَّات الرقمية وشرعيَّتها، كما أظهرت فضيحة ممارسات انتهاك الخصوصية في موقع فيسبوك عام ٢٠١٨م.^{٤٢}

إنَّ زيادة الوصول إلى الإنترنت والمنصَّات الرقمية وحدها لن تكون كافيةً للإسهام في التنمية المستدامة. ومن الضروريِّ تعزيز استخدام هذه الأدوات الجديدة

41) United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. Freedom of Opinion and Expression- Annual Reports <http://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Pages/Annual.aspx>

42) Sich Adam, James Bullock, and Simon Roberts. (2018). "What is the Cambridge Analytica scandal?" The Guardian. <https://www.theguardian.com/news/video/2018/mar/19/everything-you-need-to-know-about-the-cambridgeanalytica-expose-video-explainer>

بطريقة تجعل تلك المجتمعات - التي تُقصر في أغلب الأحيان - تحقق مشاركة أكبر، وتساعد على خلق الإرادة السياسيّة لتنفيذ السياسات العامّة التي تُسهم في تحقيق قدر أكبر من المساواة والشمول. ويجب أن يحدث هذا الاستخدام للمنصّات الرقميّة في إطار من الحقوق التي تساعد على خلق فرصٍ حقيقيّة للمشاركة الحرّة والمستنيرة لتعزيز التنمية المستدامة حقًا.

توصيات للاستفادة من زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والإنترنت من أجل معالجة فقر التواصُل والمعلومات

رغم وجود جوانب إشكاليّة عدّة في مجال التواصُل الرقميّ، فإنّ هذه المنصّات لا تزال أدوات حيويّة للمجتمعات المهتمّة من حيث مساعدتها على التأثير في وسائل الإعلام وأجندات السياسة العامّة لخدمة مصالحهم، ومساعدة مجتمعاتهم على التنظيم من أجل التغيير، وتشجيع المواطنة الفاعلة. الحكومات المانحة والحكومات الوطنيّة والمؤسّسات الدوليّة والمجتمع المدنيّ مدعوون إلى:

- دعم الجهود التي بدأها المجتمع لتطوير البنية التحتيّة للاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة و/أو إدارتها، وذلك لزيادة الوصول إلى خدمات الهاتف النقال والإنترنت.
- تشجيع المبادرات التي تربط منصّات وسائل الإعلام المجتمعيّة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، لا سيّما بالأساليب التي تعزّز التفاعل والمشاركة. ويمتلك قطاع الإعلام المجتمعيّ خبرةً وتجربةً هائلةً في المشاركة التعاونيّة والديمقراطيّة. ويمكن أن يؤدّي دمج المجتمع مع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات إلى تحويل زيادة الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات إلى مشاركةٍ على مستوى المجتمع.

• تسهيل تشكيل شبكات من المواطنين المحاورين والصحفيين المتمين إلى المجتمعات المهمّشة والحركات الاجتماعية حتى يتمكنوا من استخدام منصات التواصل الرقمية في أعمالهم الدعوية حول القضايا التي تؤثر في مجتمعاتهم.

• إجراء بحثٍ متقدّم حول العلاقة بين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاركة المجتمعية والتنمية.

• تعزيز الشركات بين القطاعات للتصدّي لانتهاكات حقوق الإنسان على الإنترنت، مثل العنف على الإنترنت والمراقبة غير القانونية.

• إعداد تدريبٍ على إنتاج الوسائط الرقمية للمجتمعات المهمّشة والمستبعدة، بما في ذلك النساء والفتيات.

• دعم الثقافة الإعلامية الرقمية ما بين المجتمعات المهمّشة والمستبعدة، بما في ذلك النساء والفتيات.

• بناء قدرات المجتمعات المهمّشة والمستبعدة- بما في ذلك النساء والفتيات- لتطوير البرمجيات مفتوحة المصدر واستخدامها.

• بناء قدرات منظمات المجتمع المدني للمشاركة في عمليات صنع السياسات المتعلقة بالبنية التحتية للاتصالات والسياسات والحقوق الرقمية.

• تعزيز الحلول الرقمية التي تساعد على تمكين مشاركة المجتمع في صنع القرار.

ينبغي تنفيذ هذه التوصيات بناءً على المبادئ التالية:

• التواصل حقٌّ أساسيٌّ من حقوق الإنسان.

• حرّية التعبير هي عنصرٌ أساسيٌّ من عناصر التواصل من منظور حقوقيّ.

- يجب أن يعكس المحتوى الذي تنشره المنصّات الرقمية الأخلاق والاحترام والتعددية والمسؤولية.
- إنَّ دمج المجموعات المستبعدة بحُكم التقاليد، مثلاً الأشخاص ذوي الإعاقة، في استخدام المنصّات الرقمية أمرٌ ضروريٌّ لتعزيز التعددية.
- يجب أن تكون الشبكات التي تضمُّ صحفيين ومحاورين من المواطنين أفقيةً وشاملةً ومتعددة الثقافات وديمقراطيةً.
- يجب أن يجري الدَّعمُ باستخدام الأدوات الرقمية دون تعريض أمن الأشخاص المعيّنين أو حقوقهم للخطر. استخدام تقنيات التشفير أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق ذلك.
- يُعدُّ التعاون والتواصل من العناصر الأساسية لنجاح أيِّ جهودٍ دعم رقمية.

الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة- السلام والعدل والمؤسّسات القويّة

تقرُّ أجندة ٢٠٣٠م، في إطار الهدف السادس عشر (السلام والعدالة والمؤسّسات القويّة) بأنّ الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون تؤدّي دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة.^{٤٣} ويدعم الوصول المفتوح والديمقراطيّ إلى وسائل التواصل والمعلومات تحقيق جميع هذه الأهداف؛ لأنّه يمكن أن يساعد على تعزيز الإدماج الاجتماعيّ، وحلّ النزاعات بالطرق السلمية، وتعزيز سيادة القانون، وتسليط الضوء على الفساد، وتعزيز الثقة بالمؤسّسات، وتمكين المشاركة. وهناك أيضاً ارتباطٌ مباشرٌ بالحرّيات الأساسية مثل حرّية التعبير وحرّية تكوين الجمعيات. وهناك عددٌ من الأهداف الفرعية ضمن هذا الهدف لها ارتباطٌ مباشرٌ بقضايا التواصل والمعلومات.

43) Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development
<https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

الهدف الفرعي ١, ١٦: الحدُّ بصورةٍ كبيرةٍ من جميع أشكال العنف ومعدّلات الوفايات المرتبطة به في كلِّ مكانٍ يرتبطُ ارتباطاً وثيقاً بقضايا الإعلام والتواصُل. ولدى التواصُل المنفتح القائم على الثقة القدرةُ على المساعدة في تحسين حالات الصراع، وتعزيز ثقافة الحوار، وتعزيز الحلِّ السلميِّ للنزاعات. ويمكن أن تولّد وسائلُ الإعلام التي تهدفُ إلى تحقيق السلام أيضاً مساحاتٍ للتبادُلِ الهادِفِ للأراء ما بين الخصوم.

ويمكن أن يساعدَ نقلُ أحداثِ النزاعِ من وسائلِ إعلاميةٍ مسؤولةٍ وأخلاقيةٍ في مكافحة خطاب الكراهية، وتغيير المفاهيم وأنماط السلوك، وضمان الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمَنع النزاعات.

الهدف الفرعيُّ رقم ٣, ١٦: يرتبطُ تعزيزُ سيادة القانون على المستويين الوطنيِّ والدوليِّ وضمان المساواة في حصول الجميع على العدالة - ارتباطاً وثيقاً بقضايا المعلومات والتواصُل.

وتُعَدُّ حرّيةُ الإعلام والوصول إلى المعلومات وحرّيةُ التعبير ضروريّةً لإبقاء المؤسسات تحت السيطرة، علاوةً على تعزيز الثقة بالنظام القضائيِّ.

الهدف الفرعيُّ ٥, ١٦: إنَّ للحدِّ من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما علاقةً قويّةً بقضايا حرّيةِ الإعلام، حيث يحتاج الصحفيون الاستقصائيون ووسائل الإعلام إلى الحماية والضمانات لتعزيز قدرتهم على القيام بعملهم بفعاليّة. وسيكون من الصعب الحدُّ من الفساد عندما تتركّز وسائل الإعلام في أيدي قلة، ولا يتمتّع الصحفيون بحرّية التحقيق في قضايا الفساد. وفي ما يتعلّق بالهدف الفرعيِّ رقم ٦, ١٦ - إنشاء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على المستويات كافة - لا شكَّ أنَّ حرّية المعلومات وحقوق التواصُل الأخرى ضروريّةٌ لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العامّة. ويجب أن تعكسَ وسائل الإعلام وجهات نظر

جميع قطاعات المجتمع، لا سيَّما تلك الخاصَّة بالفئات الأكثر حرماناً في المجتمع، من أجل تحقيق قدرٍ أكبر من الشفافيَّة والتنوُّع داخل المؤسَّسات العامَّة.

الهدفُ الفرعيُّ ١٦,٧: ضمانُ اتِّخاذ قراراتٍ إيجابِيَّة وشاملةٍ وتشاركيَّة وتمثيليَّة على جميع المستويات، هو أمرٌ له صِلاتٌ متعدِّدةٌ بقضايا التواصُل والمعلومات. وأحد العناصر الأساسيَّة لممارسة حقوق التواصُل هو فرصةُ الناس للمشاركة في صنع القرار، لا سيَّما في ما يتعلَّق بالقضايا التي تؤثرُ تأثيراً مباشراً في حياتهم.

ويتطلَّب هذا الوصول إلى المعلومات، ولا سيَّما المعلومات العامَّة. ويجب أن تعكس وسائل الإعلام وجهات نظر جميع قطاعات المجتمع، لا سيَّما تلك الخاصَّة بالفئات الأكثر حرماناً في المجتمع، من أجل تحقيق قدرٍ أكبر من الشفافيَّة والتنوُّع داخل المؤسَّسات العامَّة.

وللناس أيضاً الحقُّ في المشاركة في "صياغة مجال التواصُل وحوكمته... على المستوى الوطني، وأيضاً في سياق العلاقات الدوليَّة".^{٤٤}

الهدفُ الفرعيُّ رقم ١٦,١٠: ضمانُ وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريَّات الأساسيَّة، وفقاً للتشريعات الوطنيَّة والاتِّفاقيَّات الدوليَّة له صِلاتٌ عدَّة بقضايا التواصُل والمعلومات. يعكس المؤسَّران اللذان يندرجان تحت هذا الهدف ما يلي: المؤسَّس رقم ١٦,١٠,١: عدد حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسريِّ والاعتقال التعسُّفيِّ والتعذيب للصحفيِّين والموظَّفين الإعلاميين والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان التي جرى التحقُّق منها في الاثني عشر شهراً الماضية؛ والمؤسَّس رقم ١٦,١٠,٢: عددُ البلدان التي تتبنَّى الضمانات الدستوريَّة والقانونيَّة

44) CRIS Campaign. (2005). Assessing Communication Rights: A Handbook. Communication Rights in the Information Society Campaign. Pg.42. <http://cdn.agilitycms.com/wacc-global/Images/Galleries/RESOURCES/COMMUNICATION-RIGHTS/Assessing-Communication-Rights.pdf>

و/ أو السياسيَّة وتطبَّقها لوصولِ الجمهور إلى المعلومات. وإن إدراج هذا الهدف والمؤشَّرات في أجندة ٢٠٣٠م هو أمرٌ جديرٌ بالثناء.

في حين أنَّه من شأنِ المؤشَّر المتعلِّق بحريَّة التعبير أن يعزِّزَ هذا الهدف، لا سيَّما ما يتعلَّق بالإشارة إلى «الحريَّات الأساسيّة»، لكن لا يزالُ هذا الهدف محوريًّا لجميع أولئك الذين يعملون على معالجة فقر التواصُل والمعلومات.

الهدف الفرعيُّ ١٦.ب: يمكن أيضًا دراسة تعزيزِ القوانين والسياسات غير التمييزيَّة وإنفاذها من أجل التنمية المستدامة من منظورِ التواصُل والمعلومات. تواجهُ مجموعاتٌ عدَّة في المجتمع التمييز وحواجز أُخرى في ما يتعلَّق بالتواصُل والمعلومات. مثلاً، لا يستطيعُ الكثيرُ من السكَّان الأصليين الوصول إلى المعلومات العامَّة بلغتهم، ما يمنعُهم من المشاركة في المجتمع.

وباختصار، فإنَّ الإشارات الصريحة إلى قضايا التواصُل والمعلومات ضمن الهدف السادس عشر تقتصر على حقِّ الوصول إلى المعلومات العامَّة، وحماية الصحفيين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان. وبهذا المعنى، أخفقَ الهدف في الإشارة إلى القضايا المحوريَّة مثل حريَّة التعبير، والحقوق اللُّغويَّة، والتقارب الرقميِّ، وامتلاك وسائل الإعلام والسيطرة عليها، والتي ترتبطُ ارتباطاً وثيقاً بالسلام والعدالة والمؤسَّسات الديمقراطيَّة القويَّة.

غير أنَّ الحالات الكثيرة التي تتقاطع فيها قضايا التواصُل والمعلومات ضمنياً مع الأهداف الفرعيَّة للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، كما هو مذكور آنفاً، تمثِّلُ فرصاً قيِّمة لأولئك الذين يعالجون فقر التواصُل والمعلومات. وتسمح هذه التقاطعات للمجموعات التي تعمل في مجالاتٍ مثل الإعلام المجتمعيِّ، ومراقبة وسائل الإعلام، والدعوة للوصول إلى المعلومات، والتواصُل التشاركيِّ، وصحافة المواطنين لإنشاء روابطٍ مباشرة لأهداف التنمية

المستدامة المحددة بُغْيَةً تَسْلِيطِ الضَّوءِ على أَهْمِيَّةِ عملهم والحصول على دَعْمٍ أوسع له.

توصيات لمعالجة فقْر التواضُل والمعلومات في سياق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة

الجهات المانحة والحكومات الوطنية والمؤسَّسات الدولية والمجتمع المدني مدعوون إلى الآتي:

- على المستوى الوطني، دَعْمُ تدقيق قوانين التواضُل والمعلومات واللوائح القائمة لتَحديد السياسات النظامية والمسائل القانونية التي تقوِّض سيادة القانون، ومكافحة الفساد، والعلاقات القائمة على الثقة ما بين المواطنين والمؤسَّسات، وعملية صُنْع القرار التشاركية والحرِّيات الأساسية ومكافحة التمييز.
- على المستوى الوطني أيضًا، عَقْدُ قَمَّةٍ لأصحاب المصلحة الأساسيِّين (الأطراف المعنية من المجتمع المدني، والقطاع العام، ووسائل الإعلام، ومنظَّمات التواضُل) لمناقشة قضايا فقْر التواضُل والمعلومات على أساس التدقيق الوطني الموصوف أنفًا.
- إطلاق حملات توعية بشأن الطُّرق التي يؤدِّي بها فقْر التواضُل والمعلومات إلى تقويض السَّلام والعدالة والمؤسَّسات القويَّة.
- العمل من أجل ميثاق حقوق التواضُل بوصفه وسيلةً لحشد الدَّعم حول الحاجة إلى معالجة فقْر التواضُل والمعلومات.
- دَعْمُ وسائل الإعلام المجتمعية، ولا سيَّما الإذاعات المجتمعية، حيث يمكن أن تكونَ منصَّةً تواضُلٍ فعَّالة لتمكين الأفراد والمجتمعات

من المشاركة في صنع القرار والوصول إلى المعلومات ذات الصلة، لا سيما عندما تكون مرتبطةً استراتيجياً بمنصات التواصل الاجتماعي أو أنظمة الرسائل القصيرة. وينبغي إعطاء الأولوية لوسائل الإعلام المجتمعية التي تساعد مجموعات المستمعين وترتبط بالمنظمات الشعبية. ينبغي أن يشمل هذا الدعم بناء القدرات على نطاق واسع، والجهود المبذولة لربط المحطات المجتمعية بعضها مع بعض من أجل تبادل المعرفة والخبرة الفنية.

- حماية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام المرتبطين بوسائل الإعلام المجتمعية التي يفتقر معظمها إلى دعم المؤسسات الإعلامية القائمة.
- دعم دور وسائل الإعلام العامة المستقلة وتعزيزه بوصفها أحد الأركان الأساسية لأنظمة الإعلام المتنوعة والتعددية.
- دعم دمج الثقافة الإعلامية في أنظمة التعليم، بما في ذلك مبادرات تعليم الكبار، من أجل تزويد الناس بالمعرفة والمهارات للمطالبة بمؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة والمشاركة في صنع القرار.
- دعم جهود التواصل ما بين الأفراد. ويمكن تعزيز السلام والوصول إلى العدالة والعلاقات الأكثر إنتاجية ما بين المواطنين والمؤسسات بصورة كبيرة بواسطة عمليات التواصل ما بين الأفراد، مثل الحوار المجتمعي والمنتديات والفنون العامة، وما إلى ذلك. وهذه مساحات يمكن فيها مناقشة الأفكار ومشاركتها. كما يجب أن تكون عمليات التواصل استشارية وغير هرمية كي تؤدي إلى تغيير ملموس.

- تسليط الضوء على تجربة المجتمعات المهتمشة في التواصل العام من منظور تعددي. ويمكن أن يساعد ذلك في تقوية المؤسسات وخلق مساحات لمناقشة القضايا الجديدة. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل محتوى إعلامي، لا

سَيِّمًا عِنْدَمَا يُنْتَجِ عَلَى يَدِ الْمَجْتَمَعَاتِ نَفْسِهَا، مِمَّا يُلْقِي الضُّوْءَ عَلَى قِصَصِ تِلْكَ الْمَجْتَمَعَاتِ لَتَعْزِيزِ الْوَعْيِ وَالتَّضَامُنِ الدَّوْلِيِّ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَسَاعِدَ ذَلِكَ فِي مَعَالِجَةِ ضَعْفِ التَّمْثِيلِ أَوْ التَّمْثِيلِ السَّيِّئِ، وَهُوَ ظَاهِرَةٌ تَقْوُضُ الْعَيْشَ السَّلْمِيَّ وَالْمَعَامَلَةَ الْعَادِلَةَ وَالتَّمَاهُكَ الْاجْتِمَاعِيَّ.

- بِنَاءُ الْقُدْرَةِ الْاِسْتِرَاتِيْجِيَّةِ لِلتَّوَاصُلِ لِمَنْظَمَاتِ الْمَجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ لِتَمَكِّيْنَهَا بِصُورَةٍ أَفْضَلَ مِنْ إِحْدَاثِ التَّغْيِيرِ. وَيَسْتَلْزِمُ هَذَا أَيْضًا الْوَصُولَ إِلَى تَقْنِيَّاتِ التَّوَاصُلِ وَمَوَارِدِهِ.

- تَعْزِيزُ نِظَامِ إِعْلَامِيٍّ مُنْتَوِعٍ وَمُنْفَتِحٍ وَحُرٍّ وَدِيمُقْرَاطِيٍّ.
- الدَّفَاعُ عَنِ الْحَقِّ فِي حُرِّيَّةِ التَّجْمُعِ وَتَكْوِينِ الْجَمْعِيَّاتِ، بِمَا فِي ذَلِكَ فِي فِضَاءَاتِ الْإِنْتَرْنِتِ، مِنْ أَجْلِ تَمَكِّيْنِ النَّاسِ مِنَ الْمَشَارَكَةِ فِي صُنْعِ الْقَرَارِ، وَمَسَاعَلَةِ الْمَوْسَّسَاتِ وَصُنَاعِ الْقَرَارِ، وَضْمَانِ حَقُوقِ الْإِنْسَانِ.
- بِنَاءُ قُدْرَاتِ مَنْظَمَاتِ الْمَجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ لِلْمَشَارَكَةِ فِي عَمَلِيَّاتِ صُنْعِ السِّيَاسَاتِ، لَا سِيَّمًا مَا يَتَعَلَّقُ بِقَضَايَا التَّوَاصُلِ وَالْمَعْلُومَاتِ.

كَيْفَ يَرْتَبِطُ فَقْرُ التَّوَاصُلِ وَالْمَعْلُومَاتِ بِأَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ الْأُخْرَى

عِلَاوَةً عَلَى التَّرْكِيزِ عَلَى أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي جَرَى تَنَاوُلُهَا أَنْفَاءً، جَرَى اسْتِكْشَافِ الْعِلَاقَةِ مَا بَيْنَ التَّوَاصُلِ وَالْمَعْلُومَاتِ وَبَقِيَّةِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ. وَتَوْفَّرَ الرُّسُومُ الْبَيَانِيَّةُ فِي نِهَايَةِ هَذَا الْفَصْلِ أَمَثَلَةً عَلَى قَضَايَا فَقْرِ التَّوَاصُلِ وَالْمَعْلُومَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ مَعَالَجَتُهَا مِنْ أَجْلِ الْمَسَاعَدَةِ عَلَى تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْأَسَاسِيَّةِ وَالْفِرْعِيَّةِ لِأَجْنَدَةِ ٢٠٣٠م. كَمَا يَوْفَّرُ الرَّسْمُ الْبَيَانِيُّ - قَدْرَ الْإِمْكَانِ - أَمَثَلَةً عَلَى مَشْرُوعَاتٍ مُحَدَّدَةٍ جَرَى تَنْفِيزُهَا عَلَى مَدَى السَّنَوَاتِ

الخمسة الماضية والتي سعت إلى معالجة القضايا التي أبرزتها أهداف التنمية المستدامة المحددة.

حقوق التواصُل: ما وراء حرية التعبير

رأينا أن المعلومات والتواصُل ضروريّة للمُجتمع المعاصر، وهما نقطة الانطلاق للحوار العامّ وتبادل الآراء حول الأفكار والمعارف اللازمة لتشكيل الهياكل الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة وإصلاحها. وفي عالمٍ يعتمدُ على المعرفة والمعلومات، تُعدُّ حقوقُ التواصُل عنصرًا حاسمًا في تمكين المجتمعات والجياليات من معالجة الديناميكيات والقوى غير المتكافئة والظلمة والمدمرة المهيمنة، وتشكيل أساليب جديدة وطرق أفضل لتنظيم العالم وإدارته.

الحقُّ في حرّيّة التعبير - المنصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - هو نقطة الانطلاق لاتباع نهج حقوقيّ في التواصُل والمعلومات. ويُنظر إليه على أنه ركيزة أساسيّة للديمقراطيّة، حيث يحمي الحقّ في محاسبة الحكام، وهو أمرٌ حيويٌّ لمنع الرقابة، وهو شرطٌ لا غنى عنه لوسائل إعلامٍ فعّالة ومستقلّة.

لكنّ السُلطة بين الناس في أيّ مجتمع تمكّن من التواصُل والوصول إلى المعلومات، أو تحدُّ منه، ممّا قد يقوِّض حرّيّة التعبير في بعض الحالات.

ونتيجةً لذلك، فإنّ أفضل ضمانٍ للحقّ في حرّيّة التعبير هو تعزيزه جنبًا إلى جنب مع عددٍ من حقوق التواصُل الأخرى. ولهذا أهميّة خاصّة اليوم حيث أصبحت النظم البيئيّة للاتّصالات معقّدة تعقيدًا متزايدًا بسبب التغيّر التكنولوجيّ السريع، ومستويات مختلفة من الوصول إلى المنصّات، وعمليات حوكمة الوسائط متعدّدة الطبقات، والتي غالبًا ما تكون عاليّة، والاعتماد المتزايد

على التكنولوجيا الرقمية، وظهور وسائل الإعلام بوصفها مساحةً أساسيةً لتعزيز الإدماج والتغيير الاجتماعي.

يمثّل التواصُل والمعلومات أيضًا أهميّةً بالغةً للحُكم الرشيد ولتحسين قدرة الناس والمجتمعات على تحقيق التنمية المستدامة.

وتقوية المجتمع المدني - المجموعات الكثيرة التي تمثّل المواطنين - هي أمرٌ بالغ الأهميّة لضمان الحُكم الرشيد على المستويات المحليّة والوطنية والدولية. كما يجب على المواطنين المطلّعين أنفسهم - بغضّ النظر عن الطبقة أو الدين أو الجنس - أن يقودوا أجنّدت الحكومات والمؤسّسات العامّة وسياسات المساعدات الدولية ومنظّماتها.

إنّ الحقّ في المعرفة، وفي الوصول العادل إلى المعلومات، يمكنّ الناس من التعبير عن مخاوفهم. وفي السنوات الأخيرة، بدأت تشريعاتُ الحقّ في الحصول على المعلومات في أجزاءٍ مختلفةٍ من العالم تؤدّي إلى مزيدٍ من الشفافية والمساءلة، وهناك إجماعٌ عامٌّ على أنّ تمكين "التعبير عن الرأي" بواسطة حرّيّة التعبير يعزّز الحرّيّات الإنسانية الأخرى.

وتشمل حقوقُ التواصُل الحقّ في المعلومات وحرّيّة التعبير، علاوةً على الحقّ في الوصول إلى المعارف والمعلومات واستخدامها. في المقابل، فإنّ حرّيّة التعبير والحقّ في المعرفة والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، وإلى مجموعةٍ متنوّعةٍ من المحتوى والموارد الثقافية - هي أساسُ الجاليات والمجتمعات المستدامة. وتُسهم هذه المبادئ الأساسية في صياغة أشكالٍ جوهريةٍ للديمقراطية. وإذا كان أحدُ هذه الشروط ضعيفًا أو مفقودًا، فإنّه يقيّد التواصُل الحقيقيّ ويقلّصه.

الخيالُ في مقابل الواقع

مع الاعتراف بالإمكانات الكبيرة لهياكل التواصُل في المجتمعات المعاصرة، لا يزال الاعتراف الكامل بحقوق التواصُل يمثل مشكلةً. والشاغلُ الرئيسُ هو السيطرة السياسية، والتدخلُ في حرّية التعبير.

وبالتوازي مع التشبع الإعلامي، يأتي الاعتماد على وسائل الإعلام في معرفة العالم، وهو أمرٌ يزدادُ في أوقات النزاع. أمّا الشاغلُ الثاني فهو مفعولُ الدعاية وتأثير الرقابة. وهناك شاغلٌ ثالثٌ يتمثلُ في الممارسات التمييزية ما بين الرجل والمرأة، لا سيّما من وجهة نظرٍ حقوقية، في سياقات اجتماعية وثقافية ومن حيث التفاوت الاقتصادي.

لدى معظم شعوب العالم، تظلُّ حقوق التواصُل خيالاً وأمنيات؛ فهي ليست واقعاً ملموساً، ويجري انتهاكها على نحوٍ متكرّرٍ ومنهجيٍّ، ويجب تذكير الحكومات دائماً بأنّها مُلزَمةٌ قانوناً- بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي صدّقت عليها- أن تنفّذ حقوق التواصُل وتعزّزها وتحميها. وإقصاء أعداد كبيرة من الناس من العملية السياسية الديمقراطية بسبب الافتقار إلى الوسائل الفعّالة للمشاركة هو تحدُّ آخر لحقوق التواصُل.

كما تتفاقم هذه المشكلة بسبب التوسّع المستمرّ في صلاحيّات رُصد الاتّصالات واعتراضها، وهو ما يُبرّر باسم الأمن، لكنّه غالباً ما يُساء استخدامه عالمياً.

أصبح التواصُل أيضاً نشاطاً تجارياً كبيراً على الصعيد العالمي. وتتكوّن الكثير من منتجاته وخدماته بفعل أهدافٍ تجاريةٍ بدّل مبادئ المصلحة العامة. ويجري التحكم في سوق الإعلام العالمي إلى حدٍّ كبيرٍ بواسطة عددٍ صغيرٍ من التكتلات العملاقة، ما يعرّض تنوع تدفق المعلومات واستقلاليتها للخطر. ويزداد هذا التهديد الذي يواجه التنوع بواسطة الاتجاهات الحالية في مفاوضات التجارة الدولية، التي

تخاطِرُ بِإِخْضَاعِ الثَّقَافَةِ لِلقَوَاعِدِ نَفْسِهَا الَّتِي تَخْضَعُ لَهَا السَّلْعُ الْأَسَاسِيَّةُ، وَتَقْوِيضِ ثَقَافَةِ السَّكَّانِ الْأَصْلِيِّينَ وَمَعَارِفِهِمْ وَتُرَاثِهِمْ. بِالتَّوَاظِي مَعَ ذَلِكَ، تَخْلُقُ أَنْظِمَةُ الْمَلِكِيَّةِ الْفِكْرِيَّةِ الصَّارِمَةِ أَسْوَارًا حَوْلَ الْمَعْلُومَاتِ، وَتَمَثِّلُ عِقَابَاتٍ حَاسِمَةً أَمَامَ مَجْتَمَعَاتِ الْمَعْرِفَةِ النَّاشِئَةِ.

وَتَمْتَعُ تِكْنُولُوجِيَا الْمَعْلُومَاتِ وَالِاتِّصَالَاتِ (ICT) وَالْفَهْمُ الْأَكْثَرُ عُمَقًا لِحُقُوقِ التَّوَاصُلِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى جَعْلِ الْمَعْلُومَاتِ وَالْمَعَارِفِ مَتَاحَةً بِسَهُولَةٍ أَكْبَرَ لِلنَّاسِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَتَحْوِيلِ مَسَارِ الْعَمَلِيَّاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ. لَكِنْ لَا يَزَالُ هُنَاكَ الْكَثِيرُ مِمَّا يَتَعَيَّنُ الْقِيَامُ بِهِ حَتَّى يَصْبَحَ هَذَا حَقِيقَةً وَاقِعَةً، لَا سِيَّما فِي وَقْتِ تَضَاعُلٍ فِيهِ ثِقَةٌ الْجُمْهُورِ بِالْمَوْسَّسَاتِ الْإِعْلَامِيَّةِ وَالْجِهَاتِ الْفَاعِلَةِ فِي مَجَالِ الْإِتِّصَالَاتِ الرَّقْمِيَّةِ، مِثْلَ مَنْصَّاتِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْكَبِيرَةِ.

القِطْعَةُ الْمَفْقُودَةُ مِنْ أُحْجِيَّةِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ

يَنْشَأُ فِقْرُ التَّوَاصُلِ وَالْمَعْلُومَاتِ مِنْ أَوْجِهِ الْقِصُورِ الْهِيكَلِيَّةِ الَّتِي تَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ الْمِشَارَكَةِ الْكَامِلَةِ فِي عَمَلِيَّاتِ صُنْعِ الْقَرَارِ حَوْلَ الْقِضَايَا الَّتِي تَوَثَّرُ فِي حَيَاتِهِمْ، وَلَا سِيَّما مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ. وَتَشْمَلُ الْمِظَاهِرَ الْأَسَاسِيَّةَ لِهَذَا الشَّكْلِ مِنَ الْفَقْرِ مَا يَأْتِي:

- عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْوَصُولِ إِلَى الْمَنْصَّاتِ بِصُورَةٍ هَادِفَةٍ لِإِثَارَةِ الْمَخَافِ بِشَأْنِ الْقِضَايَا الَّتِي تَوَثَّرُ فِي حَيَاةِ الْفَرْدِ.
- ضَعْفُ الْمَحْتَوَى الْإِعْلَامِيِّ أَوْ سُوءُ التَّمثِيلِ.
- انخِفَاضُ مَسْتَوِيَاتِ الثَّقَافَةِ الْإِعْلَامِيَّةِ.
- الْوَصُولُ الْمَحْدُودُ إِلَى الْمَعْلُومَاتِ ذَاتِ الصَّلَةِ، بِهَا فِي ذَلِكَ الْمَعْلُومَاتِ الْعَامَّةِ.
- الْإِقْصَاءُ مِنْ عَمَلِيَّاتِ صُنْعِ الْقَرَارِ.

- القيودُ على حريّة التعبير وتكوين الجمعيات وحرية التجمّع.
- غياب قطاع إعلامي حرٍّ ومستقلٍّ وشاملٍ وتعدّديّ.
- انتشارُ الصور النمطيّة السلبية عن الفئات المهمّشة.
- العوامل الاجتماعيّة والثقافيّة التي تمنع المشاركة الحقيقيّة (مثل التمييز بسبب الجنس والأصل والعرق والطبقة الاجتماعيّة، وما إلى ذلك).
- تركيز الإعلام في أيدي الأقوياء.
- عدم إمكانيّة التواصل والوصول إلى المعلومات (مثل الحواجز اللغويّة).
- انتهاكاتُ الخصوصية، ولا سيّما ما يتعلّق بالاتّصالات الرقميّة.
- فرصٌ محدودةٌ للمشاركة في عمليّات صنع القرار المتعلّقة بتنظيم النظم البيئيّة للاتّصالات وإدارتها.

يُعدُّ عدم المساواة ما بين الجنسين أيضًا بُعدًا أساسيًا في فقرِ التواصل والمعلومات؛ لأنّ القضايا الجنسانيّة تؤثر في كيفية تمثيل النساء والفتيات في وسائل الإعلام، والوصول إلى المنصّات الإعلاميّة، واكتساب المعلومات والمعرفة. ويُفوّض عدم المساواة بين الجنسين أيضًا قدرة النساء والفتيات على ممارسة حقهنّ في حريّة التعبير، ممّا يمنعهنّ - بدورهن - من المشاركة الكاملة في عمليّات صنع القرار بشأن الأمور التي تؤثر في حياتهنّ.

وبهذا المعنى، فإنّ فقرِ التواصل والمعلومات يُسهم في إدامة عدم المساواة بين الجنسين، ويُفوّض التنمية المستدامة.

ولا يُعدُّ أمرًا جديدًا التعبير عن هذه التطلّعات المحيطة في الحصول على صوتٍ مُعلن، والقدرة على الإسهام في صنع القرار المحليّ والوطنيّ لمواجهة تحديات التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة محليًّا ووطنياً. ففي شباط/فبراير عام ٢٠١٠م، حدّد

المقرّرون الخاصون الأربعة لحرية التعبير، المعينون تعييناً مشتركاً من الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأميركية، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا- عشرة تحديات أساسية تواجه حرية التعبير.

وكان التمييز في التمتع بالحق في حرية التعبير أحد هذه التحديات. قالوا: "...الجماعات المحرومة تاريخياً...تواصل الكفاح من أجل إسماع أصواتها، والوصول إلى المعلومات ذات الصلة بها".

كان يعتري السلطات الأربع قلق بالغ بشأن الآتي:

- العقبات التي تعترض تأسيس وسائل الإعلام من قبل المجموعات المحرومة تاريخياً ومن أجلها.
- العوامل التي تمنع المجموعات المحرومة تاريخياً من الانخراط في نقاش مشروع حول مشكلاتهم واهتماماتهم.
- الافتقار إلى تدابير التنظيم الذاتي لمعالجة التغطية الإعلامية القاصرة للقضايا ذات الصلة بالفئات المحرومة تاريخياً.
- انتشار المعلومات النمطية أو المهينة عن الفئات المحرومة تاريخياً.

نظراً إلى أن التقنيات الرقمية أصبحت محورية بصورة متزايدة في مجتمعات اليوم، فقد بدأ الخبراء الدوليون لحرية التعبير بالتركيز على التفاعلات ما بين هذه العوائق والنظم البيئية الحالية للاتصالات. مثلاً، ركزت التقارير الصادرة عن مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته، في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨م، على قضايا مثل دور تقنيات التشفير في ما يتعلق بحماية الخصوصية، وتأثير المراقبة غير القانونية في العالم الرقمي، ومسؤوليات الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وتنظيم المحتوى على الإنترنت. وترافقت هذه

التغيرات مع الاتجاه المتزايد لتقلُّص فضاء المجتمع المدني، كما وثَّقتَه مجموعات مثل سيفيكس (CIVICUS)، وهي ظاهرةٌ تستلزم تقويض حقوق التواصُل وحقوق الإنسان الأساسيَّة وتقييدها، مثل الحقِّ في حرِّيَّة التعبير، والحقِّ في حرِّيَّة التجمُّع، والحقِّ في حرِّيَّة تكوين الجمعيات.

وترتبط القضايا التي جرى تسليطُ الضَّوء عليها في هذه التقارير ارتباطاً مباشراً بقدرة الناس على المشاركة بصورة هادفةٍ في صياغة أجندات التنمية المستدامة في مجتمعاتهم. وفي بلدانٍ ناميةٍ عدَّة، يُحرم سكَّان كثيرونَ من الحقِّ في التواصُل (سواء باستخدام منصَّات التواصُل التقليديَّة أم الرقميَّة) بسبب الحالة أو الموقع أو الهويَّة أو النوع الاجتماعي، في حين يبقى التواصُل العامّ - إلى حدِّ كبير - في أيدي أصحاب الامتيازات، وتعكس الأجندة العامَّة هذا التفاوت. وعندما لا يعالج التواصُل العامُّ المشكلات والقضايا التي تؤثرُ في الفقراء والمهمَّشين، فإنَّ مخاوفهم تكون غير مرئيَّة وغير موجودة في نظر الجمهور. في ضوء كلِّ ما سبق، يُقترحُ هدفاً جديداً للتنمية المستدامة:

هَدَفُ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ الثَّامِنُ عَشَرَ: التَّوَاصُلُ لِلْجَمِيعِ

الهدف الأساسي: توسيع الآفاق المدنيّة العامّة وتقويتها بواسطة الوصول العادل والميسور إلى التكنولوجيا ومنصات التواصل، والتعدديّة الإعلاميّة، وتنوّع وسائل الإعلام.

الهدف الفرعيّ ١,١ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان وجود مساحات وموارد للرّجال والنساء، لا سيّما الفقراء والضعفاء، للمشاركة في حوارٍ ونقاشٍ عامٍّ شفّافٍ ومستنيرٍ وديمقراطيّ.

الهدف الفرعيّ ١,٢ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان وجود أنظمةٍ يجري فيها تشجيع الأفكار والمعارف الإبداعية، ويمكن نقلها على نطاقٍ واسعٍ وبحريّةٍ لتعزيز العدالة الاجتماعيّة والتنمية المستدامة.

الهدف الفرعيّ ١,٣ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان حماية كرامة الناس وأمنهم في ما يتعلّق بعمليات التواصل، لا سيّما ما يتعلّق بخصوصيّة البيانات والتحرّر من المراقبة.

الهدف الفرعيّ ١,٤ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان مساحاتٍ تواصلٍ لمختلف الثقافات والأشكال الثقافيّة والهويّات على المستويّين الفرديّ والاجتماعيّ.

في تنفيذ الهدف الثامن عشر من أهداف التنمية المستدامة، هناك عددٌ من المجالات الأساسيّة غائبةٌ عن أجندة ٢٠٣٠م وهي موضّحةٌ في الأقسام التالية.

التحول الديمقراطيُّ للأنظمة البيئية للتواصل والمعلومات بتعزيز مشاركة المجتمع المدنيِّ في صنع سياسات التواصل والمعلومات

ترتبط الكثير من الهياكل التي تُديمُ فقَرَ المعلومات والتواصل بالأطر التشريعية والسياسية التي تحكمُ الإعلام وأنظمة المعلومات، والتي تعكس بدورها ديناميكيات السُّلطة في المجتمع الذي يُقضي فئاتٍ معيَّنة من المشهد الإعلاميِّ. وتوضِّح مؤشراتُ تنمية وسائل الإعلام الخاصة باليونيسكو، المقبولة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم بوصفها الإطار الأساسي لتقييم تنمية وسائل الإعلام⁴⁵، العمل المطلوب لجعل أنظمة الإعلام أكثر شموليةً وشفافيةً وتعدديةً من وجهة نظر سياسية. والعمل الحاليُّ الذي تقوم به اليونيسكو لتنمية مؤشرات عالمية للإنترنت⁴⁶، بُغية توفير إنترنت أكثر انفتاحًا وقائمًا على الحقوق وشاملًا - هو أمرٌ بالغ الأهمية أيضًا، ويعدُّ بأن يصبح أكثر أهميةً مع ظهور ابتكارات التواصل الرقمية والقائمة على الإنترنت.

يحتاج المجتمع المدنيُّ لأن يكون مشاركًا نشطًا في تنمية الأطر التشريعية والسياسية للتحول الديمقراطي للأنظمة البيئية للتواصل والإعلام والمعلومات. وهناك الكثير مما يمكنُ تعلُّمه من تجربة عددٍ من منظمات المجتمع المدنيِّ من أميركا اللاتينية التي دعت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية إلى المزيد من التواصل الديمقراطيِّ، ووسائل الإعلام، والنظم البيئية للمعلومات في سياقاتها الوطنية.

45) UNESCO. (2008). Media Development Indicators: A Framework for Assessing Media Development. UNESCO.

46) UNESCO. (2017). Developing Internet Universality Indicators. UNESCO.
<https://en.unesco.org/internetuniversality/indicators>

مشاركة المجتمع المدني في أميركا اللاتينية في صنْع سياسات التَّوَاصُلِ

في العقدين الأولين من الألفية الثالثة، وضعت حكومات دولٍ عدَّة في أميركا اللاتينية، بدعمٍ من جهات المجتمع المدنيِّ الفاعلة في معظم الحالات، قوانينَ جديدةً وأطرَ سياساتٍ عامَّة سعت إلى التحوُّل الديمقراطيِّ للوصول إلى وسائل الإعلام. ومن الأمثلة على ذلك، القانونُ الأساسيُّ للاتِّصالات في الإكوادور، والقانون العامُّ للاتِّصالات وتكنولوجيا المعلومات في بوليفيا، وقانون خدمات الاتِّصالات السمعيَّة والبصريَّة في الأرجنتين، وقانون الإعلام في أوروغواي.

وهناك عناصرٌ مشتركة تجمع ما بين هذه السياسات الجديدة. مثلاً، عززت هذه السياسات التوزيعَ العادلَ للتَّراخيص ما بين قطاعاتٍ محدَّدة بوضوح: العامَّة والخاصَّة والتجاريَّة والمجتمعيَّة. في بعض الحالات، هناك أيضاً قطاعٌ رابع: قطاعُ تَواصُل السكَّان الأصليين. وهناك عنصرٌ مشتركٌ آخرٌ وهو وجودُ قواعدٍ لمنع تركيز وسائل الإعلام في أيدي قلةٍ و/ أو تضييق ذلك، لا سيَّما إذا كانت في أيدي تكتُّلات رأس المال الأجنبيَّة أو المحليَّة، التي يكون تأثيرها في القطاعات الأخرى من اقتصاد الدولة كبيراً جداً. وعلى العموم، تضمَّنت هذه السياسات أيضاً إنشاء هيئات تنظيميَّة لديها القدرة على فرض عقوبات لإنفاذ القواعد الجديدة.

واجه الكثير من أطر تنظيم وسائل الإعلام الجديدة عقباتٍ كبيرة. فمن ناحية، عارضَ القطاعان الخاصُّ والتجاريُّ - وهما قطاعان اعتادا نظاماً أكثر ملاءمةً - تنفيذَ سياساتٍ جديدة، بحُجَّة أنَّها تمثِّلُ اعتداءاتٍ على حرِّيَّة الصحافة وحرِّيَّة التعبير. ومن ناحيةٍ أُخرى، في كثيرٍ من الحالات، جاءت هذه اللوائح الجديدة في بيئاتٍ سياسيَّة إلى حدٍّ بعيد، وحُسبت أدواتٌ للحكومات الحاليَّة لترويج أجنداتها السياسيَّة. وأدَّى هذا التسييس في كثيرٍ من الحالات إلى تقليص شرعيَّة هذه العمليَّات، وجعلها عرضةً للتغيير الانتخابيِّ، كما هي الحال في الأرجنتين.

علاوةً على ذلك، كانت هناك إخفاقاتٌ عدَّة في تنفيذ هذه الأطر الجديدة، مثل الافتقار إلى الآليات الملموسة والمستدامة لتعزيز قطاع البث المجتمعي، الذي غالبًا ما كانت تُفرض عليه حصصٌ إنتاج كان من الصعب الوفاء بها. ورُغم هذه المشكلات، فلا يمكن إنكار أنَّ عمليَّات التحوُّل الديمقراطيَّ لوسائل الإعلام تمثِّل خطوةً إلى الأمام صَوَّب تحقيق حقوق التواصُل.

أدَّى المجتمع المدنيُّ دورًا محوريًّا في تطوير أطر تنظيم وسائل الإعلام الجديدة هذه، بل دعمها وتعزيزها علنًا في كثير من الحالات. وحاوَلت جهاتٌ فاعلةٌ عدَّة من المجتمع المدنيُّ الحفاظَ على موقفٍ مستقلٍّ، لا سيمًا في السياقات التي جرى فيها تسييس مسألة تنظيم وسائل الإعلام، في حين قرَّرت الجهاتُ الفاعلةُ الأخرى موافقة نفسها بصورةٍ أوْثق مع مواقفٍ سياسيَّةٍ أوْضح. وفي بعض الحالات، أدَّت هذه الديناميكيَّة إلى انقسامات عميقة داخلَ المجتمع المدنيُّ في تلك البلدان.

تتناقض النماذج الجديدة لتنظيم وسائل الإعلام في أماكن مثل أوروغواي والإكوادور مع نماذج بلدان مثل المكسيك وكولومبيا والبرازيل وتشيلي وبيرو، ومعظم بلدان أميركا الوسطى والبحر الكاريبي، التي لم تشهد تغييراتٍ كبيرةً في السنوات الأخيرة. وتمتلك معظم هذه الدول أطرًا قانونيَّةً لتنظيم وسائل الإعلام والتي تحاول بطريقةٍ أوْ بأخرى تشييط تركيز وسائل الإعلام، ولكنَّ الحقيقة هي أنَّ منطَقَ السُّوق يسود في مجال التواصُل في هذه بلدان. في بعض الحالات، يجري الاعتراف بقطاع الإعلام المجتمعي، كما هي الحال في كولومبيا والسلفادور، ولكنَّ في حالاتٍ أخرى، مثل المكسيك وكوستاريكا وغواتيمالا وبيرو، فإنَّما أنَّ القطاع غير معترفٍ به، وإمَّا يواجه صعوباتٍ كبرى من أجل العمل بصورةٍ قانونيَّة.

وكوبا استثناء من القاعدة؛ لأنَّه رغم أنَّ القطاع الخاصَّ لا يودِّي أيَّ دور في وسائل الإعلام في البلاد، فإنَّ قطاعَ الدولة يغطي معظم وسائل الإعلام، باستثناء القطاع المجتمعيِّ في كثيرٍ من الحالات. وعلاوةً على الدعوة العامَّة إلى التحوُّل الديمقراطيِّ للوصول إلى وسائل الإعلام، أسهمت تحالفات منظمات المجتمع المدنيِّ في بلدانٍ عدَّة في أميركا اللاتينيَّة في تطوير الأطر القانونيَّة والسياسات العامَّة بشأن القضايا الأخرى ذات الصلة بالتواصل. مثلاً، في السنوات الخمس عشرة الماضية، ظهرت تحالفات عدَّة أسهمت في إحداث تغييرات في الوصول إلى المعلومات العامَّة، كما في حالة البرازيل والمكسيك، وفي تغييرات في الأطر القانونيَّة التي تجرِّمُ الازدراء وبعض أشكال التعبير العام، كما في حالة تشيلي وغواتيمالا.^{٤٧}

توصياتٌ لتعزيز مشاركة المجتمع المدنيِّ في صنع السياسات المتعلقة بالتواصل والمعلومات

واضعينَ في الحسبان أنَّ تطويرَ سياساتٍ قانونيَّةٍ وتواصلٍ عامٍّ أكثر ديمقراطيَّةً هو عمليةٌ طويلةُ الأجل، وأنَّ نجاحها يعتمد جزئياً على الإرادة السياسيَّة للحكومة في ذلك الوقت، وأنَّ الجهات الفاعلة في القطاع الخاصَّ يمكنها مقاومَةَ التغيير، فإنَّ التوصيةَ المركزيَّة لأصحاب المصلحة هي دَعْمُ تطوير تحالفات المجتمع المدنيِّ على المستوى الوطنيِّ المهتمَّة بتعزيز التغييرات الملموسة في تشريعات التواصل والمعلومات وسياساتها، والمتعلِّقة بقضايا مثل حقَّ الوصول إلى المعلومات، وحوكمة الإنترنت وتنظيم وسائل الإعلام.

47) Maria Soledad Segura and Silvio Waisbord. (2016). Media Movements: Civil Society and Media Policy Reform in Latin America. ZED Books.

تستند هذه التوصية إلى الاعتقاد أن المجتمع المدنيّ عاملٌ حاسمٌ في النضال من أجل أنظمةٍ إعلاميةٍ أكثر انفتاحًا وشموليّةً وديمقراطيّةً.

ويجب أن تكون مثل هذه التحالفات متنوّعةً وشاملةً وتمثّل مساحاتٍ مفتوحةً للحوار مع مختلف الجهات الفاعلة، لكن يجب أن تكون لديها أيضًا القدرة على تطوير جداول أعمالٍ وأهدافٍ مشتركةٍ واضحة. يجب أن يمتلك هذا النوع من التحالف أيضًا الأدوات اللازمة لإنتاج المعرفة ونشرها، والتفاعل مع وكالات الدولة، وإقامة تحالفات مع قطاعات المجتمع المدنيّ التي لم تشارك تقليديًا في نشاط التواصُل، والتأثير في الرأي العام لمصلحة التحوُّل الديمقراطيّ للتواصُل. ومن الضروريّ أيضًا أن تكون تحالفاتٍ تشاركيّةً حتّى تكون شرعيّةً حقًا.

يجب أن يكون دعمُ تطوير هذه التحالفات من جانب أصحاب المصلحة الخارجيين في مجال التنمية مشروعًا متوسّط المدى؛ من أجل إرساء أُسس حركاتٍ يمكنها مراقبة تنفيذ أيّة سياسةٍ تواصُل، ويمكن حشدّها عندما تقع هناك نكسات. يجب أن تبدأ هذه التحالفات من المبادئ المشتركة التالية:

- التواصُل حقٌّ من حقوق الإنسان يسمحُ بالدِّفاع عن الحقوق الأخرى وتعزيزها.
- الحقُّ في حرّيّة التعبير جزءٌ أساسيٌّ من الحقِّ في التواصُل.
- التنوع الثقافيّ أساسيٌّ لتحقيق نظامٍ تواصُلٍ يتمتّع بديمقراطيةٍ أكبر، ووجود إطارٍ تنظيميٍّ يشجّع التعبير الثقافيّ، بما في ذلك التعبير عن المجموعات المهمّشة، هو أمرٌ ضروريٌّ لضمّان التنوع الثقافيّ.
- يعدُّ الطيف الكهرومغناطيسيّ منفعةً عامّةً، ويجب جعله متاحًا للناس. لذا يجب أن تكون هناك قواعدٌ واضحةٌ وعادلةٌ بشأن ملكيّة وسائل التواصُل وتركيزها لتجنّب تركيز السُلطة في أيدي قلة.

- يحقُّ للمواطنين المشاركة في عمليَّات الحوكمة وصُّنع القرار بشأن سياسات التواضُل.
- وسائل الإعلام المجتمعيَّة ووسائل إعلام المواطنين هي تعبيراتٌ عن الحقِّ في التواضُل، ويجب دعمها.
- يجب ضمانُ الوصول الفعَّال والعاقل إلى المعلومات العامَّة. والجهات المانحة والحكومات والمؤسَّسات الدوليَّة وأصحاب المصلحة الآخرين في التنمية هي جميعًا جهاتٌ مدعوَّةٌ إلى دَعْم تشكيل هذه التحالفات ببناء القدرات والخبرة الفنيَّة والوصول إلى الموارد الماليَّة وفرص النهوض بأجنداتها في المتديات الإقليميَّة والدوليَّة.

الاستثمار في الثقافة الإعلاميّة للعصر الرقميّ

رافقَ ظهور الكثير من منصَّات التواضُل الرقميَّة، كالشبكات الاجتماعيَّة والهواتف الذكيَّة، على مدار العقد الماضي الأمل في أن تساعد هذه المنصَّات في التحوُّل الديمقراطيَّ لأنظمة البيئيَّة للتواضُل، والمساعدة في إحداث التغيير الاجتماعيِّ. مثلاً، قدِّمت صحافة المواطنين فرصاً عظيمةً لتكونَ أشبه بوزنٍ معادلٍ لوسائل الإعلام السائدة؛ لأنَّها تمثِّل فرصةً لحشد المجتمعات المهتمَّة، علاوةً على زيادة الوصول إلى المعلومات والمعرفة.

ومع أنَّ هذه المنصَّات الرقميَّة ساعدت في كثير من الحالات على زيادة الوعي بالمشكلات الاجتماعيَّة المختلفة، فإنَّ هناك شعورًا متزايدًا بالحذر بشأن المخاطر التي تمثِّلها هذه المنصَّات الجديدة على المجتمع. مثلاً، أظهرت تفسُّي ظاهرة "الأخبار الكاذبة" أنَّه يمكنُ استخدام المنصَّات الرقميَّة للتلاعب بالأجندات الإعلامية والتأثير فيها بلا ضمير، ولمهاجمة العمليَّات الديمقراطيَّة.

اليوم، تتميز الأنظمة البيئية لوسائل الإعلام بتقارب الوسائط الرقمية والتقليدية، وتجزئة الجماهير، وقضايا الخصوصية، وانعدام الشفافية حول كيفية اتخاذ القرارات التي تحكم التواصل وتدفع المعلومات.

ومع كل هذه الحقائق الجديدة، فقد أخفقت معظم الأنظمة التعليمية في مناهجها في التعبير عن حاجة الطلاب إلى اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للتنقل في عالم يتزايد فيه التوسط والرقمنة. هذه الحاجة وثيقة الصلة بصورة خاصة في سياق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم الجيد. الجهات المانحة والحكومات والمؤسسات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين في التنمية مدعوون إلى دعم إدراج البرامج الشاملة وبرامج الثقافة الإعلامية والمعلومات في أنظمة التعليم في البلدان حول العالم.

معالجة حاجات التواصل والمعلومات

للمجتمعات المهمشة والمستبعدة تاريخياً

من المسلم به عموماً أن الإدماج الاجتماعي يجب أن يكون في صميم الجهود المبذولة لمعالجة فقر التواصل والمعلومات. ويستلزم هذا الاعتراف بأن هناك فئات في المجتمع يجري تجاهل احتياجاتها من التواصل والمعلومات روتينياً في سياق التنمية. ويمكن أن يكون هذا نتيجة لقضايا مثل حواجز اللغة أو التحيز أو المسافة الجغرافية أو الاختلافات في الوصول إلى منصات التواصل. وتتضمن بعض الفئات، التي نادراً ما يجري التعامل مع حاجات التواصل والمعلومات الخاصة بها، الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والأقليات العرقية والثقافية والأشخاص من مجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وأحرار الجنس، مثلاً لا حصرًا.

والسكَّانُ الأصْلِيُّونَ من بَيْنِ الفِئَاتِ الَّتِي غَالِبًا مَا جَرَى تَجَاهُلُ حَاجَاتِهَا فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّوَاصُلِ وَالْمَعْلُومَاتِ فِي جَمِيعِ أُنْحَاءِ الْعَالَمِ مِنْ قَبْلِ وَاضِعِي السِّيَاسَاتِ وَصُنَّاعِ الْقَرَارِ.

اليوم، مِنْ بَيْنِ سَكَّانِ الْعَالَمِ الْحَالِيَّيْنَ الْبَالِغِ عِدْدُهُمْ ٦,٧ مِلْيَارِ نَسْمَةٍ، هُنَاكَ أَكْثَرُ مِنْ ٣٧٠ مِلْيُونِ مِنَ السَكَّانِ الْأَصْلِيِّينَ فِي أَكْثَرِ مِنْ ٧٢ دَوْلَةٍ. حَيْثُ يَمَارِسُونَ تَقَالِيدَ فَرِيدَةً، وَيَحْتَفِظُونَ بِالْخُصَائِصِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ الَّتِي تَمَيَّزُهُمْ عَنِ تِلْكَ الْخَاصَّةِ بِالْمَجْتَمَعَاتِ الْمَهِيْمَةِ الَّتِي يَعِيشُونَ فِيهَا. مِنَ الْقُطْبِ الشَّمَالِيِّ إِلَى جَنُوبِ الْمَحِيطِ الْهَادِي، هُمْ أَحْفَادٌ - وَفَقًّا لِتَعْرِيفٍ مَقْبُولٍ بِصُورَةٍ عَامَّةٍ - أَوْلَادُ الَّذِينَ سَكَنُوا بِلَدًّا أَوْ مَنطَقَةً جُغْرَافِيَّةً فِي وَقْتِ وُصُولِ أَشْخَاصٍ آخَرِينَ مِنْ ثِقَافَاتٍ أَوْ أَصُولٍ عَرَقِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ.

يَتَمَيَّزُ السَكَّانُ الْأَصْلِيُّونَ بِطَرِيقَتِهِمُ الْخَاصَّةِ فِي الْحَيَاةِ وَمَعْتَقَدَاتِهِمْ وَعِلَاقَتِهِمْ بِالْبَيْئَةِ. وَتَرَكَ الْكَثِيرُونَ حَيَاتَهُمُ التَّقْلِيدِيَّةَ نَحْوَ الْبُلْدَاتِ وَالْمَدَنِ، أَوْ يَعْمَلُونَ مَقَابِلَ أَجْرٍ لجزءٍ مِنَ الْوَقْتِ، وَيَعُودُونَ إِلَى أَرْضِهِمْ فِي أَوْقَاتٍ أُخْرَى.

وَعَالِبًا مَا يَمَارِسُ السَكَّانُ الْأَصْلِيُّونَ سُبُلَ عَيْشٍ مُخْتَلِطَةً، وَلَكِنْ فِي مَعْظَمِ الْحَالَاتِ، يَكُونُ اقْتِصَادُ الْكِفَافِ هُوَ الْأَسَاسُ لِكَيْفِيَّةِ كَسْبِ عَيْشِهِمْ. وَالْأَمْرُ عِنْدَ السَكَّانِ الْأَصْلِيِّينَ هُوَ أَنَّ "الْمَعْرِفَةَ الْبَيْئِيَّةَ التَّقْلِيدِيَّةَ" هِيَ فِي صَمِيمِ هُويَّتِهِمْ وَثِقَافَتِهِمْ الَّتِي تُفْهَمُ عَلَى أَنَّهَا الْعَيْشُ الْفَعْلِيُّ لِلْحَيَاةِ، وَلَيْسَ مَجْرَدَ مَعْرِفَةِ كَيْفِيَّةِ الْعَيْشِ. وَالسَكَّانُ الْأَصْلِيُّونَ هُمْ أَمْنَاءُ اللُّغَاتِ الْفَرِيدَةِ وَأَنْظَمَةِ الْمَعْرِفَةِ وَالْمَعْتَقَدَاتِ، وَلَدَيْهِمْ مَعْرِفَةٌ لَا تُقَدَّرُ بِثَمَنِ بِالْمَهَارِسَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالِإِدَارَةِ الْمُسْتَدَامَةِ لِلْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ.

وَاجَهَتْ مَجْمُوعَاتٌ عَدَّةٌ مِنَ السَكَّانِ الْأَصْلِيِّينَ مَوْجَاتٍ مُتَعَدِّدَةً مِنَ الْاسْتِيعَابِ وَالِاسْتِعْمَارِ وَالِإِبَادَةِ الْجَمَاعِيَّةِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ. الْيَوْمَ، يَعَانِي السَكَّانُ الْأَصْلِيُّونَ

غالبًا ضَعْفَ التمثيل السياسي والمشاركة والتهميش الاقتصادي والفقر ونقص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والتميز الثقافي.

في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧م، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان الخاص بحقوق السكان الأصليين (UNDRIP)، مما يعكس القلق العالمي من استمرار معاناة السكان الأصليين جرّاء الظلم التاريخي الذي يمنعهم من ممارسة حقوقهم. وأقرّ الإعلان بحقيقة أن السكان الأصليين يارسون التنظيم من أجل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن لهم الحق في الحفاظ على مؤسساتهم السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتميزة وتعزيزها أيضًا. ويُعدّ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين أحد الأطر الأساسية لمعالجة بعض القضايا العالمية التي تقوّض حقوق السكان الأصليين، مثل تغيير المناخ، والتهديدات التي يتعرّض لها التنوع البيولوجي والثقافي، والاستيلاء على الأراضي، والإنتاج والتوزيع الغذائي غير المنصف وتقليص الخدمات العامة.

ويسلّط إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين الضوء على عددٍ من قضايا التواصل مثل حق الوصول إلى المعلومات، وتمثيل وسائل الإعلام، وحقوق الملكية الفكرية، وامتلاك وسائل الإعلام والتحكّم فيها، والتنوع الثقافي. ومن دون اتباع نهجٍ حقوقي في صنع القرار والمنصات الإعلامية والثقافة، لا يمكن ضمان حقوق السكان الأصليين ضمانًا كاملاً. وقد تردّد صدى هذا الاعتقاد في تجمّعات خاصة عدّة بالمحاورين من السكان الأصليين، مثل المنتدى الدولي حول تواصل السكان الأصليين وتنميتهم، الذي عُقد في بوليفيا عام ٢٠٠٦م، والذي أعاد تأكيد أهمية التواصل بوصفه عنصرًا أساسيًا في تحرير المجتمع وتحوُّله وتنميته، وإقرار حقوق السكان الأصليين.^{٤٨}

48) The No-Nonsense Guide to Indigenous People's Communication Rights http://cdn.agilitycms.com/wacc-global/Images/Galleries/RESOURCES/e-pubs/Nononsense-guides/PDFS/09indigenous_peoples.9.pdf

ووفقاً لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بحقوق السكَّان الأصليين، «شارك السكَّان الأصليون منذ البداية في عملية التشاور العالمية حول أجندة ٢٠٣٠م، وأسفرت دعوهم عن إطارٍ يشيرُ بوضوحٍ إلى اهتمامات التنمية الخاصَّة بالسكَّان الأصليين، وهي قائمةٌ على المبادئ العالمية وحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة البيئية- الأولويات الأساسية للسكَّان الأصليين... والكثير من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الرئيسة، وأهدافها الفرعية ذات صلة بالسكَّان الأصليين، ولها روابط مباشرة بالتزامات حقوق الإنسان الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكَّان الأصليين. وهناك ستُ إشاراتٍ مباشرة إلى السكَّان الأصليين في أجندة ٢٠٣٠م، بما في ذلك الهدف الثاني المتعلِّق بالإنتاج الزراعيّ لصغار المزارعين من السكَّان الأصليين، والهدف الرابع المتعلِّق بالمساواة في الحصول على التعليم لأطفال السكَّان الأصليين».^{٤٩}

ومع وجود هذه التطوُّرات الإيجابية، فقد أُصيبَ عددٌ من جماعات السكَّان الأصليين بخيبة أملٍ إزاء عدم الاهتمام بقضايا مثل الحقِّ في تقرير المصير، ومبدأ الموافقة الحرَّة والمسبَّقة والمستنيرة، والحقوق الجماعية.^{٥٠}

توصياتٌ لمعالجة حاجات التواضُلِّ والمعلومات للسكَّان الأصليين

يمكن أن يكون التواضُلُّ عاملاً تحوُّلياً للكثير من السكَّان الأصليين؛ لأنَّه يساعد في تقوية نسيجهم الاجتماعيّ، وتحسين عمليَّات الحوكمة، وتعزيز الثقافة بكلِّ تنوُّعها، وبناء الجسور مع المجتمعات والجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى.

49) Indigenous People and the 2030 Agenda- A Background. UN Permanent Forum on Indigenous Issues. <http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2016/Docs-updates/backgrounderSDG.pdf>

50) Indigenous People and the 2030 Agenda- A Background. UN Permanent Forum on Indigenous Issues. <http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2016/Docs-updates/backgrounderSDG.pdf>

ويمكن أن تساعد هذه التغييرات في تعزيز الرؤية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكَّان الأصليين والأهداف التي تعزُّزها أجندة ٢٠٣٠ م.

التوصياتُ الأساسيَّة لأصحاب المصلحة في التنمية هي:

- تعزيز العمليَّات المحليَّة للتواصل بمجتمعات السكَّان الأصليين، وتطوير شبكات المحاورين من السكَّان الأصليين، بالتدريب والمواكبة ووضوح الرؤية والوصول إلى الموارد.
- تقديم المشورة القانونيَّة والتقنيَّة لمجتمعات السكَّان الأصليين المشاركة في عمليَّات التواصل، مثل إنشاء محطات إذاعيَّة مجتمعيَّة.
- تقديم الدعم لتطوير شبكات تبادل المعرفة الوطنيَّة ما بين المحاورين (من قطاع المجتمع ومن القطاعين العام والخاص)، وقادة السكَّان الأصليين والباحثين لتحقيق التحالفات.

وينبغي تنفيذ هذه التوصيات بناءً على المبادئ الآتية:

- للسكَّان الأصليين الحقُّ في أن تكون أصواتهم جزءاً من النظام البيئيِّ التواصلِّي للمجتمع حيث يعيشون. لديهم الحقُّ الإنسانيُّ في التواصل.
- للسكَّان الأصليين الحقُّ في الحفاظ على استقلالهم وحُكمهم الذاتيِّ في مجال التواصل.
- يُعدُّ التنوع الثقافيُّ والمشاركة والإدماج والتعدُّدية عناصرَ أساسيَّة في آية عمليَّة تواصل للسكَّان الأصليين تطمحُ إلى تعزيز حقوقهم.
- يتَّخذُ التواصل بين السكَّان الأصليين صوراً عدَّة. ويُعدُّ السردُ الشفهيُّ والقصص الموروثة عناصرَ أساسيَّة في التواصل ما بين السكَّان الأصليين.

- ينبغي أن يُسهم تواضُل السكَّان الأصليين في تمكينهم وتعزيز مشاركتهم في عمليات صُنْع القرار.
- يجب أن يُسهم تواضُل السكَّان الأصليين في تحقيق المساواة بين الجنسين.
- تواضُل السكَّان الأصليين هو عمليةٌ قائمةٌ على الاحترام تسعى - مثلاً لا حصراً - إلى إنعاش عاداتِ السكَّان الأصليين وتقاليدهم ومعتقداتهم، و/ أو تعزيزها.
- ينبغي أن يُتَّخَذَ تعزيزُ حقوقِ تواضُل السكَّان الأصليين بوصفه نقطة انطلاق لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكَّان الأصليين والاتفاقية رقم ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية (ILO).

الجهات المانحة والحكومات والمؤسسات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين في التنمية مدعوون لأخذ هذه التوصيات في الحسبان للمساعدة على تلبية حاجات التواضُل والمعلومات للسكَّان الأصليين في سياق النهوض بأهداف أجندة ٢٠٣٠ م.

يتقدَّم المؤلفون بالشُّكر على العمل الجماعي الذي أدَّى إلى صياغة هذا الفصل، مع إسهامات قيِّمة من عدد من المصادر بما في ذلك زملاء الحاليون والسابقون والباحثون وشركاء المشروع.

أمثلة على التدخُّلات لمعالجة قَفر التواصُل والمعلومات في سياق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة

هدفُ التنمية المستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة	القضايا الأساسية في التواصُل والمعلومات	كيف تعالَمَ النشاط مع هذه المشكلة
الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة- المساواة بين الجنسين		
الهدفُ الفرعيُّ ٥,١ - وَضَعُ حدٍّ لجميع أشكال التمييز ضدَّ النساء والفتيات في كلِّ مكان	عدمُ وجودِ منصات للنساء والفتيات من السكَّان الأصليين لتبادل الأفكار وإثارة المخاوف بشأن القضايا التي تؤثر في حياتهنَّ	يعمل إتشل إستريو (Ixchel Estereo) في غواتيمالا (www.radioixchel.com) على إنشاء مساحات لنساءٍ وفتياتٍ من السكَّان الأصليين لتعرِّف حقوقهنَّ، وتطوير مهارات التواصُل العام، وإثارة مخاوفهنَّ على الإذاعة المجتمعية.
الهدفُ الفرعيُّ ٥,٥ - ضمان المشاركة الكاملة والفعَّالة للمرأة، وتكافؤ فرص القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	ضعف/ سوء تمثيل نساء وفتيات السكَّان الأصليين والقضايا التي تؤثر فيهنَّ في المحتوى الإعلامي	ويسعى إتشل إستريو أيضًا إلى تمكين النساء من المشاركة في عمليات صنع القرار والوصول إلى مناصبٍ إدارية، سواءً داخل المحطَّة أم في المؤسَّسات المحلية.
الهدفُ الفرعيُّ ٥,٥ ب- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، لا سيَّما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين المرأة	انخفاض مستويات الثقافة الإعلامية ما بين النساء والفتيات من السكَّان الأصليين	محدودية الوصول إلى المعلومات بين النساء والفتيات من السكَّان الأصليين

هدفُ التنمية المُستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة	القضايا الأساسية للتواضُل والمعلومات	كيف تعامَل النشطاء مع هذه المشكلة
---	--------------------------------------	-----------------------------------

الهدف الخامس من أهداف التنمية المُستدامة- المساواة بين الجنسين

الهدفُ الفرعيُّ ٥,١- وَضْعُ حدٍّ لجميع أشكال التمييز ضدَّ جميع النساء والفتيات في كلِّ مكان	ضعف/ سوء تمثيل النساء والفتيات والقضايا التي تؤثر فيهنَّ، مثل العنف الجنساني (GBV)، في المحتوى الإعلامي	يعمل المركز الإكوادوريُّ للهُوض بالمرأة وعملها (CEPAM) وموقعه الإلكترونيُّ هو www.org في الإكوادور
الهدفُ الفرعيُّ ٥,٢- القضاء على جميع أشكال العنف ضدَّ النساء والفتيات في المجال العام والخاص، بما في ذلك الاتِّجار والاستغلال الجنسي وأنواع الاستغلال الأخرى	انخفاض مستويات الثقافة الإعلامية ما بين النساء والفتيات من السكَّان الأصليين، ما يمنعهنَّ من التقييم النقديِّ لمحتوى الوسائط، وشجب المحتوى التمييزيِّ	على تعزيز حقوق النساء والفتيات، لا سيَّما من المناطق الحَضْرِيَّة منخفضة الدَّخل. أجرى المركز على مرَّ السنين مراقبةً إعلاميَّةً مكثَّفة، ركَّزت على محتوى وسائل الإعلام التي تُديم العنف والتمييز ضدَّ المرأة وتطبَّعه.
	غيابُ قطاعٍ إعلاميٍّ شاملٍ يُسهِّم في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان الخاصَّة بالمرأة	استُخدِمت نتائج البحث للدَّعوة إلى قطاعٍ إعلاميٍّ أكثر مسؤوليَّةً وشموليَّةً.

الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة- المساواة بين الجنسين

<p>يعمل مركز الإعلام المجتمعي (Community Media Centre) وموقعه الإلكتروني www.cmcgaza.ps في فلسطين</p>	<p>الافتقار إلى الوصول إلى منصّات للنساء والفتيات في أجزاء من فلسطين لإثارة مخاوفهنّ بشأن القضايا التي تؤثر فيهنّ</p>	<p>الهدف الفرعيّ ٥,١- وُضِعَ حدٌّ لجميع أشكال التمييز ضدّ جميع النساء والفتيات في كلِّ مكان</p>
<p>على تزويد النساء والفتيات بمهارات التواصُل العمليّة، والمعرفة المتعلّقة بحقوقهنّ، وأدوات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وكان التركيز الأساسيّ على تمكين المرأة من ممارسة حقّها في حرّيّة التعبير.</p>	<p>ضعف/ سوء تمثيل النساء والفتيات في المحتوى الإعلاميّ انخفاض مستويات الثقافة الإعلاميّة بين النساء والفتيات في فلسطين</p>	<p>الهدف الفرعيّ ٥,٥- ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ فرص القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة العامّة</p>
<p>وقد أسهم ذلك في تكوين مجموعة من النساء والفتيات اللواتي يشاركن على نحوٍ نشيطٍ في الحياة العامّة بالانخراط مع المسؤولين المحليّين واستخدام وسائل الإعلام لخلق حوارٍ حولّ قضايا المجتمع.</p>	<p>غياب قطاعٍ إعلاميّ حرٍّ ومستقلٍّ وشاملٍ وتعدديّ</p>	<p>الهدف الفرعيّ ٥,٥- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينيّة، لا سيّما تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، لتعزيز تمكين المرأة</p>

أمثلة على التَّدخُّلات لمعالجة فقْر التواصُل والمعلومات في سياق الهدف التاسع والسابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، لا سيَّما في ما يتعلَّق بالوصول إلى الإنترنت والتقنيات الرقمية

هدفُ التنمية المستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة	القضايا الأساسية للتواصُل والمعلومات	كيف تعامَل النشطاء مع هذه المشكلة
--	--------------------------------------	-----------------------------------

الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة- الصناعة والابتكار والبنية التحتية

الهدفُ الفرعيُّ ٩.ج- زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادةً كبيرة، والسعي إلى توفير وصولٍ شاملٍ وبأسعار معقولةٍ إلى الإنترنت في أقلِّ البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠م	وُصولٌ محدودٌ وموثوقٌ به وآمن إلى منصَّات التواصُل الرقمية والإنترنت انخفاض مستويات الثقافة الإعلامية الرقمية الوصول المحدود أو المنخفض إلى المعلومات، بما في ذلك المعلومات العامة، عبر قنوات التواصُل الرقمية القيود المفروضة على حرِّيَّة التعبير وحرِّيَّة تكوين الجمعيات على الإنترنت	يمكن تنظيم ندوات حقوق التواصُل بالشاركة مع الأكاديميين المحليين أو منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى تعزيز تبادل المعرفة حول الأبعاد الأخلاقية للتواصُل في عالم اليوم.
الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة- الشراكة من أجل الأهداف	وتجميع الندوات ما بين الأكاديميين وممارسي التواصُل من جميع أنحاء العالم لاستجواب الأفكار وتوليدها، لا سيَّما المتعلقة بقضايا التواصُل الهيكلي، مثل ملكية المنصَّات الرقمية وتنظيمها، والخصوصية	

الهدفُ الفرعيُّ ٨، ١٧
التشغيلُ الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء

هدفُ التنمية المستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة	القضايا الأساسية للتواصُل والمعلومات	كيف تعالَمَ النشطاء مع هذه المشكلة
--	---	---------------------------------------

الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة- الصناعة والابتكار والبنية التحتية

والمراقبة غير القانونية في
الفضاءات الرقمية والعنف
الجنسانيُّ على الإنترنت.

القدرات في مجال العلوم
والتكنولوجيا والابتكار
لأقل البلدان نموًّا بحلول
عام ٢٠١٧م، وتعزيز
استخدام التكنولوجيا
التمكينية، لا سيما
تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات

أمثلة على التدخّلات لمعالجة فقرُ التواضُل والمعلومات في سياق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة

هدفُ التنمية المستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة	القضايا الأساسية للتواضُل والمعلومات	كيف تعامَل النشطاء مع هذه المشكلة
--	--------------------------------------	-----------------------------------

الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة- السلام والعدل والمؤسّسات القويّة

الهدفُ الفرعيُّ ١٦,١ الحدُّ بصورة كبيرة من جميع أشكال العنف ومعدّلات الوفيات المرتبطة به في كلّ مكان	عدمُ وجود منصّات للشباب المتأثرين بالصراع للمشاركة في الحوار، وبناء الشعور بالهُويّة الجماعيّة، وتطوير مهارات التواضُل، وإثارة المخاوف بشأن قضاياهم ضعف/ سوء تمثيل الشباب المتأثرين بالصراع في المحتوى الإعلاميّ المستويات المنخفضة للثقافة الإعلاميّة بين الشباب المتأثرين بالصراع تمنعهم من المشاركة مشاركةً تقيديّةً مع المحتوى الإعلاميّ الذي يُطبّع الصراع أو يُجمّله	تعمل مجموعة التواضُل “Grupo Comunicarte”، موقعها الإلكترونيُّ هو www.grupocomunicarte.org ، في كولومبيا مع محطّة إذاعيّة مجتمعيّة، وطلّاب من ١٢ مدرسة عامّة أراوكيتا، عند الحدود الكولومبيّة الفنزويليّة، خلّقت مساحاتٍ للحوار والمواطنة النّشطة وبناء ثقافة الحلّ السّلميّ للصراعات.
ملاحظة: جرى تنفيذ المشروع في سياقٍ ما بعد الصراع في أعقاب اتّفاقيّات السلام التاريخيّة عام ٢٠١٦ م في كولومبيا.	ساعدَ المشروعُ في خلّق شعورٍ بالانتماء ما بين الشباب المتضرّرين من الصراع المسلّح في إطار مُنَع تجنيدهم على يد الجماعات الإجراميّة.	

كيف تعامل النشاط
مع هذه المشكلة

القضايا الأساسية
للتواصُل والمعلومات

هدفُ التنمية
المستدامة والهدفُ
الفرعيُّ ذو الصلة

الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة-

السلام والعدل والمؤسسات القويّة

<p>تعمل الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان (Asamblea Permanente por los Derechos Humanos) في الأرجنتين، وموقعها الإلكتروني هو www.apdhargentina.org.ar ضمان استمرار عملية الذاكرة والحقيقة والعدالة التي جرى إطلاقها للتصدّي للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ارتكبت إبان الحكم العسكري الديكتاتوري في الأرجنتين. والعملية معرّضة للخطر بسبب الإرادة السياسية المحدودة، ممّا يعني أنّ هناك خطرًا حقيقيًا من أن تأتي الإنجازات التي تحققت في السنوات القليلة الماضية بنتائج عكسية. وتعمل الجمعية على بناء قدرات</p>	<p>عدم وجود منصّات للأشخاص المحرومين من الوصول إلى العدالة في أعقاب الفظائع التي ارتكبت إبان الحكم العسكري الديكتاتوري في الأرجنتين للتعبير عن مخاوفهم ضعف/ سوء تمثيل الأشخاص المتضرّرين من الجرائم التي ارتكبت إبان الحكم الديكتاتوري في المحتوى الإعلامي، ما يسهم في تدهور الذاكرة التاريخية لدى الجمهور الوصول المحدود إلى المعلومات، بما في ذلك المعلومات العامّة، والمعلومات المتعلّقة بالجرائم التي ارتكبت إبان الحكم الديكتاتوري، والمعلومات</p>	<p>الهدف الفرعي رقم ١٦,٣ يرتبطُ تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي وضمان المساواة في حصول الجميع على العدالة</p>
---	---	--

كيف تعاملّ النشاط مع هذه المشكلة	القضايا الأساسية للتواضُل والمعلومات	هدفُ التنمية المستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة
-------------------------------------	---	--

الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة- السلام والعدل والمؤسّسات القويّة

المجتمع وصحفيّ وسائل الإعلام السائدة لتقديم تقارير عن العمليّة، وتشجيع دور الإعلام لتسليط الضّوء على هذه القضية.	المتعلّقة بالعدالة و/ أو تعويضات الضحايا وعائلاتهم
--	--

الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة- السلام والعدل والمؤسّسات القويّة

شبكة مجتمع سوازيلاند للسائط المتعدّدة (SCMN)، وصفحتها على فيسبوك: www.facebook.com/ community تعمل شبكة الوسائط المتعدّدة في سوازيلاند (eSwatini) على تغيير تشريعات وسائل الإعلام وسياساتها للسّماح لوسائل الإعلام المجتمعيّة بالعمل بحريّة واستقلاليّة. وتتكوّن الشبكة من مبادرات	الافتقار إلى الوصول إلى المنصّات على المستوى الشعبيّ لإثارة المخاوف بصورة هادفة ضعف/ سوء تمثيل المجتمعات الشعبيّة في وسائل الإعلام محدوديّة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة ما بين الأشخاص الذين لا	الهدفُ الفرعيُّ رقم ١٦،١٠ ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريّات الأساسيّة، وفقاً للتشريعات الوطنيّة والاتفاقيّات الدوليّة
---	---	---

الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة- السلام والعدل والمؤسّسات القويّة

تواصل مجتمعيّة عدّة قائمة على الإنترنت، وهي تعبّر عن الاهتمامات المحليّة، وتمثّل المساحات الأساسيّة للمشاركة المجتمعيّة. وتؤدي الشبكة دوراً مهماً في تعزيز حرّيّة التعبير والحرّيّات الأساسيّة الأخرى في البلاد.	تصلُ إليهم وسائل الإعلام الأخرى الإقصاء من عمليّات صنّع القرار للكثير من المجتمعات التي تفتقر إلى المعلومات والمنصّات لتعزيز أجنداتها غياب قطاع إعلاميٍّ حرٍّ ومستقلٍّ وشاملٍ وتعدديٍّ
---	---

كيف يرتبط فقْر التواضُل والمعلومات بأهداف التنمية المستدامة الأخرى

هدفُ التنمية المستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة	أمثلة على القضايا الأساسية لفقْر التواضُل والمعلومات	كيف تعامَل النشطاء مع هذه المشكلة
--	--	-----------------------------------

الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة- القضاء على الفقر

الهدف الفرعيُّ ١,١ بحلول عام ٢٠٣٠م، القضاء على الفقر المدقع لجميع الناس في كلِّ مكان، وهو يُقاس حاليًّا على أنه الأشخاص الذين يعيشون بأقلَّ من دولارٍ وربعٍ في اليوم	ضعف/ سوء تمثيل قضايا الفقر الريفيِّ في التغطية الإعلامية محدودية الوصول إلى المعلومات حول الفقر الريفيِّ وأسبابه وعواقبه والحلول المحتملة بين الناس عامةً، ولا سيَّما في المناطق الريفيَّة	منظَّمة "SAMWAKI" في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وموقعها الإلكترونيّ: www.samwaki.org
الهدف الفرعيُّ ١,٢ بحلول عام ٢٠٣٠م، خَفْض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون جرَّاء الفقر بجميع أبعاده وَفقًا للتعريفات الوطنية، وذلك بمقدار النصف على الأقلِّ	عدم وجود منصَّات يمكن أن يُثيرَ فيها الناس من المجتمعات الريفيَّة مخاوفهم	تعالج نقصَ التغطية الإعلامية للفقْر الريفيِّ في وسائل الإعلام المحليَّة في مقاطعة جنوب كيفو. رصدتِ المنظَّمة التغطية الإعلامية، واستخدمتِ النتائج لإشراك وسائل الإعلام والحكومة المحليَّة ومنظَّمات المجتمع المدنيِّ في العمل المشترك. كما تُسهِّم التغطية المحدودة في عدم فَهْم القضايا الأساسية التي تُديم هذا الشكل من الفقر، كالحصول على الأرض أو الديناميكيات الجنسانية بين الجمهور.
الهدف الفرعيُّ ١,٤ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان أنَّ جميع الرجال والنساء، لا سيَّما الفقراء والضعفاء، لهم حقوقٌ متساويةٌ في الموارد		

هدفُ التنمية المستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة	أمثلة على القضايا الأساسية لفقْر التواصُل والمعلومات	كيف تعاملّ النشاط مع هذه المشكلة
--	--	-------------------------------------

الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة- القضاء على الفقر

الاقتصادية، فضلاً عن الوصول إلى الخدمات الأساسية، والملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، والميراث، والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل الأصغر	ويعني هذا أيضًا أن مجتمعات ريفية عدّة لا ترى أن حاجاتها تنعكس في التغطية الإعلامية.
--	--

الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة- الصحّة الجيدة والرفاه

الهدف الفرعيُّ ٣, ٣ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وحصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية الآمنة والفعّالة والجيدة وبأسعار معقولة	الافتقار إلى منصّات للأشخاص منخفضي الدخل المصابين بالأمراض المزمنة عالية التكلفة يثرون فيها مخاوفهم بشأن النظام الصحيّ، ويدعون إلى حقّهم في الصحّة	عزّزت "مؤسسة التواصُل الإيجابيِّ" (Fundación Comunicación Positiva) موقعها الإلكترونيّ هو www. comunicacionpositiva. org في كولومبيا قدرة مجموعات الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، الذين يعيشون مع أمراض مزمنة عالية التكلفة، على استخدام
--	--	---

الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة- الصحّة الجيّدة والرفاه

أمرًاصًا مزمنة عالية التكلفة،	عزّزت 'صحافة المواطنين من
ما يمنعهم من الوصول إلى	أجل الدفاع عن حقّهم في
المعلومات	الرعاية الصحيّة.
محدوديّة الوصول إلى	وجرى دَعْم المرضى في
المعلومات حول الخدمات	إنشاء سلسلة من المدوّنات
الصحيّة والآليات القانونيّة	الصوتيّة لمشاركة قصصهم،
بين ذوي الدخل المنخفض	وتلقّوا تدريبًا على الدفاع عن
الذين يعانون أمرًاصًا مزمنة	النظام الصحيّ والتعامل
عالية التكلفة	معه، وجرى ربطهم بشبكاتٍ
	أوسع للدّفاع عن الصحّة.

<p>كيف تعامل النشاط مع هذه المشكلة</p>	<p>أمثلة على القضايا الأساسية لفقر التواصُل والمعلومات</p>	<p>هدفُ التنمية المستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة</p>
--	---	--

الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم الجيد

<p>راديو ليخو (Likhu) في نيبال، وموقعه الإلكتروني هو www.soundcloud.com/uttamkumar-sunuwar يعمل على صَمان قدرة أطفال قبيلة سونوار (Koits) الأصليين على الوصول إلى التعليم باللُّغة الأم، على النحو المنصوص عليه في دستور البلاد.</p> <p>ويعمل راديو ليخو على تحقيق هذا الهدف بإعلام مجتمعات سونوار بحقوقهم التعليمية، ويساعد على تأليف حركة للدعوة إلى التغيير. كما يُعدُّ الوصول إلى التعليم الملائم ثقافيًا ولغويًا أمرًا بالغ الأهمية في تحسين جودة التدريس والتعلم.</p>	<p>يُسهَم عدم توافر التعليم بلغات السكَّان الأصليين في أشكالٍ عدَّة من فقُر التواصُل والمعلومات، مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضعف / سوء تمثيل السكَّان الأصليين في المحتوى الإعلامي • انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والثقافة الإعلامية بين السكَّان الأصليين • الوصول المحدود إلى المعلومات بين السكَّان الأصليين • إقصاء السكَّان الأصليين من عمليات صُنْع القرار 	<p>الهدفُ الفرعيُّ ١, ٤ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان إكمال الفتيات والفتيان تعليمًا ابتدائيًا وثانويًا مجانيًا وعادلاً وجيدًا يُرَدِّي إلى نتائج تعليمية فعَّالة وذات صلة</p> <p>الهدفُ الفرعيُّ ٥, ٤ بحلول عام ٢٠٣٠م، القضاء على الفوارق ما بين الجنسين في التعليم، وضمان المساواة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهنيِّ للفئات المستضعفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، والسكَّان الأصليون والأطفال في حالات الاستضعاف</p>
--	--	--

الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة- العمل اللائق ونمو الاقتصاد

<p>مركز "آسيا والمحيط الهادئ للمهاجرين" (Asia Pacific Mission for Migrants)، وموقعه الإلكتروني هو www.apmigrants.org.</p>	<p>الافتقارُ إلى منصاتٍ خاصَّةٍ بالمهاجرات للتواصل بعضهنَّ مع بعض، وتمكينهنَّ من إثارة المخاوف بشأن أوضاع العمل</p>	<p>الهدف الفرعيُّ ٨,٨، ٨ حماية حقوق العمل وتوفير بيئات عمل آمنة لجميع العمَّال، بمن فيهم المهاجرون، لا سيَّما النساء المهاجرات، وأولئك الذين يعملون في وظائف غير مستقرَّة</p>
<p>أشركَ المركزُ في هونغ كونغ العمليات المهاجرات من الفلبين وإندونيسيا اللاتي يعيَّشن في هونغ كونغ وكوريا الجنوبيَّة وتايوان في إنتاج ملفات صوتيَّة قصيرة (بصيغة MP3) حول قصصهنَّ الشخصيَّة وحقوق العمل والوصول إلى الخدمات وسَّجِب</p>	<p>محدوديَّة الوصول إلى المعلومات حول عمليَّات الهجرة ومعايير العمل بين المهاجرات، لا سيَّما الناتجة عن الحواجز اللُّغويَّة</p>	<p>القيود المفروضة على حرِّيَّة تكوين الجمعيات، وحرِّيَّة التجمُّع للعمَّال المهاجرين</p>
<p>الإساءة. ونُشر المحتوى على المنصَّات الرقميَّة حتَّى تتمكَّن النساء من تنزيله ومشاركته والاستماع إليه بسهولة في أثناء عملهنَّ. وساعدَ المحتوى على خُلُق شعور بالانتماء ما بين النساء حَظيَّان بفرص محدودة جدًّا للتواصل الاجتماعي.</p>	<p>القيود المفروضة على حرِّيَّة تكوين الجمعيات، وحرِّيَّة التجمُّع للعمَّال المهاجرين</p>	<p></p>

هدفُ التنمية المستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة	أمثلةٌ على القضايا الأساسية لفقر التواصُل والمعلومات	كيف تعاملُ النشاطات مع هذه المشكلة
--	--	---------------------------------------

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدنٌ ومجتمعاتٌ محليةٌ مستدامة

الهدف الفرعيُّ ١١,١ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وأمنة وميسورة التكلفة، ورَفَع مستوى الأحياء الفقيرة	الافتقار إلى منصّاتٍ خاصّةٍ بالمتضرّرين من نقص الإسكان لإثارة مخاوفهم ضعف/ سوء تمثيل فقراء المناطق الحضريّة في وسائل الإعلام	تعمل شبكة "AlterMidya" في الفلبين، وموقعها الإلكتروني هو www.altermidya.net على تزويد المجتمعات الحضريّة الفقيرة التي تسعى إلى الحصول على الإسكان بمنصّات تواصُل لتسهيل التنظيم والمطالبة بالتغيير، ولشرح وجهات نظرهم في وسائل الإعلام الرقميّة والتقليديّة، ومواجهة الصور النمطيّة السلبية حول قضايا الفقر الحضريّ.
الهدف الفرعيُّ ١١,٣ بحلول عام ٢٠٣٠م، تعزيز التحضّر الشامل والمستدام والقدرة على تخطيط المستوطنات البشرية التشاركيّة والمتكاملة والمستدامة وإدارتها أيضًا في جميع البلدان	إقصاء المجتمعات المهمّشة من عمليّة صُنْع القرار بشأن التنمية الحضريّة وسياسات الإسكان	

الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة- العمل المناخي

<p>تُشارك الإذاعة المجتمعيَّة "Getjenge" في زيمبابوي، وموقَّعها الإلكتروني هو www.pdt.co.zw أعضاء المجتمع في حوار حول المعارف الأصليَّة والتقليديَّة التي يمكن أن تساعد في التخفيف من حدَّة تغيُّر المناخ والتكيُّف معه والحدُّ من مخاطره.</p>	<p>الافتقار إلى منصَّات للمجتمعات الريفيَّة المهمَّشة لإثارة مخاوفها بشأن الأساليب التي يؤثِّر بها تغيُّر المناخ في سُبل عيَّشها محدوديَّة وُصول المجتمعات الريفية المهمَّشة إلى المعلومات حول تغيُّر المناخ محدوديَّة الوصول بين عامَّة الناس وصنَّاع السياسات بشأن الأساليب التي يمكن أن تساعد بها المعارف الأصليَّة والتقليديَّة على التخفيف من المخاطر والتكيُّف معها والحدُّ منها إقصاء المجتمعات الريفيَّة المهمَّشة من عمليَّات صنُّع القرار بشأن سياسة المناخ</p>	<p>الهدف الفرعيُّ ١٣, ١ تعزيز المرونة والقدرة على التكيُّف مع الأخطار ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعيَّة في جميع البلدان الهدف الفرعيُّ ١٣, ٣ تحسين التعليم وزيادة الوعي والقدرة البشريَّة والمؤسَّسيَّة على التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه، والحدُّ من تأثيره، وإبراز الإنذار المبكر</p>
<p>وتعتقد هذه الإذاعة أنَّ المجتمعات الريفيَّة المهمَّشة التي تُقصى عادةً من المحادثات بشأن تغيُّر المناخ (حيث تكون الموادُّ عادةً باللغة الإنكليزيَّة، وتستخدم لغة تقنيَّة) يجب أن تكون على رأس أولويات هذه المحادثة، لا سيَّما أن سُبل عيَّشهم هي الأكثر عرضةً للتأثُّر بالتغيُّرات في أنماط المناخ. كما تعمل الإذاعة على تحقيق هذا الهدف بالمساعدة في دمج المعرفة والثقافة الأصليَّة في سياسة المناخ في مقاطعة ماتابيليلاند.</p>		

<p>كيف تعامل النشاطُ مع هذه المشكلة</p>	<p>أمثلة على القضايا الأساسية لفقُر التواصُل والمعلومات</p>	<p>هدفُ التنمية المستدامة والهدفُ الفرعيُّ ذو الصلة</p>
--	--	--

الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة- الحياة على البرِّ

<p>يعملُ مركزُ "La Sandia Digital"، وموقعه الإلكترونيُّ هو www.lasandiadigital.org.mx في المكسيك على بناء قدرات المجتمعات الريفية (الكثير منها من الفلاحين ومجتمعات السكَّان الأصليين) لاستخدام وسائل الإعلام من أجل الدفاع عن أنظمة المياه والغابات من مشروعات الاستخراج (مثل التعدين، الصناعة الزراعيَّة) التي تعرض التنوُّع البيولوجيَّ وسبل العيش وحياة الناس للخطر، في حين تقوِّض أيضًا الدَّور الذي تؤدِّيه الغابات بوصفها مصارف للكربون. يخلُقُ هذا</p>	<p>الافتقار إلى منصَّات الخاصَّة بالمجتمعات المتضرَّرة من إزالة الغابات وتدمير النُّظُم البيئية للدخول في حوار، وإثارة مخاوفها ضعف/ سوء تمثيل الأشخاص الذين يعملون على حماية الغابات وأنظمة المياه محدوديَّة الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك المعلومات العامَّة، بين عامَّة الناس حول إزالة الغابات وعواقبها إقصاء المجتمعات المتضرَّرة من إزالة الغابات من عمليَّات صنُّع القرار بشأن التنمية</p>	<p>الهدف الفرعيُّ ١٥,١ بحلول عام ٢٠٢٠م، صَمان حفظُ النُّظُم البيئية البرية وتجديدها، وأيضًا النُّظُم البيئية للمياه العذبة الداخليَّة وخدماتها والاستخدام المستدام لها، لا سيَّما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافَّة، بما يتماشى مع الالتزامات تُجاه الاتِّفاقيَّات الدوليَّة الهدفُ الفرعيُّ ١٥,٢ بحلول عام ٢٠٢٠م، تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقِّف إزالتها، وإصلاح المتدهور منها، وزيادة التشجير وإعادة التشجير على مستوى العالم</p>
--	---	--

كيف تعامل النشاط	أمثلة على القضايا	هدفُ التنمية
مع هذه المشكلة	الأساسية لفقْر التواصُل	المستدامة والهدفُ
	والمعلومات	الفرعيُّ ذو الصلة

الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة- الحياة على البرِّ

المركّز فرصاً للمجتمعات للانخراط في الحوار والتنظيم من أجل التغيير، ويساعد على توفير منصّات للمتضرّرين لمشاركة آرائهم، وتدريب الصحفيّين على تغطية القضايا البيئية.	غيابُ قطاعٍ إعلاميٍّ حرٍّ ومستقلٍّ يُلقى الضّوء على القضايا البيئية	الهدفُ الفرعيُّ ١٥،٤ بحلول عام ٢٠٣٠م، ضمانُ حفظِ النُظمِ البيئيةِ للجبال، بما في ذلك تنوُّعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير الفوائد التي لا غنى عنها للتنمية المستدامة
---	---	--

الهدفُ السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة-

السلام والعدل والمؤسّسات القويّة

انظرُ أنّفاً القسم الخاصَّ بهذا الهدف

الهدفُ السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة-

الشراكة من أجل الأهداف

انظرُ أنّفاً القسم الخاصَّ بهذا الهدف

الفصل 0

تناول القضايا الجنسانية في المحتوى الإعلامي

سارة ماتشاريا (Sarah Macharia)

في عام ١٩٩٥م، توصلت الحكومات المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين إلى توافق في الآراء حول أهداف استراتيجية محدّدة، وإجراءات ذات صلة للنهوض بالمساواة والتنمية وتحقيق السلام لجميع النساء. وقد سرد أحد الأهداف - "خلق صورة متوازنة وغير نمطيّة للمرأة في وسائل الإعلام" (قسم "I" المرأة ووسائل الإعلام)، منصّة عمل بكين، ٢٠١٥م)^١ - إجراءات عدّة من بينها تعزيز البحث وتنفيذ استراتيجية للإعلام والتعليم والتواصل، وتشجيع وسائل الإعلام على الامتناع عن استغلال النساء وإضفاء الطابع الجنسيّ والسّلعيّ عليهنّ، وتعزيز فكرة أنّ الصور النمطيّة المتحيّزة ضدّ المرأة في وسائل الإعلام تتسم بالتمييز الجنسيّ والمهانة والعدائيّة.

1) <https://beijing20.unwomen.org/~media/Field%20Office%20Beijing%20Plus/Attachments/BeijingDeclarationAndPlatformForAction-en.pdf%20-%20page=104>

بعد مُضيِّ ثماني سنوات، وتحديدًا في عام ٢٠٠٣م، أقرَّت لجنة وُضِعَ المرأةُ "بقدره وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والتواصُل على الإسهام في النهوض بالمرأة وتمكينها" (الاستنتاجات المتفق عليها)^٢ في الدورة السابعة والأربعين للجنة وُضِعَ المرأة، (٢٠٠٣م). واقترحت لجنة وُضِعَ المرأة ٢٤ إجراءً للحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات الماليَّة الدوليَّة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وشدَّدت اللجنة على الحاجة إلى إعطاء الأولويَّة للمنظورات الجنسانيَّة في سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصّالات ووسائل الإعلام ولوائحها، لدعم البحث والتعليم والتدريب، وتعزيز الشراكات ما بين أصحاب المصلحة، والتصديُّ للعنف الذي تؤجَّجه وسائل الإعلام ضدَّ المرأة، وتخصيص موارد كافية لهذا الغرض.

في حين تعاوَدُ التوصيات والالتزامات الظهور في مختلف أطر العمل العالميَّة والإقليميَّة والوطنيَّة للمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة المعتمدة بمرور الوقت (انظر جدول رقم ١).

تسعى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى ضمان تمتُّع الجميع بحقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات جميعهنَّ (تحوُّل عالمنا: أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة^٣، الجمعية العامَّة للأمم المتحدة، ٢٠١٥م). وذكُر دور وسائل الإعلام في النهوض بالمساواة بين الجنسين على وجه التحديد في مخطَّط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥م، في إطار الهدف الخامس المتمثِّل في تعزيز استخدام "تكنولوجيا المعلومات والاتصّالات لتعزيز تمكين المرأة".

في الوقت نفسه، من الواضح أنَّ وسائل الإعلام منخرطةٌ في تحقيق تطلُّعات

2) <https://www.unwomen.org/en/csw/outcomes>

3) https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

المساواة بين الجنسين في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بالنظر إلى دورها في الحفاظ على الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تدعم التمييز وعدم المساواة في الموضوعات كافة.

مثلاً، كيف يمكن إزالة الحواجز الاجتماعية أمام تمكين الفتيات والنساء (إعلان أجندة ٢٠٣٠م، فقرة ٨)، أو القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي (فقرة ٢٠) إذا لم تجر معالجة المحتوى الإعلامي الذي ينقل صوراً نمطية سلبية عن الجنس، ويقلل من شأن المرأة ويهينها، ويضيف عليها طابعاً جنسياً، ويطبّع العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ يوفر الإنتاج الإعلامي - الذي يتحدّى الصور النمطية الجنسانية بوضوح - التعرّض اللازم للقضاء على التحيزات والمواقف والأعراف والممارسات التي تدعم التمييز والتهميش وعدم المساواة القائمين على النوع الاجتماعي.

تقرُّ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (CEDAW) بدور الصور النمطية في إثارة الكثير من القيود القانونية والسياسية والاقتصادية على النهوض بالمرأة (مقدمة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٧٩م).

تُلزم المادة ٥ من الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ تدابير "لتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف القضاء على التحيزات والعادات العرفية وجميع الممارسات الأخرى التي تقوم على فكرة دونية أيّ من الجنسين أو تفوقه، أو على الأدوار النمطية للمرأة والرجل".

وتعدُّ مكافحة الصور النمطية الجنسية في وسائل الإعلام جزءاً ضرورياً من العملية.

جدول ١: أدوات السياسة التي تحتوي على مؤشرات جنسانية وإعلامية واضحة

المؤشرات	الأداة
٣,٣: تعتمد الدول الأطراف وتنفذ التدابير المناسبة لحظر أي استغلال أو إهانة للمرأة	بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (٢٠٠٣م). ^٥
١٢,١ب: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على جميع الصور النمطية في الكتب المدرسية والمناهج الدراسية ووسائل الإعلام التي تُديم هذا التمييز.	

5) https://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/protocol_rights_women_africa_2003.pdf

المؤشرات

الأداة

٢٩, ١. تضمنُ الدول الأطراف تعميمَ مراعاة المنظور الجنسانيّ في جميع سياسات المعلومات والاتّصالات ووسائل الإعلام، وبرامجها وقوانينها وتدريباتها، وذلك وفقاً لبروتوكول الثقافة والإعلام والرياضة والالتزامات الإقليمية والدولية الأخرى بواسطة الدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بوسائل الإعلام والمعلومات والاتّصالات.

بروتوكول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية (٢٠٠٨م).^٦

٢٩, ٢. تشجّع الدول الأطراف وسائل الإعلام وهيئات ذات الصلة بوسائل الإعلام على تعميم مراعاة المنظور الجنسانيّ في مدوّنات السلوك والسياسات والإجراءات الخاصّة بها، واعتقاد المبادئ الأخلاقية ومدوّنات الممارسات والسياسات وتنفيذها، لا سيّما التي تراعي المنظور الجنسانيّ وفقاً لبروتوكول الثقافة والإعلام والرياضة.

٣٠, ١. تتخذُ الدول الأطراف تدابيرٍ لثني وسائل الإعلام عن: ترويج الموادّ الإباحية والعنف ضدّ جميع الأشخاص، لا سيّما النساء والأطفال، (ب) تصوير النساء على أنّهنّ ضحايا لا حول لهنّ للعنف وسوء المعاملة، (ج) إهانة المرأة أو استغلالها، لا سيّما في مجال الترفيه والإعلان، وتقويض دورها

6) <https://genderlinks.org.za/wp-content/uploads/2016/01/ADOPTEDREVISED-PROTOCOL-ON-GAD.pdf>

ومكاتها في المجتمع؛ د) تعزيز الاضطرهاد والصور النمطية الجنسانية؛ ٢, ٣٠. تشجّع الدول الأطراف وسائل الإعلام على إعطاء المرأة والرجل صَوْتًا متساويًا في جميع المجالات التي تتناولها، بما في ذلك زيادة عدد البرامج الموجّهة إلى النساء ومن قبلهنّ وعنهنّ حول موضوعات خاصّة بالنوع الاجتماعيّ، والتي تتحدّى الصور النمطية الجنسانية.

٣, ٣٠. تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لتشجيع وسائل الإعلام على القيام بدورٍ بناءٍ في القضاء على العنف الجنسانيّ باعتبار مبادئ توجيهية تضمنُ تناوُلًا للأُمور تراعي النوع الاجتماعيّ.

خامسًا (القضاء على الصور النمطية الجنسانية في المجتمع). الإجراءات الأساسية. تدعم المفوضيّة الإجراءات الرامية إلى القضاء على التنميط الجنسانيّ في التعليم والثقافة وسوق العمل بتعزيز تعميم المنظور الجنسانيّ وإجراء اتٍ محدّدة في الصندوق الاجتماعيّ الأوروبيّ، وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، وفي تعليم الاتّحاد الأوروبيّ والبرامج الثقافية، وتدعم اللجنة حملات التوعية وتبادل الممارسات السليمة في المدارس والمؤسّسات بشأن الأدوار غير النمطية للجنسين، وتطوير الحوار مع وسائل الإعلام لتشجيع التصوير غير النمطيّ للنساء والرجال.

الاتّحاد الأوروبيّ: خريطة الطريق للمساواة ما بين المرأة والرجل (٢٠٠٦م).

المؤشرات

الأداة

١٧,١ : تشجّع الأطراف القطاع الخاصّ وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ووسائل الإعلام، مع الاحترام الواجب لحرية التعبير واستقلالها، على المشاركة في وضع السياسات وتنفيذها، ووضع المبادئ التوجيهية ومعايير التنظيم الذاتي لمناهضة العنف ضدّ المرأة وتعزيز احترام كرامتها.

الفصل الثالث (واجبات الولايات)
٨) تشجيع وسائط التواصل على وضع مبادئ توجيهية مناسبة لوسائل الإعلام من أجل الإسهام في القضاء على العنف ضدّ المرأة بجميع أشكاله، وتعزيز احترام كرامة المرأة.

اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مناهضة العنف ضدّ المرأة والعنف المنزليّ (المعاهدة رقم ٢١٠) (٢٠١٤م).^٧

اتفاقية الدول الأميركية لمناهضة العنف ضدّ المرأة ومعاقبته والقضاء عليه، "اتفاقية بيليم دو پارا" (١٩٩٤م).^٨

7) <https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/090000168008482e>

8) <http://www.oas.org/juridico/english/treaties/a-61.html>

الأداة

المؤشرات

أمانة جماعة المحيط الهادئ: التوصيات والنتائج من المؤتمر الثاني عشر الذي يُعقد كل ثلاث سنوات لنساء المحيط الهادئ (٢٠١٣م).^٩

(٧٤) الاعتراف بأهميَّة وسائل الإعلام المجتمعيَّة والشبكات الإعلامِيَّة النسائيَّة من جهة التعاون والشراكات؛ (٧٥) التحقُّق من أنَّ الاستراتيجيَّات الحكوميَّة للتواصل والإعلام تعزِّز بصورة فعَّالة التزاماتها بالمساواة ما بين الجنسين؛ (٧٦) الاعتراف بالمعرفة التي تمتلكها النساء واحترامها تمامًا؛ (٧٧) البحث المقترن بالتحليل الجنساني، حول تأثير الاستخدامات غير الملائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات، والدعوة إلى تطوير البنية التحتيَّة والسياسات التنظيميَّة الوطنيَّة.

الدليل

بينما يتعيَّن على منظِّمي وسائل الإعلام الحكوميَّة والهيئات العاملة في مجال الإعلام والمؤسَّسات الإعلامِيَّة - بدرجاتٍ متفاوتة - بذلُ جهودٍ لتحويل الالتزامات العالميَّة والإقليميَّة والوطنيَّة إلى سياساتٍ وقواعدٍ ومبادئٍ توجيهيَّةٍ قابلةٍ للتنفيذ لوسائل الإعلام، فإنَّ النتائج تظلُّ غير مُلهمة. ويقتصر الدليل المذكور آنفًا على وسائل الإعلام بسبب توافر مجموعةٍ من البيانات التي جرى جمُّعها بمرور الوقت وعبر دولٍ قوميَّةٍ عدَّة. تكشف نتائج البحث الذي أُجري على مدى ٢٠ عامًا حول النوع الاجتماعيِّ في محتوى وسائل الإعلام الإخباريَّة عن المشروع العالميِّ لرصد وسائل الإعلام (GMMP) أنَّ معدَّل التقدُّم نحو المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام كان بطيئًا جدًّا.

9) https://pacificwomen.org/wp-content/uploads/2017/09/Triennial-Outcomes- EN_Final.pdf

على الصعيد العالمي، تمثل النساء ٢٤٪ فقط من الأشخاص الذين يُسمع أو يُقرأ عنهم أو يشاهدون في أخبار الصحف والتلفزيون أو يُسمعون في الإذاعة. وعلى مدى ٢٠ عامًا، أحدث فارق في المساواة بين الجنسين بمقدار سبع نقاطٍ مئوية فقط. والفجوة بين الجنسين هي الأضيق في القصص المتعلقة بالعلوم والصحة، والأوسع في الأخبار المتعلقة بالسياسات والحكومات حيث تمثل النساء ١٦٪ فقط ممن يرد ذكرهم في القصص.

من جهة المصادر الإخبارية، تظهر النساء غالبًا بوصفهنَّ أشخاصًا يدلون بشهاداتٍ على أساس التجربة الشخصية، ما نسبته ٣٨٪، وأقلَّ بصفة خبرات، ما نسبته ١٩٪. وعلى مدى ١٠ سنوات، ازداد صوتُ النساء بوصفهنَّ خبرات بمقدار نقطتين مئويتين فقط.

ما يزال التقدمُ نحو تقديم أخبار تعترف بمشاركة المرأة في الحياة الإنتاجية بعيد المنال. فعلى الصعيد العالمي، تشغل النساء نحو ٤٠٪ من العمالة مدفوعة الأجر، في حين تعمل نسبة كبيرة في القطاع غير الرسمي، لا سيما في سياقات الجنوب العالمي. وفي العالم الذي تصوّره الأخبار، ٢٠٪ فقط من إجمالي العاملين في القوى العاملة الرسمية هم من النساء، في حين أنّ ٦٧٪ من العاطلين عن العمل وأرباب المنازل هم من النساء.

ركّزت قصة واحدة فقط من بين كلِّ عشر قصص منذ عام ٢٠٠٠م على النساء. وبقاء هذه النسبة ثابتة على مدى نحو عقدين يشير إلى أنّ قيمة المرأة بوصفها ذات أهمية إخبارية لم تتغير، وربما استمرار عدم

اهتمام المراسلين بحياة المرأة وقصصها وتجاربها. ومن المرجح أن تركز الأخبار الاقتصادية ثم السياسية على النساء، بنسبة ٥٪ و ٧٪ من القصص في هذه الموضوعات على الترتيب.

تقدم قصصٌ عدّة فرصًا لتسليط الضوء على قضايا المساواة أو عدم المساواة بين الجنسين. لكنّ ٩٪ فقط يفعلون ذلك على مستوى العالم. وفي حين يشير هذا الرقم إلى ارتفاع مطردٍ منذ عام ٢٠٠٥م، فإنّه يظلُّ أقلّ من ١٠٪- أو واحد من كلّ عشرة. وكانت أكبر الخطوات متمثلة في دمج منظور المساواة بين الجنسين في أخبار العلوم والصحة، تليها القصص الاقتصادية، و قصص الجريمة/ العنف.

وبالمثل، تقدم قصصٌ عدّة فرصًا لتحديّ الصور النمطيّة الجنسانيّة، لكنّ ٤٪ فقط تفعل ذلك، وهذا تغييرٌ لا يُذكر بنقطة مئوية واحدة منذ ٢٠٠٥م. وظلّت الصور النمطيّة الجنسانيّة راسخةً بقوة في إنتاج وسائل الإعلام الإخبارية على مدى العقد الماضي. وعلى مدى ١٠ سنوات، لم يكن هناك أيُّ تقدّم في نسبة الأخبار السياسيّة التي تتحدّى بوضوح الصور النمطيّة الجنسانيّة، في حين يبدو أنّ الصور النمطيّة قد ازدادت في الأخبار الاجتماعيّة والقانونيّة.

وانتقل عدم الظهور النسبيّ للمرأة في وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية إلى منصّات الأخبار الرقميّة. وتعكس الأدوار التي يظهرن فيها نتائج الأخبار التقليديّة المطبوعة والمذاعة. ٤٪ فقط من تغريدات وسائل الإعلام تتحدّى بوضوح الصور النمطيّة

الجنسانية، وهي مشابهة تماماً للنسبة الإجمالية للقصص الإخبارية التلفزيونية والإذاعية والمطبوعة.

المصدر: Who makes the news? Global Media Monitoring Project. 2015

توصيات

تشير الأدلة البحثية إلى أنه منذ أكثر من عقدين من مؤتمركين، ما يزال للقضايا الجنسانية في المحتوى الإعلامي أهميتها. وتكمن قوة التغيير في يد الحكومات ووسائل الإعلام والجمهور العادي.

وتحتاج الحكومات إلى الاعتراف بالمكانة المهمة لوسائل الإعلام والتواصل ضمن الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى وسائل الإعلام المهنية تحديداً التزاماً أساسياً، تُجَاهَ أتباع أخلاقيات الصناعة، لتقديم محتوى متوازن وعادل ودقيق.

يجب أن تكون المؤسسات الإعلامية مسؤولة أمام المجتمعات التي تعمل فيها والجمهور التي تخدمها. يجري تبني المساواة بين الجنسين بوصفها هدفاً عالمياً، ووسائل الإعلام دور مهم في تعزيز تحقيقها أو تخريبها. كما يلزم معالجة ضعف تنفيذ السياسات الجنسانية وعدم اتساقه. في حين يظل إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة صحفية تراعي المنظور الجنساني أمراً بالغ الأهمية.

وكالات تنظيم وسائل الإعلام الحكوميّة

١. مطالبة وسائل الإعلام باعتماد سياسةٍ ومبادئٍ توجيهيّةٍ وإنفاذها بشأن النوع الاجتماعيّ لإعداد التقارير على نحوٍ يراعي المنظور الجنسانيّ.
٢. تضمين قضايا التوازن بين الجنسين والالتزام الواضح نُجَاه السياسة الجنسانيّة في معايير تقييم وسائل الإعلام.
٣. فرضُ غراماتٍ كبيرةٍ على وسائل الإعلام التي يتبيّن أنّها مسؤولَةٌ عن التمييز الجنسيّ أو المحتوى المتحيّز جنسيّاً أو أيّ إجراءاتٍ أخرى لعدم الامتثال للسياسة الجنسانيّة.
٤. بناء قدرات الموظّفين المسؤولين عن الاستماع إلى القضايا المتعلقة بعدم امتثال وسائل الإعلام للسياسة الجنسانيّة.

وسائل الإعلام

١. وَضَعُ سياسةٍ جنسانيةٍ ومدوّناتٍ للأخلاقيّات والممارسات المراعية للمنظور الجنسانيّ، مع خُطَطٍ عمليّةٍ وأهدافٍ للتنفيذ.
٢. الانخراط مع المنظّمات الإعلاميّة المجتمعيّة والشبكات الإعلاميّة للمواطنين لتعزيز المساواة ما بين الجنسين في إنتاج المحتوى.

المجتمع المدني

١. الدعوة إلى التمثيل العادل والمتساوي للمرأة والرجل في وسائل الإعلام. والضغط من أجل اعتماد سياسة جنسانية وتنفيذها من أجل وسائل الإعلام وبواسطتها.
٢. إنشاء مراقبة إعلامية تركز على النوع الاجتماعي، وجعل النتائج دليلاً على الوعي العام والإعلامي، وذلك لأخذ إجراءات لمحاسبة وسائل الإعلام باتباع آليات الشكاوى الحكومية والصناعية والإعلامية، ودعم وسائل الإعلام الملتزمة تجاه المساواة بين الجنسين.

وكالات التمويل

١. دعم تقوية شبكات المراقبة الإعلامية أو إنشاؤها.
٢. دعم أعمال تنمية وسائل الإعلام التي تؤكد المساواة بين الجنسين في إنتاج المحتوى والسياسات والممارسات الإعلامية الداخلية.

المصدر: Who makes the news? Global Media Monitoring Project. 2015

المراجع

1. African Union, Protocol to the African Charter on Human and People's Rights on the Rights of Women in Africa, 11 July 2003.
2. Council of Europe, The Council of Europe Convention on Preventing and Combating Violence against Women and Domestic Violence, November 2014.
3. Organization of American States (OAS), Inter-American Convention on the Prevention, Punishment and Eradication of Violence against Women ("Convention of Belem do Para"), 9 June 1994.
4. UN Commission on the Status of Women, Participation in and access of women to the media, and information and communication technologies and their impact on and use as an instrument for the advancement and empowerment of women, Agreed Conclusions. March, 2003.
5. UN General Assembly, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, 18 December 1979, A/RES/34/180.
6. UN General Assembly, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, 21 October 2015, A/RES/70/1.
7. United Nations, Beijing Declaration and Platform of Action, adopted at the Fourth World Conference on Women, 27 October 1995.
8. World Association for Christian Communication, Who makes the news?
9. Global media monitoring project (GMMP), 1995-2015.

الفصل ٦

ماذا تعني أهداف التنمية المستدامة للسكان الأصليين في العالم؟

ديف كومار سونوار (Dev Kumar Sunuwar)

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥م، اجتمع رؤساء الدول في اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، واعتمدوا إطاراً جديداً للتنمية: "تحول عالمنا: أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م"، المعروفة اختصاراً بأهداف التنمية المستدامة (SDGs). تتكوّن هذه الأجندة السياسيّة العالميّة الممتدّة على مدى عقد ونصف من ١٧ هدفاً رئيساً و١٦٩ هدفاً فرعياً مرتبطاً بها، امتداداً للأهداف الإنمائيّة للألفية السابقة (MDGs)، التي اختتمت في عام ٢٠١٥م. وتعكس أهداف التنمية المستدامة بعض المبادئ الأساسيّة لحقوق الإنسان التي دعا إليها السكان الأصليون، الذين يعتقدون من ثمّ أنّها قد تكون فرصة لمواصلة التقدم، وتعزيز حقوق السكان الأصليين والاعتراف بها.

قالت شاندراف روي هنريكسن^١ (Chandra Roy-Henriksen)، رئيسة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين (UNPFII): "لقد منحت أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م السكان الأصليين مستوى معيناً من التوقعات". وأوصحت أيضاً: "مع تقدّم العالم نحو عام ٢٠٣٠م، هناك أمل ما بين مجتمعات السكان الأصليين في الاعتراف بأولوياتهم واهتماماتهم وحقوقهم".

يوجد ما يقدر بنحو ٣٧٠ مليون من السكان الأصليين حول العالم، ينتمون إلى ٥٠٠٠ مجموعة مختلفة في ٩٠ دولة، على رأس أولويات أجندة ٢٠٣٠م مع وعدّها "بعدم التخلّي عن أيّ شخص".^٢ ورُغم أنّ السكان الأصليين يمثلون ٥٪ من البشر، فإنّهم يمثلون نحو ١٥٪ من أفقر سكّان العالم. وهم متخلفون تقريباً عن أيّ مؤشر اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي يجري تناوله في أهداف التنمية المستدامة. وتعدّ أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م وثيقةً مهمّةً جدّاً للسكّان الأصليين. ومن الضروريّ أيضاً أن يشارك السكان الأصليون - على المستويات كافة - لضمان عدم تخلفنا عن الركب.

في حين أنّ أجندة ٢٠٣٠م مفيدةٌ لسكّان العالم أجمع، لكنّ المشاركة الكاملة والفعّالة للسكّان الأصليين في عملية وضع خطط العمل والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها ومراجعتها على جميع المستويات، ستوفّر فرصةً لإعمال حقوق السكان الأصليين، على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين (UNDRIP).

١) تحدّث شاندراف روي هنريكسن، رئيسة الأمانة العامّة للمنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بقضايا السكان الأصليين (UNDPFII)، بشأن السكان الأصليين وأهداف التنمية المستدامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦م في مقرّ الأمم المتحدة، نيويورك.

2) <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

أهداف التنمية المستدامة:

قفزة إلى الأمام انطلاقًا من الأهداف الإنمائية للألفية

يُنظر إلى أهداف التنمية المستدامة التي هي امتدادٌ للأهداف الإنمائية للألفية على أنها فرصةٌ لتحسين وضع السكان الأصليين حول العالم. وكان النُقدُ الموجهُ إلى الأهداف الإنمائية للألفية هو أنها لم تمنح السكان الأصليين الاهتمام الكافي. وجرى إقصاء السكان الأصليين من العملية ولم يجرِ ذكْرهم لا في الأهداف ولا في المؤشرات. وجرى وضع أهداف التنمية المستدامة للتصديّ للتحديات وأوجه القصور في الأهداف الإنمائية للألفية، وستؤثر تأثيرًا مباشرًا في حياة ملايين السكان الأصليين.

وترمي أهداف التنمية المستدامة إلى التعامل مع القضايا ذات الصلة المباشرة بالسكان الأصليين، مثل القضاء على الفقر، وضمان حقوق الإنسان والإدماج للجميع، وضمان الحكم الرشيد، ومنع النزاعات، وكذلك ضمان الاستدامة البيئية.

كانت المجموعة الرئيسة للسكان الأصليين³ (IPMG) واحدةً من بين تسع مجموعات أساسية (الشباب والنساء والنقابات العمالية والسلطات المحلية والعلوم والتكنولوجيا والأعمال التجارية والصناعة والزراعة والمنظمات غير الحكومية) ممثلة في الأمم المتحدة بصوتٍ رسميٍّ وحقّ التدخّل في أثناء المشاورات ما بين الدول الأعضاء. وشاركت المجموعة الرئيسة للسكان الأصليين بنشاط في عملية تقييم أهداف التنمية المستدامة والمفاوضات منذ بداية العملية في شباط/فبراير ٢٠١٣م، واختتمت مع القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥م.

وتسهّل المجموعة الرئيسة للسكان الأصليين مشاركة القادة المحوريين لهذه المجموعة من مناطق مختلفة، بما في ذلك البحث وإلقاء البيانات وأوراق المواقف. كما تنصّ المجموعة الرئيسة للسكان الأصليين على أن تركيز الأجندة

3) <https://www.Indigenouseople.org/index.php/english/who-we-are/about-the-ipmg>

على حقوق الإنسان وكرامته وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز واحترام التنوع العرقي والثقافي والوصول إلى العدالة والمشاركة في صنع القرار - هي أمورٌ إيجابيةٌ جدًا.

ويعتقد قادة السكَّان الأصليين أن أهداف التنمية المستدامة ستوفِّر فرصة لمعالجة المظالم التاريخية الناتجة عن التمييز وعدم المساواة التي عاناها السكَّان الأصليون في جميع أنحاء العالم لفترةٍ طويلة. ويسعى السكَّان الأصليون جاهدِين إلى جعل أهداف التنمية المستدامة ومؤسَّراتها تعكسُ حقوقهم وعلاقتهم بأراضيهم وأقاليمهم ومواردهم الطبيعية. لكنَّ هناك خيباتٍ أمل أيضًا. فقد كان يجري اقتراح المجموعة الرئيسة للسكَّان الأصليين في أثناء المشاورات باستمرار، لتشملَّ حقوق السكَّان الأصليين في التنمية الذاتية، والحقَّ في الأراضي والأقاليم والموارد، والاعتراف بمعارف السكَّان الأصليين، والاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي وإدارتها، واحترام حقَّ السكَّان الأصليين في الموافقة الحرَّة والمسبَّقة والمستنيرة (FPIC). ومع أنَّ مشاركة السكَّان الأصليين كانت نَشطةً في جميع مراحل العملية، فإنَّ معظم هذه المخاوف لم تنعكس على وجه التحديد في أهداف التنمية المستدامة. لم يجر تضمينُ رؤى السكَّان الأصليين للتنمية في أهداف التنمية المستدامة، ولم تمنح حقوقهم الجماعية الاعتراف الكافي لتتناهى مع الالتزام الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي للسكَّان الأصليين؛ (WCIP) بإيلاء "الاعتبار الواجب لجميع حقوق السكَّان الأصليين في صياغة أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥م"° وتجاهلوا أيضًا أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكَّان الأصليين الذي يؤكِّد حقَّهم في التنمية الذاتية.^٦

4) <https://www.un.org/development/desa/Indigenouspeoples/about-us/world-conference.html>

5) WCIP Outcome Document, 2014, paragraph 37.

6) UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples (UNDRIP), Article, 3, 23 and 32.

ولا تؤكد أهداف التنمية المستدامة أيضاً على الحقوق الجماعية للسكان الأصليين في أراضيهم وأقاليهم ومواردهم.

لا توجد أهداف محددة تتعلق بتأمين السكان الأصليين للأراضي والأقاليم والموارد. حيث يقول الأمين العام لميثاق السكان الأصليين في آسيا، وهذا الميثاق هو منظمة شاملة لمنظمة السكان الأصليين في آسيا، غام شيمراي (Gam Shimray): "إن الأرض هي الأساس الوحيد لاستمرارية الهوية، وأيضاً للتنمية الشاملة التي نسميها التنمية الذاتية. إذا أهملت الأرض، نخلفنا بالفعل عن الركب. هذا هو سبب أهمية الأرض عندما نتحدث بشأن أهداف التنمية المستدامة".^٧

وسائل إعلام باللغة الأم

تعد وسائل الإعلام والتواصل أدوات أساسية لخلق مساحات للتعبير عن أصوات السكان الأصليين ومشاركة القصص حول تنوع الثقافات واللغات والتاريخ. وتمتص المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام بالقدرة على تثقيف المجتمع وإعلامه وتغييره. ويمكن أن تشمل وسائل الإعلام وتُعزز أصوات السكان الأصليين، وتبث الحياة في لغاتهم، وتعليم أطفالهم. كما يساعد ذلك على تحديد فرص التنمية المستدامة، ويمكن أن يطور احترام حقوق السكان الأصليين وتعزيزها وحمايتها. تُعد أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين في ما يتعلق بالوصول إلى وسائل الإعلام وامتلاكها بلغاتهم أحد الحقوق الأساسية للسكان الأصليين. وتنص المادة ١٦ على الآتي: "للسكان الأصليين الحق في إنشاء

(٧) غام شيمراي (Gam Shimray)، في أثناء مشاركته في المنتدى السياسي رفيع المستوى في تموز/ يوليو ٢٠١٧م، نيويورك. وكان يشارك في مناقشة حيّة حول حقوق الأراضي للسكان الأصليين ضمن أهداف التنمية المستدامة.

وسائل إعلام بلغتهم الخاصّة”^٨، وتنصُّ أيضًا على أن الدول “يجب أن تتخذ تدابير فعّالة لضمان أن تعكس وسائل الإعلام المملوكة للدولة التنوع الثقافيّ للسكان الأصليين” وأن “تعكس وسائل الإعلام الخاصّة... بصورة مناسبة التنوع الثقافيّ”^٩.

إنّ دور وسائل الإعلام معروفٌ جيّدًا. لكننا أدركنا أيضًا أنّ مناهج التواصل التشاركيّ هي فقط ما يساعد على تعزيز أصوات الأشخاص الذين غالبًا لا يُسمع صوتهم، ولا يراهم أحد. لكنّ يشيرُ المشهد الإعلاميّ في جميع أنحاء العالم إلى أنّ مجتمعات السكان الأصليين تتمتع بوصولٍ وصوتٍ ومشاركةٍ بمستوى قليل نسبيًا في وسائل الإعلام السائدة.

وعلى العموم، فإنّ وسائل الإعلام مملوكةٌ ومسيطرٌ عليها من قبل مجموعاتٍ أكثر قوّةً على المستويين الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

علاوةً على ذلك، ما تزال اللّغة تمثّل عائقًا أساسيًا، حيث إنّ المحتوى باللّغات الأمّ للسكان الأصليين (اللغة الأولى) محدودٌ في وسائل الإعلام السائدة. ويمنع عدم توافر المعلومات والتواصل باللّغة الأمّ الكثير من مجتمعات السكان الأصليين من الوصول إلى الأخبار والموارد الأساسية. وفي مناطقٍ نائيةٍ عدّة، قد يتحدّث السكان الأصليون، ولا سيّما كبار السنّ، لغةً واحدةً فقط، ما يعني أنّ الرسائل المهمّة التي تُبثُّ بلُغاتٍ أُخرى في وسائل الإعلام السائدة لا تصلُ غالبًا إلى هؤلاء. لذا فهناك حاجةٌ إلى إنتاج المحتوى - بما في ذلك المتعلّق بأهداف التنمية المستدامة - بلغات السكان الأصليين.

(٨) المرجع السابق نفسه، مادّة ١، ١٦.

(٩) المرجع السابق نفسه، مادّة ٢، ١٦.

اليوم، كانت المحطات الإذاعية، ولا سيما الإذاعات المجتمعية، إحدى أكثر المنصات التي يمكن أن يصل إليها السكان الأصليون. وقد تبدو المحطات الإذاعية المجتمعية الصغيرة كأتمها وسيلة تواصل قديمة، لكنّ التكلفة المنخفضة للإذاعة، للكثير من السكان الأصليين، تجعلها أداة مثالية للدفاع عن ثقافتهم وأراضيهم ومواردهم الطبيعية وحقوقهم. وحتى في المجتمعات الفقيرة التي تفتقر إلى الكهرباء، يستطيع الكثير من الناس شراء جهاز راديو صغير يعمل ببطارية؛ فالراديو هو الوسيلة المفضلة في مناطق نائية عدّة مع القليل من أشكال التواصل الأخرى، وهو المصدر الأساسي للأخبار والمعلومات والترفيه.

وبهذه الطريقة، تستخدم منظّمة "Cultural Survival"¹⁰ التنمية غير الحكومية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، بواسطة برامج منح وسائل الإعلام المجتمعية والبرنامج الإذاعي لحقوق السكان الأصليين - قوة الإذاعة المجتمعية لتقوية أصوات السكان الأصليين ونضالاتهم المشتركة، وإطلاعهم على حقوقهم بلغاتهم. وحتى الآن، أنتجت المنظمة، بالشراكة مع المجموعة الرئيسة للسكان الأصليين في أهداف التنمية المستدامة، برامج تنمية مستدامة باللغات المختلفة للسكان الأصليين، وتعمل على توزيع المحتوى الإذاعي في ٥٥ دولة.

التنمية الذاتية

للسكان الأصليين روابط اجتماعية وثقافية وروحية واقتصادية فطرية بأرضهم وأقاليمهم ومواردهم، ما يمثل هويتهم ووجودهم. والأرض والأقاليم والموارد الطبيعية هي جزء منهم. يُغذي السكان الأصليون الغابات والصحراء والأنهار

10) <https://www.culturalsurvival.org>

والحقول التي تمثل جزءاً من ثقافتهم. لقد بنوا أنظمة المعرفة الخاصة بهم، وواصلوا حياتهم بالتفاعل مع الموارد الطبيعية والاعتماد المشترك عليها.

تقول جوان كارلينغ (Joan Carling)، المسنقة الدولية للمجموعة الرئيسة للسكان الأصليين في أهداف التنمية المستدامة "لكن في الآونة الأخيرة، طُرد معظم السكان الأصليين من أراضيهم وأقاليمهم ومواردهم الطبيعية، بحجة إقامة سدود الطاقة الكهرومائية والصناعات الاستخراجية التي دمرت أراضيهم وقراهم وسبل عيشهم ومواقعهم السريّة، بما في ذلك مؤسّساتهم العرفيّة". وتضيف كارلينغ: "تسببت مثل هذه الأحداث في التمييز والتهميش المستمرين للسكان الأصليين بوصفه أثراً للتنمية الاقتصادية في دولٍ عدّة حول العالم".

الخُطَط مفيدةٌ دون شكٍّ للتنمية الاقتصادية للبلاد. لكنّ مثل هذه الخطط التي تنفّذها عادةً بنوك التنمية متعددة الأطراف ومستثمرو القطاع الخاصّ في بلدان عدّة تسبّب المعاناة بين السكان الأصليين. في كثير من الأحيان، تؤدّي إلى انتهاكاتٍ واسعة النطاق لحقوق الإنسان بما في ذلك الصراعات المتصاعدة، والتهجير القسريّ، وخسارة لا تُعوّض لسبل العيش التقليدية وتدهور بيئيّ واسع النطاق.

في الغالب، تعمل المشروعات التنمويّة في المناطق التي يسكنها عادةً السكان الأصليون، الذين غالباً ما يعتمدون على الأنهار والغابات في معيشتهم. ومن ثمّ، فإنّ تنفيذ مثل هذه المشروعات التنمويّة في أقاليم السكان الأصليين أو بالقرب منها دون الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) أصبح المصدر الأكثر انتشاراً لانتهاكات حقوق الإنسان، وأحد أكبر التحديات التي تواجه ممارسة حقوق الإنسان الكاملة والمعترف بها دولياً. وغالباً ما يجري تصوير مجتمعات السكان الأصليين التي تقفُ ضدّ العمل وتعرقه على أنّها "مناهضةٌ للتنمية" وغالباً ما يجري احتجاجها أو تعذيبها أو حتّى قتلها. ولا يجري التحقيق في الجرائم المرتكبة في حقهم.

يقول المحامي شانكار ليمبو^{١١} (Shankar Limbu)، وهو أيضًا سكرتير جمعية المحامين لحقوق الإنسان للسكان الأصليين (LAHURNIP): "التنمية وحقوق الإنسان ليسا مفهومين متناقضين، ويجب أن يسيرا معًا. السكان الأصليون ليسوا مُعادين للتنمية. إنهم ليسوا من الغباء ليعارضوا أعمال التنمية؛ لأنهم يعرفون أيضًا أن هذه الأعمال ستعكس عليهم بالفائدة في نهاية المطاف. لكن إذا كانت التنمية للناس، فينبغي ضمان مشاركتهم. ومنظورهم للتنمية مختلف، وهو ذاتي وعادل ومستدام". في ما يتعلق بالتنمية، يطالب السكان الأصليون بالتي تتطلب الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. إنهم يريدون ببساطة شراكة شاملة قائمة على احترام تنميتهم الذاتية، والوصول الشامل إلى العدالة لضمان الحماية الفعالة لحقوقهم الجماعية في مواجهة الاستيلاء على الأراضي والتهجير وتدمير التراث الثقافي على يد الدول والقطاع الخاص.

السكان الأصليون هم تجسيد للتنمية المستدامة. يعني تحقيق أهداف التنمية المستدامة احترام حقوق الإنسان للسكان الأصليين وحمايتهم، والاعتراف بمؤسساتهم العرفية، وأنظمة إدارة مواردهم المستدامة، وتجاوز الضمانات الاجتماعية والبيئية إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والتفاسم العادل للمنافع، والمساءلة.

لم تغلب الأهداف الإنمائية للألفية السابقة على التمييز ضد السكان الأصليين. وإذا كانت أهداف التنمية المستدامة تريد حقًا "عدم التخلي عن أي شخص"، تقول جوان كارلينغ: "يجب على الدول أن تأخذ إجراءات ملموسة وإبداء استعدادها للامتنال لتعهداتها والتزاماتها الدولية وتنفيذها لضمان المشاركة الفعالة والهادفة للسكان الأصليين في صنع القرار على المستويات كافة، والإصلاحات المؤسسية وآلية إنفاذ التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفقًا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق

(١١) مقابلة مع المحامي شانكار ليمبو.

السكان الأصليين. عندئذٍ يكون السكان الأصليون مستعدين لتوسيع التعاون في التنمية والشراكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على أساس المساواة والإنصاف والمساءلة والتنوع الثقافي وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسان^{١٢}.

اعتمد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين في عام ٢٠٠٧م، ووقعت عليه ١٤٤ دولة. وعمل على إعداده قادة السكان الأصليين حول العالم. وسيواصل السكان الأصليون جهودهم لتحقيق أهداف التنمية العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة لتشمل مطالبهم المتعلقة بالحقوق الجماعية.

١٢) أُجريت مقابلة مع جوان كارلينغ حول موضوع أهداف التنمية المستدامة، ماذا تعني للسكان الأصليين؟ على هامش المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين (UNPFII) من ١٦ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨م في مقر الأمم المتحدة، نيويورك.

لمحة عن المؤلفين

داود كُتاب

المدير العام لشبكة الإعلام المجتمعي في عمان، وصحفي حاصل على جوائز عالمية عدة، وأستاذ صحافة سابق في جامعة پرينستون الأميركية.

فيليب لي

هو الأمين العام للرابطة العالمية للتواصل المسيحي (WACC) ومحرر مجلة "Media Development" التابعة لها. تشمل منشوراته:

- Communication for All: New World Information and Communication Order (1985);
- The Democratization of Communication (ed.) (1995);
- Requiem: Here's another fine Mass you've gotten me into (2001);
- Many Voices, One Vision: The Right to Communicate in Practice (ed.) (2004);
- Public Memory, Public Media, and the Politics of Justice
بالاشتراك مع پراديپ أن. توماس (Pradip N.Thomas) عام (٢٠١٢م)؛
- Global and Local Televangelism;
بالاشتراك مع پراديپ أن. توماس (Pradip N.Thomas) عام (٢٠١٢م).

في عام ٢٠١٣م، حصل على درجة الدكتوراه في اللاهوت (مرتبة الشرف) من "أكاديمية اللاهوت الهنديّ المسكونيّ وإدارة الكنيسة" (Academy of Ecumenical Indian Theology and Church Administration) في تشيناي الهنديّة.

سارة ماتشاريا

تقود برنامج النوع الاجتماعيّ والتواصل في الرابطة العالميّة للتواصل المسيحيّ (WACC). وهي أيضًا المنسّقة العالميّة لمبادرة "WACC" الرائدة، وهي المشروع العالميّ لرصد وسائل الإعلام (GMMP)، وهو بدوره مبادرةٌ بحثيّةٌ ودعويّةٌ ممتدّةٌ في ١٢٠ دولة من أجل المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام الإخباريّة وبواسطتها. تعمل سارة منذ عام ١٩٩٥م. كما أنّها الكاتبة الأساسيّة لتقارير مشروع "Who makes the news? لعامي ٢٠١٠ و٢٠١٥م، وهي المشروع العالميّ لرصد وسائل الإعلام، وهي أيضًا المحرّر المشارك لمنشور اليونيسكو بعنوان: "Setting the Gender Agenda for Communication Policy" لعام ٢٠١٩م.

سارة هي ممثلة الرابطة العالميّة للتواصل المسيحيّ في مجلس إدارة التحالف العالميّ للإعلام والنوع الاجتماعيّ (GAMAG) الذي أطلقته اليونيسكو لمتابعة تنفيذ توصيات وسائل الإعلام (القسم J) من منهاج عمل بكين للأمم المتّحدة ١٩٩٥م للنهوض بالمرأة.

سارة حاصلةٌ على درجة الدكتوراه في العلوم السياسيّة من جامعة يورك (York University) في تورنتو. وقبل منصبها الحاليّ، عملت بصورةٍ مكثّفةٍ مع الحركات النسويّة على مستوى البلدان الأفريقيّة وفي لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة لأفريقيا.

ديف كومار سونوار

ينحدر من قبيلة سونوار، وهي أحد المجتمعات الأصلية التسعة والخمسين في نيبال. وهو مشارك في مشروع منح وسائل الإعلام المجتمعية في منظمة "Cultural Survival"، وحاصل على درجة الماجستير في الصحافة والتواصل الجماهيري والعلوم السياسية والقانون، وتخصّص في القانون الدولي وحقوق الإنسان من جامعة تريبهوفان (Tribhuvan University) في نيبال. عمل في الإعلام لأكثر من ١٥ عامًا في المطبوعات والإذاعة والتلفزيون والإنترنت، ولديه خبرة في الصحافة الاستقصائية. كان ديف كاتب عمود حول فئات السكّان الأصليين والأقليات في الصحف الشهيرة في نيبال. وفي الآونة الأخيرة؛ ومن أجل تقوية أصوات السكّان الأصليين، أسس مع زملائه تلفزيون السكّان الأصليين، وهو التلفزيون الأول والوحيد لمجتمع السكّان الأصليين في نيبال وجنوب آسيا.

مايكل تراب (١٩٢٩ - ٢٠٠٦م)

وُلِدَ وتلقّى تعليمه في سويسرا. في عام ١٩٥٦م، رُقّي إلى درجة كنيّسة في "جمعية بيت لحم الإرسالية" (Bethlehem Mission Society) حيث ذهب منها إلى الولايات المتحدة لدراسة علم الاجتماع والتواصل الجماهيري في جامعة فوردهام (University Fordham) وجامعة نيويورك (New York University)، ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٠م، وحصل على درجة الدكتوراه في التواصل الجماهيري.

وتشمل منشوراته:

• "Rassismus und weisse Vorherrschaft" (العنصرية والهيمنة البيضاء)،

فرايبورغ ونورمبرغ (١٩٧٢م).

- “Das revolutionäre Afrika” (أفريقيا الثوريّة)، فرايبورغ ونورمبرغ (١٩٧٢م).
- “The Myth of the Information Revolution” (أسطورة ثورة المعلومات) (محرّر)، لندن: “Sage Publications” (١٩٨٦م).
- “Few Voices, Many Worlds: Towards a Media Reform Movement”
بالاشتراك مع كارله نوردنسترينغ (Kaarle Nordenstreng)، لندن:
الرابطة العالميّة للتواصُل المسيحيّ (١٩٩٢م).
- “Communication Ethics and Universal Values” (أخلاقيّات التواصُل
والقيَم العالميّة) بالاشتراك مع كليفورد كريستيانز (Clifford Christians)
وتاوساند أوكس “Sage” (Thousand Oaks): (١٩٩٧م).

لورينزو فارغاس

هو متخصصٌ في التواصُل من أجل التنمية وباحث في وسائل إعلام المواطنين. وينسّق برنامج التواصُل من أجل التغيير الاجتماعيّ التابع للرابطة العالميّة للتواصُل المسيحيّ. يدعم لورينزو مبادرات وسائل الإعلام المجتمعيّة في آسيا وأميركا اللاتينيّة والبحر الكاريبيّ والمحيط الهادئ وأفريقيا، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في دراسات التنمية من جامعة يورك، وماجستير في التواصُل من جامعة ماكجيل (McGill University)، وتابع دراسات أخرى حول البحوث والسياسات الإعلاميّة في جامعة برازيليا (University of Brazilia) وجامعة أكسفورد (University of Oxford).

تشمل منشوراته:

- Citizen's Media as a Tool for the Local Construction of Peace in Colombia: Opportunities for Youth (2013).
- Producing Citizenship in Contexts of Conflict: Citizenship Practices among Youth Participating in Save the Children's Media Production Programs in Colombia (2014). Indigenous Community Media Aid Reconciliation in Canada (2015).

مركز حقوق التواصل (The Center for Communication Rights)

يعرّز مركز حقوق التواصل، بشعاره "أصوات عدّة، عالم واحد"، مشاركة الأفراد المستنيرة والديمقراطية في عمليّات صنع القرار حول القضايا التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا في حياتهم. ومع أنّ التقنيات الرقمية تنتشر بسرعة، فإنّ ملايين الأشخاص يفتقرون في كلّ قارّة إلى إمكانيّة الوصول إلى منصّات التواصل، ولديهم وصولٌ محدودٌ إلى المعلومات والمعرفة الدقيقة وذات الصلة، ويجري تمثيلهم تمثيلًا ضعيفًا أو سيئًا في وسائل الإعلام، وهم غير ملمّين بوسائل الإعلام.

ويؤدّي تقلُّص أفاق العمل المدنيّ حول العالم إلى تفاقم هذه التحديات. كما أنّ هذه الإخفاقات تُقصي الناس، لا سيّما أفقر أفراد المجتمع وأكثرهم تهميشًا، من المشاركة في عمليّات صنع القرار حول القضايا التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا في حياتهم.

يؤمنُ المركزُ بأنّ وسائل الإعلام النشيطة للمواطنين وأنظمة التواصل الديمقراطيّ والوصول المفتوح إلى المعلومات والمعرفة هي حجر الأساس للمشاركة المدنيّة.

تأسّس المركز في عام ٢٠١٧م تكريمًا لتقرير تاريخيّ نُشر عام ١٩٨٠م من قبل اللجّنة الدوليّة التي أنشأتها اليونيسكو لدراسة مشكلات التواصل، والتي سلّطت الضوء على العلاقة الحاسمة ما بين أنظمة الإعلام الديمقراطيّة ومشاركة المجتمع المدنيّ.

وللقضايا التي أثارها التقرير أهميةٌ كبرى اليوم في ظلّ انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (ICT)، والطبيعة الدوليّة والمتّسمة بتعدّد أصحاب المصلحة لحكومة وسائل الإعلام، والتهديدات العالميّة للديمقراطيّة في عالمٍ رقميٍّ مثل عالمنا. مؤسّس المركز فهو الرابطة العالميّة للتواصُل المسيحيّ، ويُدَار من مكاتبها في تورنتو ولندن.